الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية

خصوصية الديمقراطية اللبنانية
بين التوافقية والميثاقية

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في
العلوم السياسية والإدارية

إعداد

ماشلين المر

لجنة المناقشة

الدكتور جوزيف عبود الأستاذ المشرف رئيساً

٢٠١٤ – ٢٠١٥

التصميم

المقدمة

"لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". بذلك حددت الفقرة (ج) من مقدمة الدستور النظام الديمقراطي كنظام الحكم في لبنان.

أما الفقرة (ي) من الدستور فتخط بالخط العريض الإطار لحدود هذه الديمقراطية حيث تُبيِّن بأن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

فبهاتين الفقرتين قد أعلنت رسمياً بعد مخاضٍ تاريخي خصوصية الديمقراطية اللبنانية القائمة على التوافق لحفظ ميثاق العيش المشترك، الذي يضمن لمختلف الطوائف اللبنانية حقوقها وللبنان السلم الأهلي.

وقد أتى هذا الميثاق نتيجة لتجارب مأساوية عديدة مرَّ بها لبنان عبر الزمن، تجارب أفرزتها تركيبته الاجتماعية القائمة على التعددية الطائفية، حيث تشكل الطوائف كيانات مستقلة داخل الدولة. فكان لبنان تاريخياً بحاجة دائمة إلى تسويات تفضي إلى مواثيق عند كل أزمة تعترض الجماعات المتعايشة على أرضه، بحيث أصبح هذا النمط من التعاطي السياسي في لبنان واقع حتمي. فإن تواجد ١٨ طائفة مختلفة، جمعتها ظروف متعددة على أرض واحدة، قد أفرز على مر الزمن نظام دولة ديمقراطية ذات خصوصية قائمة على الطائفية السياسية.

وإذا أردنا العودة بالتاريخ إلى أصول الصيغة اللبنانية فهي قد نشأت بدايةً على أساس ضمان مشاركة الأقليات في متصرفية جبل لبنان، وذلك باعتماد النسبية الطائفية. وقد تأكدت معالمها في عهد الانتداب، مع إدماج المناطق والطوائف الملحقة بجبل لبنان، وإعلان لبنان الكبير، حيث أعطى دستور ١٩٢٦ الطوائف استقلالها الذاتي بتركه لها حرية تنظيم شؤونها الداخلية واعتمادها قوانين أحوال شخصية خاصة بها وبضمان التوازن الطائفي في الوظائف العامة والوزارات.

وقد تبلورت الصيغة اللبنانية وتطورت معها ثقافة المواثيق، بدأً من ميثاق ١٩٤٣ الذي شكل اتفاقاً عرفياً أكد على التعايش بين مختلف الطوائف في ظل نوع من الكونفدرالية تكرَّسَت عبر الزمن، إلى اتفاق الطائف الذي تم التوصل من خلاله، بعد نكسات عديدة تعرضت لبنان أبرزها الحرب الأهلية، إلى نوع جديد من التعايش فرضه الواقع السياسي الديمغرافي الجديد، حيث حدد الطائف صيغة جديدة لحكم لبنان قائمة على ميثاق العيش المشترك مع مراعاة المقتضيات الديمقراطية لناحية المشاركة السياسية من جهة، والنظام الطائفي من جهة أخرى. وتكرست هذه الصيغة رسمياً بتعديل الدستور اللبناني بحيث وفق بين نظامٍ طائفي قائم على الاعتراف بالطوائف ككيانات مجتمعية داخل كيان الدولة وضامن لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين نظامٍ ديمقراطي قائم على مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تميز.

وهكذا تكونت وترسخت خصوصية الديمقراطية اللبنانية المفصلة على الطراز اللبناني، كغيرها من الأنظمة التي عكست صورة الواقع الاجتماعي السياسي المعاش. فكان من الطبيعي أن تعتمد الجماعات المختلفة، التي أمت لبنان طالبةً الحرية والعدالة، الديمقراطية أساسا للحكم، بحيث أن قيمها هي ضمانٌ للعيش المشترك ولممارسة مختلف الحريات. وكان من الطبيعي أن تشبه الديمقراطية هذه المنتجة من رحم الواقع اللبناني، الديمقراطية التوافقية المعروفة في العلوم السياسية المقارنة والتي تقوم حسب آرنت ليبهارت على حكومة ائتلاف واسع، نسبية في التمثيل بدل قاعدة الأكثرية، فيتو متبادل كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية، إدارة ذاتية في الميادين التي تخص الأقليات. فتقوم على توازنات دقيقة بين مختلف الطوائف وداخلها، وخاصة الكبيرة منها كالمارونية والسُّنِّية والشيعية والدرزية. وكان أيضاً من الطبيعي أن تتأثر هذه التوازنات بالعوامل السياسية والتاريخية والجغرافية والطائفية والعائلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية، وأن ينتج عن أي إخلال بهذه التوازنات، بفعل أزمة داخلية كانت أم خارجية، تأزيم في الأوضاع السياسية والأمنية، يكون المخرج منه تسويات ومواثيق جديدة بين مختلف الأطراف، لعل آخرها وليست أخيرتها تلك التي حصلت في مؤتمر الدوحة في أيار ٢٠٠٨، لأن أي ديمقراطية لا تضمن الحريات العامة وحقوق الأفراد والجماعات للحفاظ على العيش المشترك تؤدي في بلد كلبنان إلى خلل في التركيبة الاجتماعية السياسية وسيطرة طائفة على طائفة أخرى داخل التركيبة الطائفية السائدة، مما يؤدي إلى أزمات ثم تسويات جديدة.

وحيث أتت الديمقراطية اللبنانية توافقية بالنهج وميثاقية بالتطبيق، وذلك نتيجةً لعديد من التسويات التي تعاقبت تاريخياً، وقد شاركت فيها كل القوى الحالية والمجموعات المتعاقبة على مر الزمن، محددةً القوانين والأنظمة المفترض أن تعبر عن مختلف تطلعات شرائحها الاجتماعية، فلا بد من القيام بتوصيف الواقع التاريخي الذي نمت في ظله هذه الديمقراطية، وبتحليل الظروف والأحداث التي أدت إليها أو نتجت عنها، في محاولة لأخذ العبر من الماضي وفتح آفاقٍ مستقبلية تؤسس لعلاج ناجع للأزمات الطارئة ولتفادي عواقب الأزمات الموروثة.

وكونها لم تنجح في أن تستقر يوماً على حالة تطمئن لها مكونات المجتمع وتنفي حاجتها إلى التعديل الدائم، فكان لا بد من طرح إشكالية حول حيثيات تطورها وفعالية صيغة النظام الذي نشأ عنها، حيث أن في النهج المتبع وآليات التنفيذ مكامن لخصوصية ديمقراطية متفردة من نوعها نابعة من هيكلية سياسية واجتماعية متميزة بحالها ومرتدة بمفاعيلها ونتائجها على النظام نفسه وعلى المجتمع القائم في ظله.

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال بعض الأسئلة التي نحاول الإجابة عنها هنا في هذا البحث، علنا نضيء على مواطن الخلل ونقدم الطروحات الملائمة لحقيقة الواقع اللبناني.

ومن أهم هذه الأسئلة :

- ما هي مكونات البنية الاجتماعية اللبنانية ؟
- إلى أي مدى تنعكس بنية المجتمع اللبناني على صيغة الحكم فيه ؟
- ما هي الخصوصية التي أفرزتها القوانين والأعراف على الديمقراطية اللبنانية ؟
- ما مدى تأثير الأعراف المتفق عليها على الديمقراطية اللبنانية؟ هل هي مكملة للدستور والقوانين المرعية الإجراء؟ وإلى أي حد هي منسجمة مع الديمقراطية التوافقية المتعارف عليها؟
- ما هي الحدود بين الديمقراطية التوافقية وميثاق العيش المشترك في مقدمة الدستور، وما مدى التأثير الذي أفرزته خصوصية صيغة الحكم على الديمقراطية اللبنانية؟
- إلى أي مدى ضمن الدستور اللبناني حقوق الطوائف؟ وهل راعى تركيبة المجتمع اللبناني لجهة المشاركة بالحكم؟
- هل حافظت الديمقراطية اللبنانية على العيش المشترك؟ ولما هي بحاجة دائمة لتسويات على المستوى السياسي للحفاظ على هذا الميثاق؟
- ما هي الصيغة المؤاتية التي تكفل استمرار العمل بها واستقرار الوضع في لبنان في ظل الواقع اللبناني التاريخي القائم وتطور الأحداث المداهمة في المنطقة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نعتمد المنهج والأسلوب الوصفي والتحليلي والسرد التاريخي للأحداث، معتمدين في بحثنا على مراجع علمية ونظرية متنوعة ووثائق تاريخية مشهود لها، متوخين الدقة والموضوعية في عرضنا للمعلومات نظراً لحساسية الموضوعات المعالجة، ومحاولين استخلاص العبر من الوضع القائم بفعل التاريخ، لفتح آفاقٍ جديدةٍ لدراسة صيغة الديمقراطية اللبنانية، تؤسس لمادة جديدة للنقاش في هذا الشأن، علها تساعد على بلورة سبل حديثة وواقعية لبناء مستقبل واعد ومستقر بين أبناء الوطن الواحد. إن في قراءة التاريخ بمراحله كافةً، الصعبة منها كما المشرقة، له من الأهمية العلمية في توثيق الأحداث وكيفية التعامل معها في سياق زمني آل عبر توالي المراحل إلى واقعٍ ديمقراطي على الطراز اللبناني تتداخل فيه التوافقية بالميثاقية بشكل يوجِبُ الدراسة والتمحيص للخروج بطروحات عملية تساعد في استشراف أفق جديد للحياة بين مكونات المجتمع.

ولمعالجة هذه الإشكالية بكافة جوانبها، تم تقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان "الديمقراطية اللبنانية ميثاقية تاريخية إجتماعية سياسية" في قسميه الأول "إطار نشأة الصيغة اللبنانية" والثاني "تاريخ لبنان الحديث بين التوافقية الضمنية والتوافقية العلنية" يدرس عوامل التاريخ القديم والحديث الذي أسس للصيغة اللبنانية الحالية، وذلك من خلال عرض الواقع الاجتماعي السياسي اللبناني على ضوء المفاهيم الديمقراطية.

والفصل الثاني بعنوان "إنسجام الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية إنعكاس للبنية الإجتماعية السياسية" في قسميه الأول "التوافقية كحل للتعددية الطائفية" والثاني "القواعد الديمقراطية وخصوصية تطبيقها في الكيان اللبناني" يتضمن دراسة العناصر المكونة للديمقراطية اللبنانية ومختلف قواعدها على ضوء مفاهيم الديمقراطية المعهودة عالمياً، ليخلص بعدها إلى جملة طروحات قد تساعد في اعتماد منهاج ديمقراطي حديث مبني على تغيرات هيكلية في تطبيق الفكر الديمقراطي في لبنان.

الفصل الأول

الديمقراطية اللبنانية
ميثاقية تاريخية اجتماعية سياسية

القسم الأول

إطار نشأة الصيغة اللبنانية

أولاً : نظام الدول تظهير لواقعها الاجتماعي السياسي

١-عناصر الدولة بين الواقع والنظرية

إن الدولة هي "مظهر رئيسي من السياسة، فهي السلطة التي تتجه إليها ولاءات المواطنين، وهي التعبير المؤسساتي عن التضامن الوطني. إنها مسؤولة عن النظام السياسي وتحمي السلم المدني وتشرف على أنماط التنظيم الاقتصادي وتقوم بإدارة مجمل العلاقات السياسية مع المجتمعات الأجنبية[1].

إن الدولة من خلال تطورها التاريخي، هي ظاهرة نفسية، اجتماعية تلازم كل مجتمع منظم، وتتمثل بعلاقات متنوعة بين أعضاء المجتمع، تربط بعضهم ببعض ارتباطا" ينظمه القانون العام، وتتمتع بسلطان من خلال وحدة سيادة أعمالها[2].

وقد أصبحت اليوم فكرة وحدانية الدولة من المبادئ الأساسية التي يرتكز إليها القانون العام الحديث. وبنتيجة التطور الشامل الذي طالها، أصبحت الدولة العصرية قائمة على القانون الذي ينظم شؤونها، بحيث يمنع تعسف وتسلط فئة على أخرى[3].

وفي هذا الإطار ردد جورج سل أنه لا ينبغي إيجاد تحديد قانوني شامل للدولة، لأنْ القانون إنما يلتصق بالمجتمع ولا يستطيع إلا أن يعبر عن حالته، ولذلك يقتضي تحليل عناصر الدولة من الوجهة الاجتماعية ومن وجوه مختلفة تاريخية وسياسية ونفسية، وذلك لإدراك المقصد العلمي الصحيح[4].

نقوم في هذا القسم بدراسة مقومات وعناصر الدولة عامةً تمهيداً لتحديد مقومات ومميزات عناصر الدولة اللبنانية، ولدراسة خصوصية نظامها السياسي، مركزين على أهمية هذه العناصر وعلاقتها بالمجتمع وانعكاسها على القواعد القانونية المعمول بها.

كثرت المحاولات لإيجاد تحديد موحَّد للدولة، ولكنها لم تتوصل إلى غايتها المرجوة في استنباط مفهوم علمي شامل للدولة العصرية ينطوي على خصائصها الاجتماعية والقانونية كافة. أما في الواقع، تعبر الدولة المعاصرة عن المجتمع السياسي الذي يعتمد على وجود مجموعة من الناس على إقليم محدد في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية.

نعرض هنا عناصر الدولة لمعرفة تأثيرها على تكوينها السياسي وتأثر الأنظمة بها، وهي تتداخل ببعضها البعض لتطبع الدولة بطابع خاص يميزها عن غيرها لناحية تشكيل نظامها السياسي:

---

[1] Pierre De Smarclens, **Mondialisation, Souveraineté**, Armand colin, Paris, 1998, P. 5.

[2] أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، لبنان، ١٩٨٣، ص ٨.

[3] أدمون رباط، المرجع السابق، ص ٨٦ -٨٧.

[4] أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار العلم للملاين، لبنان، ٢٠٠٤، ص ١٧.

أ) الشعب

إن الشعب هو من العناصر الأساسية في تكوين الدولة، لأنه تلك المجموعة التي تنتمي للدولة المعنية والتي تخضع لسلطتها. ويرتبط الشعب ببعضه وبدولته بروابط اجتماعية وأخرى قانونية.

تعتبر الرابطة الاجتماعية من أهم الروابط التي تقوم على أساسها الدول، وذلك لشمولها على عدد من المبادئ التي كونت الدولة، ومن هذه المبادئ :

- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

ظهر هذا المبدأ في تصريح الرئيس الأميركي ولسون عام ١٩١٨ كما وقد أخذ به ميثاق الامم المتحدة، وعدد من الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان عام ١٩٦٦.

- مبدأ القوميات.

نتج مبدأ القوميات عن تأثير الثورتين الأميركية والفرنسية. وهذا المبدأ يقوم على حق كل أمة أو كل جماعة يجمع بين أفرادها الشعور القومي الواحد بأن تقيم دولة خاصة بها، إما من خلال التحرر من هيمنة أجنبية أو من خلال حق شعوب مشتتة وتنتمي الى أمة واحدة بأن تجتمع في إطار دولة واحدة. ومن عوامل الشعور القومي :

- وحدة العرق والجنس، في حال الادعاء به مثال النازية قبل الحرب العالمية الثانية،
- اللغة، تلعب دوراً بارزاً في تطوير الشعور القومي.
- التاريخ المشترك، يترك آثاره على مسيرة جماعة معينة عبر فترات طويلة من الزمن.
- الدين، له اليد الطولى في التأثير على قيام الدول، حيث يقر علماء الاجتماع المحدثون بأن ظاهرة السلطة السياسية التي لا غنى للحياة الاجتماعية عنها تمد جذورها في تربة الدين. وقد عبر نابليون عن ذلك بقوله: "كيف تقوم للنظام قائمة في دولة بلا دين؟[2].
- الجغرافيا والاقتصاد، تأثيرهما يستند الى عامل الحدود الطبيعية التي تفصل الجماعات عن بعضها البعض وتؤدي إلى قيام علاقات متميزة بين أفراد الجماعة الواحدة.
- رابطة الجنسية، وقد أجازت القواعد والأعراف الدولية الحق المطلق للدول في تحديد الشروط الضرورية لمنح الجنسية، وعرَّفت محكمة العدل الدولية عام ١٩٥٥ الجنسية على أنها "رابطة قانونية قائمة أساساً على رابطة اجتماعية وتضامن فعال في المعيشة والمصالح والمشاعر، مع التلازم بين الحقوق والواجبات"[3].

---

[1] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧-٢٣٠.

[2] جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٠.

[3] حكم صادر في ٦ نيسان ١٩٥٥ في قضية نوتبوم.

يظهر الواقع أن جميع هذه العوامل لها دورها مع هيمنة عناصر على أخرى حسب الواقع الاجتماعي والسياسي المعاش. ويعتبر البعض أنه من الضروري في جميع الحالات أن تتوفر لقيام الدولة إرادة الحياة المشتركة لدى مجموعة الأفراد[١].

ب) الإقليم

إن الإقليم هو عبارة عن رقعة من اليابسة، يقطنها مجموعة من الأفراد وتمارس عليها الدولة سلطانها، ضمن حدود رسمية متعارف عليها. وتكون هذه الحدود غالباً نتيجة اتفاقات ثنائية أو دولية، كما وتشكل نتاج تاريخ من التمايزات الثقافية والسياسية وبروز الهوية الوطنية التي تتبلور ضمن نطاق جغرافي تحتكر فيه السلطة السياسية الإكراه الشرعي[٢].

ج) العامل الإجتماعي

يعتبر العامل الاجتماعي، وخاصةً الإرادة الجماعية، أي إرادة الشعب في تكوين وتطوير وتعديل القوانين بما يتلاءم وحاجات المجتمع وتطوره، من العوامل الأساسية. وقد حدد مونتسكيو أهمية ودور الواقع الإقليمي والاجتماعي بقوله "ويقتضي أن تكون تلك القوانين خاصة بطبيعة البلد...، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها...، ويقتضي أن تتناسب درجة الحرية التي يمكن أن يوفرها النظام، مع دين الأهلين وثرواتهم وعددهم وتجارتهم وطبائعهم وأزيائهم، وثمة لتلك القوانين صلات بأصلها وبغرض المشترع وبنظام الأمور التي قامت عليها، وهو ما يقتضي النظر إليه من حيث جميع هذه الأوجه وهذه الصلات التي يتألف من مجموعها ما يسمى بروح الشرائع"[٣]. وقد شكلت الدولة الحد الفاصل بين التوحش والحضارة، وهي الهيئة المعنوية التي تحتكر العنف، وتنظم وتدير الاجتماع السياسي وتمثل الشأن العام. وهي حسب هيغل المكان الذي تتكامل فيه المصالح الاجتماعية المختلفة[٤]. ففي الوقت الذي تتمتع الدولة بقدراتها الدينامية والإستراتيجية التي تؤهلها لمواجهة الهيمنة الخارجية المباشرة، إن للمجتمع قدرات لمواجهة هيمنة الدولة المباشرة وسطوتها. وقد جاء مع ستيفن كراسنر أن الحدود بين المجتمع والدولة أصبحت ضبابية. كما وقد ورد مع تيموثي ميتشل أن "أطراف الدولة لم تعد واضحة، فالعناصر العائدة

---

[١] لمزيد من المعلومات مراجعة كتاب د إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، الجزء الثاني، مرجع سابق.

[٢] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ٢٥٠-٢٦٤.

[٣] أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، مقدمة، الأسس الاجتماعية للأوضاع الدستورية، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٤٤-٤٥.

[٤] سليمان تقي الدين، **المشروع اللبناني الصعب**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

للمجتمع تخترقها من كل صوب بحيث يصبح من الصعب حسم الخط الفاصل بين المجتمع والدولة "[1]. تبقى سلطات الدولة معتمدة على حبكة معقدة من القوى الاجتماعية الداخلية والخارجية. ومهما يكن وضع الدولة وقوتها، فهي مصدر تشكيل المجتمع والمجتمع بدوره مصدر تشكيلها. وتعتمد ماهية الدولة على تقليد تاريخي وفكري وثقافي. ومهما تكن ماهية الدولة فإن وجودها أصبح في العصر الحالي من المسلمات، رغم أن دورها ومصادر سلطاتها وقدراتها تختلف باختلاف المجتمعات.

د) الواقع الدستوري

تنشأ البنية الدستورية وتتطور في سياق البنية المجتمعية. فالدستور يحدد شكل المؤسسات الدستورية، ويرسم قواعد اللعبة السياسية في إطارها، ولكن القوى التي تمارس السياسة هي قوى منبثقة عامةً من واقع البنية المجتمعية، وتعكس في ممارساتها السياسية وإدارتها للحكم أنماط العلاقات المجتمعية، وبخاصة السياسية والدستورية منها.

هـ) الواقع القانوني

يميز الدولة قدرتها على احتكار العنف الشرعي، وذلك من خلال القانون. إن دولة القانون لا تعني فقط تطبيق القانون وهو أمر مسلم به، إنما انصياع الدولة للقانون. فدولة القانون كما يحددها أوليفيه دوهاميل هي التي تعمل مختلف عناصرها وفقاً للقانون ولا يمكنها أن تتصرف إلا هكذا[2]. إن الدولة العصرية هي قائمة على القانون، الذي يشمل كل أعمال الحكام والمسؤولين في الدولة، ولا يحق لأيٍ من هؤلاء تخطي أحكامه بحيث أنه يحدد لكلٍ منهم وظيفة خاصة واختصاصاً مرتبطاً بهذه الوظيفة.

أما القواعد القانونية فهي اجتماعية بطبيعتها، بحيث تنشأ ضمن المجتمع، الوسط الموضوعي الظاهر والثابت بوجوده. ولذلك تكون هذه القواعد ملازمة للمجتمع بجميع مراحله، ومتابعة له بجميع تطوراته[3]. ويتضح أن النصوص القانونية ليست سوى نتيجة إرث اجتماعي، ثقافي، سياسي، اقتصادي، وديمغرافي يظهر في مجموعة القيم السائدة في المجتمع. ولذلك يتحتم على النصوص القانونية أن تكون متحركة على واقع متحرك، هو الواقع الاجتماعي وإلا تصبح في غربة عنه.

---

[1] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦**، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢٥-١٢٦.

[2] داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٤.

[3] إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري**، المقدمة، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

وتتنوع النظريات التي تدرس أصل القواعد القانونية، بين[1] :

- نظريات مثالية تجعل من الدين المصدر الأول والأساسي للقوانين البشرية. هذه النظريات تعطي للتعاليم الدينية دورا" هاماً في إنشاء القواعد القانونية وتقدمها، إذ أن الدين كان في مختلف العصور في أساس الحياة الاجتماعية، ومنه استوحت القوانين مبادئها وأحكامها. وتجلت هذه الظاهرة في الدول الشرقية قبل الإسلام وبعده، وفي الدول الغربية قبل المسيحية وبعدها. فنجد في قوانين ودساتير البلدان الغربية كثيراً من المبادئ والأحكام التي تعود بأصلها الى تلك التعاليم، وكذلك أيضا" في البلدان الإسلامية بالرغم من تطوير تشريعاتها ونقل قوانينها عن الغرب[2].
- ونظريات ترى في القوانين امتداداً لمبادئ العدالة الإنسانية وقد ظهرت بدايةً في الغرب وعرفت بنظرية القانون الطبيعي[3]. فإلى جانب الشرائع الدينية تأثرت القوانين بعامل غريزي في البشر، وهو الحس بالعدالة. ويظهر ذلك من خلال التطور الذي سجلته القوانين في الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، في الأحكام والاجتهادات. فالعدالة هي حس طبيعي في كل إنسان وفي كل زمان ومكان، وما من مجتمع قد خلا منه. ومهما اختلفت الآراء حولها فإنها تبقى فعالة في قلوب الناس، وتبقى من مصادر التشريع والقضاء. فقد امتزجت العدالة في الإسلام بفقه الشريعة، فجعلتها شريعةً سمحاء في مبادئها. إن الشرع الإسلامي يتصف بالشمول ويتناول في أحكامه جميع وجوه الحياة البشرية.

- ونظريات اجتماعية تقول بأن القوانين هي وليدة المجتمع، وهي موزعة على ثلاثة أقسام:

---

[1] فالنصوص القانونية في ظل الديمقراطية تضع القواعد والإطار العريض للّعبة السياسية ولكن هذه الضوابط نفسها تتأثر بالعوامل التي تحكم اللعبة السياسية. لذلك لا تتبلور الأنظمة السياسية وتتوضح صورتها إلا من خلال الممارسة السياسية. عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨، ص ١١-١٢.
وكذلك أيضاً مراجعة :

- Antoine Messarra, **Théorie générale du système politique libanais**, cariscript, Paris, 1994, p.317-318.

[2] صبحي محمصاني، **الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها**، الطبعة الثانية، بيروت، 1962، ص 429 وما يليها، نقلا" عن أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري ،المقدمة، مرجع سابق، ص 103-104 .

[3] إنقسمت القوانين الغربية منذ العهد الروماني بين قوانين دينية وقوانين زمنية. وكان من نتائجها اللجوء إلى نظرية فلسفية، هي نظرية القانون الطبيعي التي لعبت دوراً فعالاً في تأسيس القوانين الوضعية. وقد مرَّ القانون الطبيعي بمراحل عديدة منذ فجر التاريخ حتى اليوم. وانتقلت هذه الفكرة من العالم القديم إلى القرون الوسطى، ومنها إلى العصور الحديثة حاملة في كل مرحلة من مراحلها الطويلة، طابعاً خاصاً لتلك المرحلة. ومن أهمها مرحلتين أساسيتين: مرحلة دينية، كانت وثنية في العالم القديم، ومسيحية في القرون الوسطى لغاية القرن السادس عشر، ومرحلة فلسفية إنسانية علمانية بدأت في القرن السادس عشر، وهي لا تزال سارية حتى يومنا هذا. أدمون رباط، المرجع السابق، ص 150-102.

- الأولى تقول أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين القاعدة القانونية وبين سائر القواعد الاجتماعية، وابرز روادها جورج غورفيتش.
- الثانية مع هانز كلسن الذي يعيد القاعدة القانونية الى شكلها الخارجي وصفتها الإلزامية.
- الثالثة لا تفرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الاجتماعية إلا من حيث شدة نفاذها ودرجة تطورها، وذلك لأن القاعدة الاجتماعية تكون قد بلغت مرتبة تمكنها من الانتقال من حالة القواعد الاجتماعية إلى وضعية القواعد القانونية الخاصة بهذه القواعد. وتظهر السلطة السياسية إلى جانب القواعد القانونية، متجسدة في شخص أو هيئة أو في المجتمع بأسره. وهي تؤلف واقعة علمية في جميع المجتمعات البشرية، وتمثل إلى جانب القانون وجهاً مختلفاً لحقيقة اجتماعية واحدة[1].

و) السلطة

تشرف السلطة على أوضاع المواطنين وتنظيم العلاقات بينهم، كما تقوم بإدارة الإقليم وبتنظيم استغلال موارده. إن الحكومة ليست مؤسسة أو جهاز ثابت بل هي تعبير عن النظام السياسي السائد والقوى السياسية الداخلية وعن التركيبة الاجتماعية، وهي تتأثر بالدور الشخصي الذي يقوم به الحكام وبالظروف الإقليمية وبالتوازنات العالمية[2]. وتتجسد السلطة السياسية في الدولة من خلال الكيان الحقوقي والسياسي الذي يعبر عنه بالدستور وإرادة العيش المشترك. فالسلطة ليست غاية بذاتها إنما هي وسيلة في خدمة المصلحة العامة وهي ترتبط بالقانون الذي يرسم حدودا" تقف السلطة عندها، كما ويعين أساليب ممارستها، والأجهزة التي تضبط عمل من يمارسها[3].

تلعب إلى جانب السلطة والقواعد القانونية في مطلق أي دولة اعتبارات كثيرة تؤثر في نظام الحكم واستقراره، ومنها الأشخاص القيمون على الحكم فيه، والواقعية السياسية المعتمدة منهم، وتجاوب الشعب معهم. يرتبط نجاح البنيتين المجتمعية والدستورية بنوع العلاقة المتبادلة بينهما. فالتناسق بين البنيتين يؤدي الى مزيد من التناغم الذي ينعكس سلاماً وازدهاراً على مستوى الوطن، والعكس صحيح.

فالقواعد الدستورية التي تُنشئ المؤسسات الدستورية وتحدد أطر العلاقة بينها، وآليات استخدامها، تتأثر بطبيعة العمل السياسي الذي يمارسه أشخاص يتأثرون ويؤثّرون فيه لأنهم ينتمون إلى بيئة اجتماعية معينة ولهم شخصيتهم المميزة والمتفردة التي يمارسون من خلالها عملهم السياسي.

---

[1] أدمون رباط، المرجع السابق، ص 176.

[2] مراجعة أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري**، المرجع السابق ص 96-83.

[3] عصام سليمان، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، إعداد خليل الهندي وأنطوان الناشف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 31.

٢- النظام الديمقراطي وخصوصية التطبيق

عُرِّفَت الديمقراطية بحكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب، وبهذا التعريف يظهر أن سيادة الشعب هي الأساس لكونه مصدر السلطات.

وقد تطورت الديمقراطية عبر التاريخ نتيجة التجارب والتراث، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في العصر الحديث، حيث أضحت من أهم القيم التي تنادي بها مختلف الأنظمة اليوم بما تحمله من مقومات ومظاهر سياسية، واجتماعية، واقتصادية تقوم على المساواة والعدالة[١]. نستعرض في ما يلي ما آلت إليه هذه التطورات من مظاهر اتسمت بها الديمقراطية عبر التاريخ.

أ) مظاهر الديمقراطية

إن الديمقراطية هي نهج حياة قبل أن تكون مجرد نظام سياسي، فهي تعتمد على نظام قيم يحدد نوعية العلاقة بين المواطنين من ناحية، وبينهم وبين السلطة من ناحية ثانية، وبين أطراف السلطة نفسها من جهة ثالثة[٢].

- تظهر الديمقراطية كإنفاذ لإرادة الشعب التي تتمثّل بمظهرها السياسي في الدولة التي تضمن حقوق المواطنين وحرية الرأي وغيرها من الحريات تحقيقاً للعدالة والمساواة[٣]، حيث أنها تُمَثِّل حقوق المواطنين ومصالحهم على تعددها وتنوعها. فالدولة هي الوسيلة لبلوغ الحرية التي هي هدف المواطنين الأسمى. فقيمة الحرية هي في التمتع بها، وقيمة الحقوق هي في التعبير عنها. ولترجمة ذلك على أرض الواقع تأتي الصِّيَغ القانونية لترعى المجتمع وتفرض المساواة بين الجميع أمام القانون[٤]. فالديمقراطية التي لا تنتهج هذا النهج ليست ديمقراطية[٥]، لأن الديمقراطية دينامية في المبادرة والمشاركة والمراقبة[٦].

---

[١] محمد فريد حجاب، **(أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث)**، المستقبل العربي، العدد ١٦٤، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٦٩-٧٣.

[٢] عصام سليمان، **(وجهة نظر بين العدديين والتوافقيين)**، النهار، العدد ٢١٨٩٣، بيروت، ٨-٣-٢٠٠٤، ص١٧.

[٣] محمد معتوق، **(الديمقراطية التعبيرية)**، اتجاه، العدد ٢١، بيروت، ربيع ٢٠٠٦، ص ١٤٤- ١٤٨.

[٤] عصام سليمان، **الجمهورية اللبنانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٩٤.

[٥] إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة : بين الشرق والغرب**، الساقي، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٠.

[٦] أنطوان مسرّة، **مرصد علم السياسية في لبنان، توجهات اليمين وحاجات المجتمع اللبناني**، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٠. أنظر أيضاً :

- أنطوان مسرّة، (ديمقراطية الغد: قدرة على إنتاج البدائل والاستفادة من الفرص المستحدثة، خبرات مقارنة**)**، منشور في :

- **Observation de la science politique au Liban, direction :** Antoine Messarra, Marguerite Helou, Adnan Sayyed Hussein, Tony Georges Atallah, Librairie Orientale, 2004, p.149.

- تتمثل مظاهر الديمقراطية بمبدأ سيادة الشعب الذي هو مصدر السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، حيث يمارس الشعب الحكم من خلال ممثليه عن طريق الانتخابات التي تفرز أغلبية وأقلية رأي وليس أغلبية وأقلية معتقدات، أو أي انتماءات أخرى. إن الفصل بين السلطات الثلاث يؤمن صون الحرّيات من خلال المراقبة ومحاسبة هذه السلطات لبعضها البعض مما يمنع التعسف والظلم في إدارة الشأن العام، أي في ممارسة الحكم بالعدل والأصول الديمقراطية [1].
- تتمظهر الديمقراطية أيضاً بتداول السلطة ويتم ذلك عند تبدل الآراء، بحيث تصبح الأقلّية أكثرية، وبالعكس، وهذا الأمر يؤمن وصول الجميع إلى السلطة بالطرق الديمقراطية التي تضمن الحريات والمساواة بين الجميع.
- تؤمن الديمقراطية مساحة عامة (espace public) تُحَل فيها النزاعات بالحوار والمناقشات والاقتراع بالغالبية.
- للوصول إلى ديمقراطية حقيقية، يجب أن تقوم بنية كاملة من العلاقات الاجتماعية والسياسية، تدعمها آليات تتمثل بالدولة المستقلة التي تتولى السلطة عن طريق القوانين والأنظمة التي تطبق على الجميع دون استثناء.
- تشكل أنظمة البرلمانات في الديمقراطية حلاً لتخطي مشكلة العددية في حكم الشعب نفسه بنفسه، حيث تمثل هذه البرلمانات الشعب من خلال الممثلين المنتخبين منه مباشرة. ففي هذه الأنظمة يكون الحكم عن طريق البرلمان تحت رقابة الشعب مباشرة. ويُعمل بالاستفتاء الشعبي على القوانين للتشريع في أمور مصيرية محددة.
- إن النهج الديمقراطي "ليس له بنية محددة بل يقوم على آلية في المراقبة، والمشاركة، والعلاقات المبنية على الحقوق"[2].

إلا أنه ومهما أشيد ببعض الديمقراطيات العريقة، ورغم عالمية المبدأ، يبقى التطبيق نسبياً لأنه يعتمد على القاعدة الاجتماعية التي تحضن هذه الديمقراطيات. فليس هناك تعريف ثابت للديمقراطية، بل ما يجمع بين مختلف الدول الديمقراطية هي مقومات عامة للديمقراطية تساعد في توصيف أي نظام بالنظام الديمقراطي.

---

[1] ألبير منصور، **لبنان بين ردّة وريادة،** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤٥– ١٤٦.
أنظر أيضاً : محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣١٥.

[2] إن تعريف الديمقراطية "بحكم الشعب من الشعب" نتيجة التجربة اليونانية في الحكم، يبدو صعب التطبيق في مجتمعاتنا الحالية، حيث أن عامّة الشعب ليست مؤهلة للحكم. إن تطبيق التجربة اليونانية يتطلب أن يكون الشعب قليل العدد ويعيش على مساحة صغيرة من الأرض كبعض كانتونات سويسرا، ويكون ذات حكمة تؤهله للحكم.

ومن هذه المقومات : أن تنبع الديمقراطية من حاجات الشعب وتنسجم مع عاداته وتقاليده الاجتماعية وأن تؤمن له الحرية والسلام، كما وأنه لا يجب للديمقراطية أن تعتمد على مبدأ الربح المطلق لأي فئة على حساب الفئات الأخرى في المجتمع، فمن هنا اختلفت الديمقراطيات بين العددية في الجماعات المتجانسة والتوافقية في الجماعات غير المتجانسة.

ب) إختلاف أوجه الديمقراطية

أخذت الديمقراطية في عصرنا الحالي أبعاداً اقتصادية واجتماعية إضافة إلى بعدها السياسي[١]. ترافقت الديمقراطية مع الإقتصاد الليبرالي، فأصبحت نظام حكم وطريقة للحياة على حد سواء[٢] ، تنادي بها معظم الدول، وتقوم تحت مظلتها[٣]. فهي تظهر كطريقة في التفكير، وأسلوب في العمل السياسي، في صيغة محددة في إطار واحد مستورد من أوروبا الغربية وشمال أميركا.

إلا أن أوجه الديمقراطية تختلف من دول إلى أخرى ومن أنظمة إلى أنظمة ومن مجتمعات إلى أخرى. فالمفاهيم الحضارية والظروف السياسية في آسيا وأفريقيا تختلف اختلافاً جذرياً عما هي عليه في أوروبا الغربية وشمال إفريقيا وذلك يؤدي لتغير في الأفكار وفي طريقة عمل المؤسسات الديمقراطية[٤] . إن دراسة أي ديمقراطية تتطلب معاينة الظروف الحاضنة لهذه الديمقراطية وذلك من خلال دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتطور الشعوب. لذلك لا يمكن أخذ معيار واحد في تحديد الديمقراطية نقيس من خلاله مدى ديمقراطية الأنظمة لأن الأنظمة والبيئة الحاضنة لها تختلف من بلد إلى آخر.

في البلدان المتطورة تكنولوجياً وعلمياً تظهر الديمقراطية في حالة تطور دائم مع اعتمادها على ثوابت مثل حلّ الخلافات العامة بالأساليب المدنيّة، كالمفاوضات والوساطات والمساومة. فالديمقراطية في الدول الغربية لم تأتِ معلبة بالشكل المتعارف عليه اليوم، بل أتت نتيجة تطورات رافقتها منذ نشأتها وتمثلت في التحول من الإقطاع إلى الليبرالية، وبعدها مع الثورة الصناعية والحربين العالميتين والأزمات الاقتصادية والتطور التكنولوجي تحولت من الليبرالية الكلاسيكية إلى النيوليبرالية. كما ولعبت العلمانية وفصل الدين عن الدولة وتخطي العصبيات المتخلفة والمتناقضة الدور الأساسي في نشوء هذه الديمقراطيات والمجتمع المدني.

---

[١] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة،** مرجع سابق، ص ٩٤- ٩٥.

[٢] سعيد زيداني، (الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي)، منشور في **حول الخيار الديمقراطي،** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٧٣-١٧٤،

[٣] ألبير منصور، المرجع السابق، ص ١٥٠.

[٤] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة،** مرجع سابق، ص ٩٥-٩٦ .

أما في الدول النامية، فإن الواقع الاجتماعي السياسي المعاش، والعلاقات بين البنى المجتمعية وأنماط هذه العلاقات تعيق نمو الديمقراطية وتطورها. فمظاهر الديمقراطية في هذه الدول مقتصرة على بعض أشكال المؤسسات الدستورية، بحيث يظهر النهج الديمقراطي خالياً من مضمونه، لأن القوى السياسية في هذه البلدان لا تزال تعيش واقعاً سياسياً تقليدياً، مثقلاً بإرث الماضي مما يجعله بعيداً عن تحقيق الديمقراطية الحديثة، بمختلف مفاهيمها من مساواة، وحرية، وتداول على السلطة وغيرها... فالتنافس السياسي والمحاسبة، أبرز ضوابط الديمقراطية، هما شبه مفقودين في هذه الأنظمة.

وتتأثر الديمقراطية بالأنظمة الاقتصادية، فهي تختلف في ظل نظام اقتصادي يقوم على احترام الملكية الفردية، أي على الرأسمالية، منها في ظل نظام اقتصادي يقوم على الملكية الجماعية أي على الاشتراكية. ففي النظام الرأسمالي تظهر الديمقراطية كحامية للحريات الفردية وللتناوب على السلطة[١].

ويظهر أيضاً الاختلاف حسب التقاطع الاجتماعي، والثقافي، والإثني، والطائفي، والمناطقي. لذلك إن تقليد الديمقراطيات الغربية ونقلها بشكلها الأساسي إلى دول أخرى لا ينجح، لأن الديمقراطيات الغربية جاءت نتيجة تطور تاريخي، ولم تُفرَض فرضاً، بل حصل هذا التطور على خلفية اجتماعية واحدة وإن كانت تعددية، وهي الخلفية المسيحية[٢]. أما في المجتمعات العربية فلم يكن من الممكن نقل الديمقراطية الحديثة الغربية إليها بدون طبعها بالتراث والقيم المحلية. ففي هذه الدول، كان لا بد أن تأتي الديمقراطية متأثرة بالطابع الإسلامي في الدول الإسلامية، لأن الإسلام شمل مفهوم الدين والدولة. فالأفكار التي أتى بها الدين الإسلامي وبخاصة مفهوم الشورى قد تتفق مع مفاهيم الديمقراطية، إلا أنه لم تتخطى الشورى ذلك إلى تكوين مؤسسات ديمقراطية، باستثناء ما أخذت به الثورة الإيرانية، إذ حولت فكرة الشورى إلى مؤسسة المجلس النيابي[٣].

[١] عبد العزيز قباني، **لبنان والصيغة المأساة**، مرجع سابق، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٨٤-١٨٥.

[٢] مرغريت الحلو، (الديمقراطية التوافقية في مجتمع غير متجانس)، منشور في **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة في لبنان والعراق**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٠-٥١.

[٣] إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢.

٣- ثقافة المواثيق، تعبير ديمقراطي في المجتمعات التعددية

إن كلمة ميثاق مشتقة من فعل وثق، وقد ورد على لسان العرب مع ابن منظور: وثق به يثق... وثاقة وثقة ائتمنه. وأنه أثق به وهو موثوق به، وهي موثوق بها، وهم موثوق بهم.. وأوثقه في الوثاق أي شدّه. وقال تعالى "فشدّوا الوثاق"[١]. ثم يقول : والموثق والميثاق: العهد، صارت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ويظهر مما تقدم أن العهد مرادف للميثاق. وقد جاء هذا المعنى لأن كليهما يوثق صاحبه كما يوثق الوثاق الأسير. أما بالنسبة للعهد فهو بمثابة يمنى يقطعها صاحب الشأن على نفسه فتقيّده بما تعهّد به[٢]. ويعتبره البعض "كعقد تأسيس أساسي" من المفترض أن يكون متحركاً لمواكبة تطلعات الشعوب السياسية والاجتماعية، وأن يراعي ميزان وتوازن القوى.

إن أي اجتماع سياسي، وأي شكل من أشكال الأنظمة، لا يتم عرضاً وخاصة عندما نتكلم عن الأنظمة الديمقراطية التي تؤدي إلى تداول السلطة بالطرق السلمية. فإن نشوء الدول، كما جاء في بعض الكتابات يتم "حسب نمطين، إما بالحديد والنار، وإما بالمواثيق إثر تجارب مأساوية في الاستقواء الداخلي وفي استحالة الانتصار أو كلفته"[٣].

وتعتبر الذاكرة الجماعية، والثقافة السياسية أساساً في اعتماد المواثيق والثبات عليها تفادياً للحروب الداخلية وتعبيراً عن "توبة قومية رادعة"[٤]، ويشكل الميثاق في الدول ذات البنية التعددية ركيزة أساسي إلى جانب الدستور والحكمية governance. "فتحدد المواثيق المبادئ العامة بينما ترسم الدساتير الأشكال القانونية للتنظيم السياسي. أما الحكمية فهي الممارسة السياسية من قبل الحكام وتطبيق

---

[١] سورة محمد، (٤٧):٤.

[٢] سامي مكارم، (الميثاق عهد ووثائق)، منشور في **اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

[٣] في دراسة لأنماط البناء القومي جرت في سريسي لا سال cerisy-la-salle في فرنسا بين ٧ و ١٤ آب ١٩٧٠. كان رأي أغلبية الباحثين المتأثرين بالبناء القومي في الدول الغربية الكبرى كإيطاليا وألمانيا، أن هذا النمط من البناء يتم بالحروب "بالحديد والنار انطلاقاً من مركز يمتد بالقوة إلى الأطراف. ولكن اعتماد هذا النموذج طرح تساؤلات مرتبطة بحالات وجود عدة مراكز والعلاقة بينها ومدى قبول مختلف الأطراف بهذا المركز، ومن الأمثلة على هذه الحالات كندا، حيث الكنديون الإنكليز والكنديون الفرنسيون. وبلجيكا والانقسام بين الفالون والفلامان".

- Gerhard Lehmbruch, "**A non-competitive pattern of conflict management in liberal democracies, the cases of Switzerland, Austria and Lebanon**" paper to the 3rd conference of the international political science association, Bruxelles. 1967.

[٤] أنطوان مسرّة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة**، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

أو عدم تطبيق الدستور والقوانين"[١]. يعمل بالمواثيق عند القبول بها بعد التفاوض بين مختلف الأفرقاء في الداخل، من فعاليات رسمية كنواب وزعماء وقادة على مستوى الوطن، ويتم التوافق الداخلي غالباً تحت رعاية التدخلات الخارجية. وقد ذكر هانس دالدر Hans Dalder أن قيام الدولتين السويسرية والهولندية جاء بناء على قبول متبادل لحصول تسوية بين مختلف الأطراف للوصول إلى صيغة تعايش. وتعتبر سويسرا، النمسا، البلاد المنخفضة، وبلجيكا كنماذج من الديمقراطيات في البناء القومي بالمواثيق. وقد اتخذت هذه التسويات عدة تسميات، ففي سويسرا تنوعت مثلاً بين الميثاق، والتحالف، وجمعية التحالف، covenant, pacte, alliance. وقد تمت التسوية في هذه الدول، في معاهدة وستفاليا، حيث نصت المعاهدة على إزالة اللامساواة بالاتفاق الرضائي لا بتصويت الأكثرية[٢].

وتعتبر التسويات التي تفضي إلى مواثيق في بناء الديمقراطيات في الدول التعددية تسويات تفاوضية توصل إلى قواسم مشتركة لا إلى تناقض في طموحات مختلف الأفرقاء، ولا تجعل فريقاً ينتصر على فريق، وتكون أفضل الممكن بالنسبة للجميع. فكما جاء مع أوسكار وايلد Oscar Wilde "إن في الحياة مصيبتين اثنتين: أن لا تحصل على ما تريد أو أن تحصل على ما تريد! إذا حصل كل فريق على ما يريد، تشرذم الوطن إلى دويلات أو زال أو انتفت الديمقراطية عنه نتيجة وجود غالب ومغلوب، وإذا لم يحصل كل فريق على ما يريد، زاد الشعور بالغبن المولد للنزاعات. إن الخيار الديمقراطي في مجتمع ميثاقي، ليس بين الحلول الجذرية وأنصاف الحلول، بل بين عدم الحل والاتفاق على الحد الأدنى من المقبول"[٣].

وتعتبر التسوية من أسس الاستقرار في مجتمع متعدد، حيث أنها تتم بين المجموعات المختلفة المتناحرة، لا بين المجموعات والدولة ككيان حقوقي وسياسي، وتحصل عادةً على حساب بنية الدولة كمؤسسات، والتمادي في التسويات يؤدي إلى انحلال الدولة.

وبين ثبات المواثيق أو انحلالها، تلعب "التوبة القومية وطقوس الذاكرة" دوراً أساسياً في هذا المجال. وتحفظ الثقافة السياسية عن طريق الذاكرة الجماعية بانتقالها من جيل إلى جيل تجارب الماضي

---

[١] أنطوان مسرة، (السياسة اللبنانية نظاماً وممارسات وجديد الأبحاث الجامعية)، منشور في **مرصد علم السياسة في لبنان توجهات البحث وحاجات المجتمع اللبناني**، مرجع سابق، ص ٥٨ .

[2] Gerhard Lehmbruch, proporz démocratie. politisches, system and politische kultur in der schweiz und in osterreich, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), Tubingen, 1967, 58 p, p7-8.

نقلاً عن أنطوان مسرة، المرجع أعلاه، ص ٦٦.

[٣] لتفعيل الاستقرار في المجتمعات المتعددة تحضّر بعض الطقوس والاحتفالات، وتشاد الأنصاب التذكارية... وغيرها من رموز للتذكير بأخطاء الماضي ونتائجها المدمرة على صعيد المجتمع والسياسة. ومن الأمثلة على ذلك في البرازيل، حيث ينتصب تمثال في الساحة العامة في غوييانيا Goiania لثلاثة رجال يرفعون معاً حجراً ضخماً وهؤلاء الرجال هم : هندي، أسود، وأبيض، للدلالة على تضامن الأعراق الثلاثة التي يتشكل منها السكان الذين يعيشون معاً متضامنين. وفي إسبانيا حيث يحتفل الإسبان دائماً بذكرى الحرب الأهلية التي استمرت من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩، والتي حصدت نصف مليون قتيل. وهذه الاحتفالات تكون بهدف التذكير بمساوئ الحرب وعدم تكرارها. أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ٦٦-٧٠.

وتؤثر على نوعية السلوك والعلاقات السائدة في الجتمع. وتؤدي خبرات الماضي والرموز والطقوس المتناقلة عبر التاريخ إلى أمرين: إما أن تكون المواثيق "مرحلية وتكتيكية استعداداً لجولة عنف أخرى في ظروف داخلية وإقليمية أكثر ملائمة، تحقق الحلم بالانتصار أو بالتجانس الشامل، إما أن تكون ثابتة في مبادئها عندما تشكل تجارب الماضي في ذاكرة الشعوب رادعاً يحول دون تعبئة المواطنين في نزاعات داخلية متجددة"[١].

تعتمد عملية بناء ثقافة المواثيق على أربعة أسس[٢] :

- وجود قناعة راسخة بضرورة الرجوع إلى المواثيق في المجتمعات التعددية لحل مختلف الخلافات وللوصول إلى بناء قومي ناجح يمنع النزاعات المختلفة ويؤسس لديمقراطية حقيقية في تداول السلطة.
- حصول المواثيق على درجة عالية من الشرعية على الصعيدين الشعبي والرسمي والسياسي. وهذه الشرعية هي نتيجة خبرة الشعب بالمواثيق ومدى الائتلاف والأمان اللذين توفرهما له. أما على صعيد الطبقة الحاكمة، فهي تنتج عن اقتناع هذه الطبقة بزيادة الثقة بالطرف الآخر. إن فرض التوازنات يزيل المخاوف المتبادلة بين مختلف الأطياف، خاصة عند استحالة اللجوء إلى أساليب أخرى للحكم، لتفادي الإحتكام إلى السلاح للسيطرة.
- العمل على توفير المستلزمات الأساسية لتطوير المواثيق، إن لم يكن من حيث مبادئها الأساسية فأقلّه من حيث تطبيقاتها. فيأتي حل النزاعات سلمياً عبر الحوار والتفاوض وذلك من خلال اشتراك مختلف المؤسسات السياسية والمجتمع المدني والنخب الفكرية.
- حصول المواثيق على الاحترام الخارجي أو تحصينها من الداخل لمنع إمكانية أي تدخل خارجي يهدد التوازنات الداخلية واللعب على الاتفاقات، خاصةً في المجتمعات التعددية غير المتجانسة والتي لها امتدادات خارجية تؤثر على قراراتها الداخلية.

إن صيغة العيش المشترك هي إحدى ثوابت المواثيق وهي صيغة واقعية مادّية تختلف بين دولة وأخرى. وللتعايش وجهان:

- الأول بين دول مستقلة،
- الثاني بين جماعات ضمن دولة مستقلة واحدة.

---

[١] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ٧٤.

[٢] مرغريت الحلو، (كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها؟)، منشور في **اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٧٩.

إن التعايش بين الدول المستقلة له شكلان في آن واحد، فهو إما سلبي يرتكز على عدم الإعتداء، وإما إيجابي يرتكز على التعاون المتبادل. فالتعايش السلبي يقوم على توازن في القوى وليس على الاحترام المتبادل والاعتراف التام بالحقوق والقيم الإنسانية والوطنية للدول التي تشارك في هذا التعايش الوقائي، ومن الأمثلة على هذا النوع من التعايش هو ذلك الذي كان بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة. أما التعايش الإيجابي فينبثق من مواثيق ومعاهدات تكرسه وتنظمه، ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

أما التعايش بين جماعات ضمن الدولة الواحدة والذي هو محور دراستنا، يكون في دولة تعددية حيث تتواجد عدة شعوب تختلف عن بعضها إتنياً، طائفياً، أو لغوياً... وتتمايز هذه الشعوب بعاداتها وتقاليدها وطقوسها عن بعضها البعض. ويصعب على دولة تحوي نوعاً أو أكثر من أنواع الفروقات أن تكون وحدوية، فيكون التعايش ضمنها إلزامياً في ظل صيغ متنوعة تتراوح بين الكونفدرالية أو الفيدرالية. فالكونفدرالية تتشكل في صيغة أو ميثاق بين دول مستقلة، دول قومية أو تعددية، تترابط فيما بينها في بعض المجالات المشتركة الاقتصادية أو الدفاعية أو السياسية. أما الفيدرالية هي نظام يجمع بين شعبين أو قوميّتين ضمن دولة واحدة[1].

ولصيغة العيش المشترك الذي يجمع ويؤسس لدولة في بعض أنواع الديمقراطيات التوافقية مرتكزات ثلاث:

- مرتكز روحي– معنوي، يتلخص بشعور الانتماء إلى أرض، وبيئة، وتاريخ، وتقاليد، ولغة واحدة.
- مرتكز مادي، يتمثل بإدراك المواطنين أن في العيش المشترك تكمن المصلحة العامة، وهي فوق المصالح الفردية لكل مجموعة.
- مرتكز معنوي – ومادي في آن واحد، وهو مبني على الاعتراف بحقوق الإنسان كإنسان بغض النظر عن انتماءاته المختلفة، وتوفير البيئة المناسبة للتمتع بحقوقه[2].

"والعيش المشترك بهذا المعنى، مشروع حضاري، يترادف والديمقراطية كنظام حكم، ونهج في ممارسة السياسة، وسلوك في العلاقات الاجتماعية. وقوام هذا المشروع الاعتراف بالآخر، والقبول به كما هو، ومحاولة فهمه، والتفاعل معه، وخلق حال من التكامل في إطار التنوع، تشكل دينامية دافعة للتطور

---

[1] وليد فارس، **التعددية في لبنان**، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، ٢٠٠٧، ص ١٤٨– ١٥٤.

أنظر أيضاً : ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث، بناء دولة الاستقلال**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٥–٣٦. حسب ملحم قربان، إن التعايش عرف أكثر ما عرف وأصبح مبدأ دولياً مع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهو يوصف بأنه تعايش سلمي، لأن ذلك يمنع تصارع عقيدتين متناقضتين. أما ضمن البلد الواحد، إن التعايش السلمي هو "الرباط الأدنى" فيما بين الجماعات. والوحدة هي أقوى من التعايش، ومتى وصلت أبعد حدودها فهي انصهار.

[2] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٢٢٠–٢٢١.

باتجاه مزيد من الوحدة الوطنية"[1]. فإن التئام مختلف الفئات في ظل الدولة من خلال إرادة العيش معاً لا يفقدها تنوعها ولا خصائصها، "وإنما يحولها إلى أجزاء متكاملة في هذا الكل بدلاً من أن تكون كيانات مستقلة قائمة في ذاتها"[2].

ثانياً : الطائفية التاريخية أفضت صيغة توافقية ميثاقية

إن دراسة التاريخ ومعطياته الاجتماعية لها دور أساسي في تحديد خصائص الممارسة السياسية، لأن أي نظام سياسي لا يعتمد على خصوصية بنيته المجتمعية يكون في غربة عن واقعه المعاش ولا يحقق السلام والأمان والبيئة الملائمة لنمو الاجتماع السياسي وتطوره. فإن للتاريخ الدور الأساسي في الوعي القومي من خلال الاستفادة من أخطاء الماضي والبناء لمستقبل أفضل إذ يقول جواد بولس في كتابه تاريخ لبنان : " وإننا نستعرض الماضي، ونتفحص التاريخ، لإنارة الحاضر، وإعطاء المستقبل وسائل الاستشراف "[3]. وقد صحت المقولة القائلة بأن التاريخ يعيد نفسه.

إن التعددية الطائفية في لبنان هي نتاجٌ تطور تاريخي عبر القرون وتفاعل حضاري بين مختلف الطوائف أثمر خصوصية ديمقراطية تَمَيزَ بها لبنان عن باقي الديمقراطيات في العالم، وتراوحت هذه الديمقراطية بين التوافقية والميثاقية.

فكيف تمظهرت هذه الخصوصية عبر التاريخ؟ وما كانت أهم مراحلها؟ وما مدى انطباع الديمقراطية المعمول بها في النظام اللبناني بالأثر التاريخي ؟

١- تاريخ لبنان القديم أرسى لكونفدرالية طوائف

إن أي تجمع بشري لا بد أن يتم في بيئة جغرافية محددة، وتلعب هذه البيئة دوراً بارزاً في رسم خصائص هذا التجمع، لما تؤمنه من مقومات الحياة. وهكذا لعبت طبيعة لبنان دوراً هاماً جداً في تكوينه إذ يقع لبنان بين القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا، وأوروبا. جعله منه هذا الموقع الاستراتيجي نقطة وصل ومهداً للحضارات المختلفة.

---

[1] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٢٢١.

[2] منوال يونس، **لبنان مثال الديمقراطية في العالم العربي**، منشورات مركز الدراسات اللبنانية المتخصصة، لبنان ٢٠٠٣، ص ١٦.

[3] جواد بولس، **تاريخ لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١١.

إنـه يتميز بوفرة مصـادر المياه فيـه[1] وبتنـوع تضـاريسـه من سـهول وجبـال وأوديـة، وقد شكلت التضـاريس الـوعرة مـلاذاً لجماعـات تنتمـي إلـى مـذاهب دينيـة واتجاهـات سياسية متعددة، هربت فـي حقـب تاريخيـة مختلفـة مـن المنطقـة المحيطـة بـه وتمركـزت فـي أمـاكن محـددة، وقـد تعايشـت هـذه الجماعات بعضـها مع بعض بفعل العلاقات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية[2].

لقد بنـي التعـايش بين مختلـف الجماعـات التي أمّت لبنـان علـى تـوازن طـائفي غيـر مسـتقر تراوح بين فترات هدوء وأخرى تصادمية وذلك حسب تبدل موازين القوى والتدخلات الخارجية بشؤونه الداخليـة، وكانـت هذه الأحداث تؤدي كل مرة إلـى توافقات جديدة لـدرء المخـاطر. وقد أدى التطـور التـاريخي إلـى نشـوء دولـة لبنـان بشـكلها الحـالي، وانتقلت الطوائـف مـن العيش معزولـة عن بعضـها الـبعض إلـى مرحلـة التعـايش جنبـاً إلـى جنـب فـي ظـل جمهوريـة ديمقراطيـة[3]. وقـد وصـل لبنـان إلـى الصيغة الحالية على مراحل:

- يعيد أصـحاب النظريـة الفينيقيـة تـاريخ التعدديـة اللبنانيـة إلـى تعدد المدن الفينيقيـة، والتـي تعتبر من أقدم المدن في العالم وخاصة منها جبيل[4]. بحيث اعتمدت هذه المدن الديمقراطيـة المباشرة قبل اسبرطة وأثينا. وقد كان لكل مدينة آلهتها الخاصة بها إلى جانب الإلـه إيل الذي هو إله الآلهة. ويعتبر تعدد الآلهـة سببـاً رئيسياً للتعدديـة الطائفيـة فـي لبنـان، إذ أنـه ومنذ أقدم العصـور كـان هنـاك تمايز بين مختلف المدن على هذا الأساس، أدى إلى ثقافة تعددية، وإلـى تجـاور بين الطوائـف، وبين مختلف المدن، دون توحد الفينيقيين في إمبراطورية واحدة[5]. لكنهم من ناحيـة أخرى كانوا يتعاضـدون ضـد أي عـدوٍ ممـا يجعلهـم متحـدين سياسـياً، بمـا يشـبـه الكونفدراليـة[6]. وقـد ذكـر كمـال الصـليبي أن أصـحاب النظريـة الفينيقيـة قد بنـوا الخصوصـية اللبنانيـة علـى أسـاس الخصوصـية الفينيقيـة، وهـو يـرى

---

[1] الياس القطّار، (أصول الجماعات اللبنانية ودورها في التاريخ القديم والوسيط)، منشور في **لبنان التاريخ والجغرافيا والقوى السياسية**، تيار المستقبل، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣-١٤.

[2] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمات التعددية ولبنان،** دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص ٥٩.

[3] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٥٩.

[4] Ernest Renan, mission de Phénicie imprimerie impériale, Paris, p. 153.

نقلاً عن ألبير رحمة، **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٥٣.

[5] Hareth Boustani, **la représentation de l'individu dans l'art phénicien**, publication l'université Libanaise, Librairie Orientale, Beyrouth, 1971, p.41.

[6] إن بيروت وأرواد وطرابلس والبترون وجبيل وصيدون وصور، هذه المدن الفينيقية كان لكل منها ملكها، تمتد سلطته داخل مدينته وجوارها، وكانت كل (المدن الفينيقية) بواسطة ملوكها تؤلف شبه فيدرالية مركزها أحياناً بيبلوس أو صيدا وقبلها صور من القرن الحادي عشر حتى القرن السابع قبل الميلاد، هذا ما أورده:

- Najib Dahdah, **Évolution historique du Liban**, Éditions Oasis, 1964, p.34

نقلاً عن ألبير دعيبس، **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، مرجع سابق، ص ١٥٣.

بأنه في القرن السابع للميلاد ومع الفتح العربي لم تفقد المدن الفينيقية خصوصيتها ... وقد تمظهرت الخصوصية الفينيقية في لبنان بأبرز حللها في الجبال، حيث وجدت لنفسها قاعدة أمينة، فحافظت على خصائصها مع تعاقب الإمارات على هذه الجبال في ظل الإمبراطوريات العربية والإسلامية. وقد اتخذت لنفسها في الأزمنة الحديثة صيغاً سياسية ممثلة بدولة لبنان الكبير، وأخيراً بالجمهورية اللبنانية[١].

– وأسندت نظريات أخرى سبب التعددية الطائفية في لبنان إلى توافد مختلف الطوائف إليه كملجأ للمضطهدين، منذ اعتناق المسيحية من قبل اللبنانيين بشكل مبكر[٢]، ومع تجزؤ المسيحية إلى عدة طوائف، ومع توافد الدروز إلى الجبل في القرن الحادي عشر للميلاد آتين من مصر، ومع مجيء الشيعة هرباً من السنة وغيرهم من الطوائف. فكان لبنان "مجالاً رحباً ليعيشوا حياتهم كما يشاؤون أن يعيشوها"[٣]. "وهكذا أصبح الهاربون من السهول، في الموطن الجبلي الجديد أكثرية، فاكتسبوا في موطنهم الجديد طابعاً خاصاً مميزاً لهم ليصح القول" إنهم أصبحوا ما يشبه القوميات المستقلة ولا يزالون كذلك إلى عهدنا هذا"[٤].

وقد عاشت هذه الطوائف متجاورة بسلام في فترات معينة وعانت من الحروب والتخاصم في فترات أخرى متأثرة بتوازنات داخلية وإقليمية، لكن تجاور هذه الطوائف وتعايشها جنباً إلى جنب لم يشكل في تلك الحقبة التاريخية لبنان بحدوده الحاضرة، بل شكلت تلك التجمعات الطائفية إقطاعيات يحكمها إقطاعيون من أفرادها ويتمتعون باستقلالية محدودة نوعاً ما، ويحاول كل منهم أن يسيطر على البلاد برمتها[٥].

وكان هؤلاء الإقطاعيون يتبعون مباشرة للعثمانيين، ومن قبلهم للمماليك، ويملكون حرية فرض الضرائب وجبايتها، مما كان يمكنهم من الحكم في مناطقهم[٦].

وكانت مساحة المقاطعات تكبر أو تصغر تبعاً لقدرة وسلطة الإقطاعي الذي يتولى شؤونها. وقد توصلت جميع المقاطعات إلى التوحد تحت سلطة الأمير فخر الدين، كما وشملت سلطته قسماً

[١] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة الكيان اللبناني بين التصور والواقع**، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الرابعة، نوفل، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢١٥– ٢١٦.

[٢] الكتاب المقدس، **أعمال الرسل** ١١، آية ١٩ و ٢٠.

[٣] فيليب حتي، **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٩.

[٤] فيليب حتي، المرجع السابق، ص ٩.

[٥] جواد بولس، **لبنان والبلدان المجاورة**، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٤٦.

[٦] فيليب حتي، المرجع السابق، ص ٤٣٨.

من بلاد الشام وفلسطين[1]. وقد وسع الأمير فخر الدين نطاق حدوده خلال حكمه ليحاذي حدود لبنان (فينيقيا) فتحالف مع الشهابيين (سنيّون في وادي التيم) ومع آل حرفوش (شيعة في بعلبك والبقاع) وتزوج امرأة درزية من آل أرسلان، وتحالف مع آل الخازن (موارنة)، وكان الأمراء الدروز من جملة أصدقائه[2].

أما تسمية جبل لبنان فلم تطلق في ذلك الوقت إلا على المناطق التي سكنها الموارنة مثل جبة بشري والبترون وجبيل، أما منطقة كسروان فكانت تُضَم إلى جبل لبنان حيناً وتنفصل عنه حيناً آخر، أما المناطق الجنوبية فكانت تعرف بجبل الدروز أو جبل الشوف، والعلاقة بين المنطقتين لم تكن موجودة قبل القرن السابع عشر لكن الوضع تغير في نهاية القرن الثامن عشر، حينها أصبح إسم جبل لبنان يطلق على الإمارة بكاملها[3]. ويورد وليد فارس في كتابه التعددية في لبنان أن "المؤرخين جميعهم، غربيين كانوا أم شرقيين، أوروبيين كانوا أم لبنانيين... فجميع الذين بحثوا في هذه المرحلة من تاريخ لبنان وناقشوا فيها، وحللوها قد وصلوا تقريباً إلى نفس الاستنتاجات:

- الاستقلال اللبناني الحقيقي بدأ مع فخر الدين ...
- التعايش في لبنان بدأ مع فخر الدين"[4].

إن التعددية في لبنان هي نتيجة إرث تاريخي طائفي ظهر واضحاً في عهد الإمارة. "وقد كانت كل الطوائف الدينية ممثلة بشكل أو بآخر على مستوى السلطة بعهد الإمارة. وإلى حد أنه في عهد فخر الدين كان هناك وزير يهودي سمي "وكيلاً لأشغال المالية" اسمه ابراهيم نحيماس"[5]. ومنذ ذلك العهد، كان هناك تعايش واختلاط بين مختلف اللبنانيين، ومن يدرس التاريخ يظهر له أن الاختلاط حصل وظهر في مراكز العبادة والأسماء على القبور.

بذلك يظهر بأن "التجربة الاجتماعية للعيش المشترك قد سبقت التجربة السياسية، بل ربما كانت أمتن منها"[6]. وقد جاء في تحليل عهد الإمارة المعنية رأيان مختلفان في تفسير نتائج هذا العهد على تكوين الدولة اللبنانية بمكوناتها الحالية:

---

[1] عاطف عطية، **الدولة المؤجلة، دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان**، دار أمواج، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٣.

[2] فيليب حتي، المرجع السابق، ص ٤٥٤.

[3] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة السابعة، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢.

أنظر أيضاً : كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

[4] وليد فارس، **التعددية في لبنان**، مرجع سابق، ص ١٠٠.

[5] داود الصايغ، (الأحزاب وتحالفاتها)، في **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان تجدد والتزام**، اعتُمِدَ على الخوري بولس قرالي، **فخر الدين المعني**، الجزء الثاني، حريصا، لبنان، ص ٦٢.

[6] صالح طليس،(المؤسسات واستمراريتها)، وارد في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

- الرأي الأول "يشدد على المميزات الخاصة لنظام الإمارة السياسي. في جبل لبنان اتخذ النظام الإقطاعي شكلاً وطنياً، كون النظام بكامله يخضع لرئيس واحد هو الأمير الحاكم المعترف بحقه الشرعي في الحكم من الجميع"[1]."إن وجود أمير حاكم واحد كان يمثّل وحدة سياسية ساعدت على تحول لبنان إلى دولة مركزية"[2].
- الرأي الثاني ينفي وجود مميزات خاصة لنظام الحكم في جبل لبنان "فالإمارة شكل من أشكال السلطة السياسية ارتكزت إلى مفاهيم وتقاليد وأعراف عربية إسلامية"[3].

ومهما يكن من آراء حول تلك المرحلة، فإن الكيان اللبناني بصيغته الحالية يمكن تحديده بسحب الحاضر على الماضي، لأن هذا الكيان هو نتيجة تطور عبر الزمن، وقد كان لهذه الحقبة التاريخية تأثيرها على المسار التاريخي لتكوين الديمقراطية اللبنانية وإدارة التنوع الطائفي والعيش المشترك، وتفاعل وتطور التقاليد السياسية منذ عهد فخر الدين حتى اليوم و"الساعية إلى بلوغ نظام حكم ميثاقي قائم على التعاقد الحر بين فئاته الرئيسية، وهذا ما يسمى عادة بالصيغة اللبنانية"[4].

لقد توثق التعايش بين مختلف الطوائف خاصة بين الدروز والموارنة في عهد الإمارة الشهابية. فبعد وفاة أحمد معن سنة ١٦٩٧، تم انتخاب الأمير بشير الأول الشهابي وكان الشهابيون العائلة الإقطاعية الثانية بعد آل معن، وهم في الأصل مسلمون سنّة، ولكن قسماً كبيراً منهم اعتنق الدرزية، وأبرزهم الأمير بشير.

وقد تشابهت الإمارتان في نواحٍ كثيرة وخاصةً لناحية التركيبة الاجتماعية حيث كان يترأس الإمارة أمير درزي وكانت مؤلفة من إقطاعيين ومقدمين ومشايخ من جميع الطوائف. وكان الأمير يتمتع بإدارة مستقلة داخل الإمبراطورية العثمانية وله جيش خاص به في الجبل[5].

لقد تم الاتحاد، خاصةً العسكري، بين الدروز والموارنة بشكل تام، وذلك بهدف الحفاظ على وجودهم في المنطقة ولدرء الخطر الخارجي، رغم وجود خلافات بينهما لم تظهر للعلن، فالذي كان يظهر هو التسامح الديني والانفتاح بين الطوائف إلى حد التحول من دين إلى آخر، كما يُؤكَّد أنه حدث مع الأمير بشير الذي اعتنق المسيحية.

---

[1] سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي**، دار ابن خلدون، بيروت، ص ١١٤.

[2] إيليا حريق، **التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث**، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص١١، نقلاً عن سليمان تقي الدين، المرجع السابق ص١١٤.

[3] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص١٦، نقلاً عن سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص١١٤ .

[4] منوال يونس، **لبنان مثال الديمقراطية في العالم العربي**، مرجع سابق، ص ١٨.

[5] وليد فارس، **التعددية في لبنان**، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

وقد كان للإقطاع دور في توحيد العائلات الإقطاعية المتنوعة الطوائف، مما ساهم أيضاً بالتعايش الطائفي بين مختلف الإقطاعيين[1].

بعد عام ١٨٢١، تم التحدث عن الأمراء الشهابيين كأمراء جبل لبنان أو أمراء لبنان بعد أن كانوا يعرفون بأمراء الشوف أو أمراء الدروز، وهذه التسمية ليست محلية فحسب، بل جاءت على لسان الرحالة الأوروبيين، حيث وصف كلمنس مترنيخ مستشار الإمبراطورية النمساوية "لبنان وكأنه بلد قائم بذاته، منفصل ومميز عن بقية أرجاء الشام، باستثناء كونه تابعاً للدولة العثمانية[2]. وقد لاحظ الرحالة الفرنسي ج.ف. فوليني عند زيارته لبنان أن سكان الجبل على عكس سكان الساحل، هم أحرار، واكتشف "روحاً جمهورياً ولاحظ التعايش السلمي برغم الخصوصية، بحيث أن لكل طائفة نظامها الخاص، وطريقة عيشها الخاصة، وخلص إلى القول بأن "المصالح العليا لأمنها المشترك تملي عليها التسامح المتبادل"[3].

وكانت تؤدي كل ثورة ضد العثمانيين كالثورة ضد ابراهيم باشا، من قبل الدروز والمسيحيين إلى اتفاق جديد أو ميثاق جديد للتعايش، كعامية أنطلياس سنة ١٨٤٠، وهذا ينسحب على مراحل كثيرة من التاريخ اللبناني.

إن الإمارة، حسب جورج قرم، لم تكن لتوجد لولا ذلك التداخل الخاص بين الطوائف الذي أدى إلى لحمة اجتماعية واقتصادية، ساهمت في ظهور الكيان اللبناني[4]. وقد وصف المؤرخ كمال الصليبي الوضع في تلك المرحلة قائلاً بأن الشعب اللبناني في الماضي لم يكن يؤلف أمة واعية لكيانها، موحدة أهدافها، ولكنه كان مجموعة طوائف مجتمعة في عقد يشبه العقد الاجتماعي، وإن تاريخ لبنان، منذ القرن التاسع عشر، هو قبل كل شيء تطور هذا العقد الاجتماعي وتأثيره على تطور البلاد ونموها[5]. وبحسب رأي داود الصايغ، فإن لبنان، الذي وصل إلى مرحلة الاستقلال والدولة، لا يمكنه إلا أن يكون نتيجة لتطور تاريخي طبيعي، وإرادة العيش المشترك[6].

---

[1] ألبير رحمة، **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٥٧.

[2] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص ٩٦.

[3] بيير روندو، **الطوائف في الدولة اللبنانية**، تقديم الياس عبود، مؤسسة الكتاب الحديث، ١٩٨٤، ص ٧٨، نقلاً عن ألبير رحمة، المرجع السابق، ص ١٥٧.

[4] جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، ترجمة حسان قبيسي، المكتبة الشرقية، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

[5] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص٢٨.

[6] داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١٥٥.

٢- نظام القائمقاميتين والمتصرفية، توافق لإدارة التعددية الطائفية

إن التعددية الطائفية التاريخية في لبنان التي تعايشت مع التناقضات الدولية، هي واقع تاريخي أفرز أزمات أدت إلى حلول توافقية شكّلت أنظمة على شاكلة التركيبة الاجتماعية السياسية اللبنانية. وهذا الإطار التوافقي هو على الأقل وليد مرحلتين تاريخيتين أساسيتين من الحياة السياسية في لبنان ألا وهما عهد القائمقاميتين وعهد المتصرفية اللذين طبعا الاجتماع السياسي بطابعهما التوافقي، ورسخا الطائفية السياسية بمراعاة التوازنات الداخلية والخارجية التي فرضت حلولاً للأزمات المتلاحقة.

أ) عهد القائمقاميتين (١٨٤٣-١٨٦١)

جاء نظام القائمقاميتين على أثر الفتنة الطائفية بين الدروز والموارنة الذين كانوا يسكنون جبل لبنان، وكانت كل طائفة منهما تكن الولاء لدولة أوروبية حيث تحالف الدروز مع الإنكليز، والموارنة مع الفرنسيين. وتضافرت عدة عوامل نتيجة تضارب المصالح بين هاتين الدولتين والدولة العثمانية التي كانت تعتبر لبنان جزءاً من إمبراطوريتها، مما أدى إلى تقسيم الجبل اللبناني إلى قائمقاميتين[١]بعد فشل محاولة التسوية التي قام بها بشير الثالث وريتشارد وود الإنكليزي والدولة العثمانية في إنشاء مجلس من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف في جبل لبنان، مهمته معاونة بشير الثالث على إدارة الحكم. وقد عزز نظام القائمقاميتين الطائفية لأنه لم يراعِ التوازن الداخلي للطوائف المتنازعة حيث تقوقع أبناء الطائفة الواحدة في مواجهة أبناء الطائفة الأخرى[٢].

وبقي هذا الأمر على حاله حتى سنة ١٨٤٥، حيث كلف الباب العالي وزير خارجيته شكيب أفندي التدخل والتوجه إلى لبنان[٣]. فعمل هذا الأخير على وضع تسوية، عُرِفَت "بترتيبات شكيب أفندي" تسمح بالعيش المشترك ووأد الفتنة. ولقد ثبتت هذه الترتيبات نظام القائمقاميتين، وأضافت مجلساً في كل قائمقامية تتمثل فيه الطوائف بوكلاء يعاونون القائمقام، يكون التصويت فيه بمعدل صوت واحد لكل طائفة. وقد قال إدمون رباط عن حقبة هذه المجالس: "وللمرة الأولى في الدولة العثمانية، في بقعة جبلية

---

[١] لمزيد من التفاصيل مراجعة : عارف العبد، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ٥٣-٦٠.
أنظر أيضاً:
- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث،** مرجع سابق، ص ٨٦-١٤٢.

[٢] رياض الصمد، **الطائفية ولعبة الحكم في لبنان،** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص٩١.

[٣] عارف العبد، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل،** مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.
أنظر أيضاً فيما يخص توزيع السكان تبعاً لانتمائهم الطائفي في كل من القائمقاميتين عام ١٨٤٢، عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان،** مرجع سابق، ص ٩٤.

من أراضيها، باتت السلطة السياسية خاضعة إلى رقابة دستورية[1]. وكان شكييب أفندي قد شكل المجالس في كل قائمقامية من قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا إضافة إلى نائب القائمقام، وقاض ومستشار عن كل الطوائف الخمس: السنة، الموارنة، الدروز، الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، واقتصر تمثيل الطائفة الشيعية على مستشار. وقد قام بتعيين الأعضاء مدى الحياة، على أن لرؤساء الطوائف الحق في تعيين من يملأ المراكز الشاغرة[2]. وكانت تُدار وتُبت الدعاوى المقدمة إلى القائمقام كلٌّ في نطاق قائمقاميته، حيث كان يحقق بها، أو يحيلها إلى قاضٍ ومستشار من طائفة المستدعي. أما إذا انتمى المدعي والمدعى عليه إلى طائفتين مختلفتين فتحال الدعوى إلى قاضيين ومستشارين في كلتا الطائفتين. وفي حال عدم الاتفاق يعين القائمقام أو وكيله قاضياً ثالثاً.

وقد تميز هذا النظام بما يلي:

- شكل نوعاً من الحرص للحفاظ على العيش المشترك المهدد، كونه نتاج تسوية انتهت بمجلسين يمثلان الطائفتين[3].
- شكل الخلفية التاريخية لقانون الانتخابات الذي قسم المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين مختلف الطوائف[4].
- أسس لإدارة الطوائف لشؤونها الذاتية حيث شكل نواة اعتراف الدستور اللبناني بحقوق الطوائف بإدارة شؤونها الذاتية. " وقد اعتبر إنشاء مجلس في كل من القائمقاميتين مكون من موظفين متفرغين، خطوة هامة على طريق تحديث المؤسسات العامة في البلاد"[5].
- إلا أنه اعتبر عهداً طائفياً بامتياز، وقد خط بالخط العريض مستقبل لبنان لجهة التسويات الطائفية. وبعده لم يعد من الممكن تجاهل تعددية الشعب اللبناني عند القيام بأية تسوية.
- لم يشكل الحل الأمثل للتخلص من المشاكل لأنه انطوى على عيوب خطيرة، منها التقسيم الجغرافي حيث اعتمد طريق بيروت– دمشق الحد الفاصل بين القائمقاميتين. القسم الشمالي، ويضم معظمه نصارى ويحكمه قائمقام مسيحي، والقسم الجنوبي غالبيته درزية ويحكمه قائمقام درزي، ويعود الفصل في الأمور المهمة فيه إلى حاكم ولاية صيدا.
- لم يؤمن الاستقرار بسبب الاختلاط بين الطوائف في كلا القائمقاميتين.
- لم يستطع إرضاء المسيحيين بسلطة الدروز عليهم، ولا الدروز بسلطة القائمقام الماروني.

---

[1] نقلاً عن ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، مرجع سابق، ص ٨٦.

[2] ألبير دعيبس، **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، مرجع سابق، ص ١٦٥.

[3] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري (نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري والمؤسسات الدستورية)**، المجلد الأول، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

[4] ألبير رحمة، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[5] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٩٨.

لم يسلم نظام القائمقاميتين من ثورة طانيوس شاهين الذي حاول إقامة جمهورية مسيحية تستمد أصولها الديمقراطية من الدول الغربية. كما لم يصمد أمام الفتن والتعديات والمجازر التي كانت تقوم بها السلطنة العثمانية بحق المسيحيين، بالرغم من مساواة أهل الذمة مع المسلمين في السلطنة واعتماد نظام الملل، حتى قيل فيه "أن القائمقاميتين جاء وليد نظام الملل الذي اعتمده العثمانيون في القرن السادس عشر"[١].

وكان المجتمع في الشرق الأدنى حسب حتي يقسم على أساس الملّة وليس على أساس العرق، وكانت نواة الملة في التنظيم الإداري الأسرة، لا الاعتبار الجغرافي. ويورد المؤرخ وجيه كوثراني في كتابه " الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠- ١٩٢٠" أن الدولة العثمانية قد نظمت شؤون الطوائف الدينية- غير الإسلامية- منذ عهد السلطان محمد الثاني في إطار توازن سياسي تُمارِس من خلاله الطائفة الدينية التي اعتبرت ملة حق مواطنية أفرادها في إطار الدولة. فينتخب أفراد الملة رؤساءهم الدينيين، على أن يقترن الانتخاب بصدور البراءة السلطانية. ومنح هؤلاء الرؤساء حق إدارة رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية[٢].

وكان العثمانيون قد استلهموا هذا النظام من أحكام الفقه الإسلامي لطمأنة النصارى واليهود بإعطاءهم استقلالية ذاتية في إدارة شؤون أحوالهم الشخصية. فبالرغم من أن السلطنة العثمانية لم تكن منصفة تماماً بين رعاياها والعنصر التركي المسلم، إلا أن الرجوع إلى الشريعة الإسلامية أتاح لبقية الطوائف المحافظة على كيانها واستقلالها الداخلي[٣].

وقد استفاد المسيحيون والطوائف الأخرى في جبل لبنان من نظام الملل، حيث صدر عدد من الفرمانات والتنظيمات منها مثلاً فرمان ١٤ تشرين الثاني ١٨٥٠، الموجه إلى البروتستانت في السلطنة، وقد جاء فيه: بسبب انتماءاتهم الدينية تؤلف هذه المجموعة طائفة مميزة، ولذلك وبإرادتي الكاملة كسلطان اعتماد جميع الوسائل لتسهيل إدارة شؤونهم الذاتية بهدف أن يعيشوا بأمان وسلام...، وفرمان ١٨٥٦ الذي تضمن إبقاء الامتيازات والإعفاءات العائدة للملل، وحرية ممارسة العبادة وإلغاء التمييز بين الطوائف الإسلامية وغيرها والمساواة في الحقوق والواجبات لدى جميع الرعايا.. [4] .

---

[١] رياض الخوري، **لبنان الكيان والدولة (١٥٩٠-١٩٢٦)**، مطبعة ماغداسيان، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٢.

[٢] رياض الخوري، المرجع السابق، ص ٣٢-٣٣ .

[٣] جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص ٧١.

[4] Antoine Messarra**, La gouvernance d'un système consensuel**, le Liban après les amendements constitutionnels de 1990, Librairie Orientale, Beyrouth, 2003, pp. 73-74.
أنظر أيضاً : سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي**، مرجع سابق، ص ١٨٠.

كما وتضمنت جميع المعاهدات المعقودة بين تركيا وبعض الدول بنداً تَضمَنُ فيه الدولة العثمانية حرية ممارسة الأديان ... والحفاظ على الامتيازات القديمة للمذاهب المسيحية المختلفة[١].

وأكد الخط الهمايوني الصادر في ٨ شباط ١٨٥٨، على كل ما سبق من تنظيمات وقوانين بما يخص الحصانات والامتيازات التي حصلت عليها الطوائف غير الإسلامية، بحيث أصبحت جماعات أهل الذمة حسب إدمون رباط عملياً في وضعية قانونية متساوية مع المسلمين في الدولة العثمانية، حتى أنه " اعتبر القانون الأساسي لوضعية الطوائف المسيحية واليهودية وأفرادها في الدولة العثمانية حتى لآخر أيامها"[٢].

ب) عهد المتصرفية (١٨٦١-١٩١٨)

مع انهيار نظام القائمقاميتين واعتماد المتصرفية يمكن القول أن النظام الجديد ارتكز إلى ثلاث ثوابت: حتمية اللجوء إلى تسويات، حتمية احترام التوازنات الداخلية، وثبوت التدخلات الخارجية في الشؤون المحلية اللبنانية.

لقد أسقط نظام المتصرفية الفصل الجغرافي بين الطوائف، وجعل من الطائفة نواة أي نظام سياسي جديد. فقد اعتُبِرَ النظام الأساسي والبروتوكول والنص الرسمي الأول الذي أسس للبنان اليوم، باعترافه باستقلال لبنان الذاتي الذي أخذ معه صفة دولية. وكرس هذا النظام الطائفية في الإدارات الرسمية من خلال توزيع المناصب بينها بهدف الحفاظ على صيغة العيش المشترك[٣]. بحسب جورج قرم، أصبحت الطوائف في عهد المتصرفية المصدر الوحيد والحصري للحكم والسلطة، وقد حكمت بحسب تراتبية مبنية على عدد ممثليها[٤].وخلال هذا العهد، تألف المجلس الإداري من ممثلي الطوائف الست في الجبل (الدروز، الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، السنّة والشيعة) ليعاون حاكماً عثمانياً مسيحياً غير لبناني من رعايا السلطنة الشأن الذي هيأ لقيام دولة مسيحية محتملة في هذه المنطقة إذ أنها تتمتع بأغلبية المقاعد في المجلس، حيث توزعت المناصب كالتالي: أربعة للموارنة، ثلاثة للدروز، اثنان للروم الأرثوذكس، واحد للروم الكاثوليك، وواحد للشيعة.

---

[١] سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص ١٨٠.

[٢] أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ص ١٧٥، بالاعتماد على ألبير رحمة، مرجع سابق، ص ١٦٨.

[٣] صالح طليس، (المؤسسات واستمراريتها)، منشور في **اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

[٤] مراجعة صحيفة النهار، الأربعاء ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠، العدد ٢٣٩٣٥، ص ١٣، فيما يختص بجداول إعداد السكان وتوزيعهم الطائفي في تلك الفترة، ففي سنة ١٨٦٠ كانت نسبة المسيحيين ٦٣،٥١% مقابل ٣٦،٠٦ للمسلمين، أما سنة ١٨٦٤، فكانت نسبة المسيحيين ٨٢،٦٥% مقابل ١٧،٢٣% للمسلمين.

وقد لعبت المتصرفية دور "الوطن القومي النصراني" ضمن الإمبراطورية التركية، نتيجة التاريخ الطويل بين المسيحيين المتحصنين في جبال لبنان والعرب والعثمانيين[١].

وقد أطلق جورج قرم تسمية لبنان الصغير أو الكيان "الموتر" على جبل لبنان بعد تسوية ١٨٦١[٢].

وحازت التركيبة هذه على رضى جميع الأطراف الداخلية والخارجية حيث حصل الكل على جزء مما أراد وليس على كل شيء. فحصل الموارنة على النظام الخاص بعد مطالبتهم بالاستقلال الكامل، والدروز على متصرف غير ماروني من خارج جبل لبنان، وإنكلترا على إبعاد الحماية الفرنسية، والأتراك بقاء جبل لبنان تابعاً لحكمهم.

وما كاد اللبنانيون ينعمون بالسلام في ظل المتصرفية حتى بدأت الحرب العالمية الأولى، حيث فقد لبنان استقلاله الذاتي بحل مجلس الإدارة مع جمال باشا في ٢٣ آذار ١٩١٥. ومع انتصار الحلفاء في الحرب، دخلت الجيوش الفرنسية لبنان، وأعلنت دولة لبنان الكبير بحدوده الجديدة.

٣- لبنان الكبير، مخاض سياسي واجتماعي بين الخارج والداخل

لقد كان للتثاقف والتعايش الحاصل عبر التاريخ في جبل لبنان، في ظل أنواع الحكم الذاتي، الدور الأبرز في تكوين نواة دولة لبنان الكبير، بحيث ساهمت التسويات، وما أدت إليه من أنظمة راعت التكوين الديمغرافي الطائفي وجعلت من التوازن بين الطوائف أساساً للتعايش على أرض واحدة ولتقبل مصير واحد، في تسهيل الاختلاط بين مختلف الجماعات والقبول بالآخر والتقارب بين مختلف الطوائف. وقد جاء على لسان أنجن أكارلي في كتابه حول المتصرفية: "إن المؤسسات والتقاليد السياسية الحديثة للحكم في لبنان هي أكثر تجذرّاً في التاريخ مما يفترض الكثيرون، وهذه التقاليد والمؤسسات تعكس توجهاً ينزع إلى الديمقراطية والمشاركة، بعكس التوجه التسلطي البيروقراطي"[٣].

---

[١] وليد فارس، التعددية في لبنان، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

[٢] جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٥

أنظر أيضاً:

- عاطف عطية، **الدولة المؤجلة**، مرجع سابق."ولم تستعمل كلمة لبنان رسمياً، وبشكل محدد المضمون إلا بعد إنشاء نظام المتصرفية في سنة ١٨٦١، ذلك أن المعنيين الذين حكموا لبنان وفلسطين وشمالي سوريا لم يعرفوا بأمراء لبنان، بل عرفوا بأمراء الدروز وكذلك الحال بالنسبة للشهابيين وإن لم يكونوا من الدروز".

[٣] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان، ١٩٦٧-١٩٧٦**، مرجع سابق، ص ١٣٩.

وقد تحقق ذلك منذ عهد فخر الدين المعني الذي تخطى في حكمه حدود الطائفية والفردية ليتوصل إلى حكم يقوم على التعايش وعلى إنماء الكيان السياسي بما يحقق القبول بالاختلاف واحترام التنوع دون الاستئثار بالسلطة، وخلال القائمقاميتين والمتصرفية اللتين شكلتا "النواة" السياسية والجغرافية لدولة لبنان الكبير[١]. فقد حققت تسوية المتصرفية الإزدهار في جبل لبنان وحولته إلى كيان سياسي ذو قواعد قانونية شكلت أسس النظام الطائفي لدولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ويقول فريد الخازن إن الخصائص الحكومية أو خصائص شبه الدولة التي سبقت تأسيس الدولة الحديثة في ١٩٢٠ قد ميزت تجربة لبنان السياسية التاريخية عن بقية الدول التي وضعت تحت نظام الانتداب (لبنان، العراق، سوريا، شرقي الأردن، وفلسطين)، لأن الوضع القائم آنذاك في لبنان فرض واقعاً معيناً على فرنسا وبريطانيا عند قيامهما بالترتيبات السياسية حين تشكيل الكيانات المختلفة في المنطقة. فالكيان اللبناني كان قد أصبح حقيقة معترفاً بها دولياً، منذ المتصرفية. فالذي طرأ كان إضافة أجزاء على هذا الكيان[٢].

فإذا كان التعايش قد تحقق منذ أقدم العصور ويمكن العودة به إلى أيام الفينيقيين، وإذا كان النظام الطائفي والمحاصصة قد حصلا منذ قيام القائمقاميتين، وإذا كانت ثقافة المواثيق والتسويات قد تعمقت مع حل الخلافات وأبرزها فتنة ١٨٦٠، فما الذي أضافه إعلان لبنان الكبير على الكيان اللبناني؟ وما الخصوصية التي ميزه بها؟

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء على دول المحور، أصبحت فرنسا وإنكلترا القيمتين على إرث السلطنة العثمانية، وقامتا بتوقيع اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت المنطقة فيما بينهما، بحيث خضع كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن للانتداب الإنكليزي، وكل من سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي[٣].

وقد شكل عهد الانتداب الفرنسي مرحلة مهمة جداً من تاريخ لبنان، لأنه وضع أسس الجمهورية اللبنانية المعمول بها لغاية اليوم، حيث هدفت فرنسا منه إنشاء نظام سياسي قريب من الأنظمة الأوروبية، وذلك "لإصلاح الوضع الداخلي من جهة، ولجعل لبنان ملتصقاً بها من جهة ثانية"[٤].

فأعطى الانتداب الحكام العسكريين الفرنسيين السلطة الفعلية في لبنان، وقد عرفوا بالمفوضين الساميين، مع الإبقاء في أول مراحله على مجلس الإدارة القائم في المتصرفية برئاسة حبيب باشا السعد

---

[١] فريد الخازن، المرجع السابق، ص ١٣٨.

[٢] فريد الخازن، المرجع السابق، ص ١٤٠.

[٣] جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع،** مرجع سابق، ص ٨٧.

[4] Mannuel Younes, **Pour un meilleur régime politique au Liban**, centre d'études Libanaises spécialisées, Liban, 1986, p.58.

نقلاً عن ألبير رحمة، مرجع سابق، ص ١٧٨.

عام ١٩١٤. وقد بدأت فيما بعد مرحلة إرسال الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح، وقد تركزت المطالب التي حملها الموفدون على:

"– إعلان استقلال لبنان السياسي والإداري ضمن حدوده التاريخية والجغرافية.

– تشكيل حكومة ديمقراطية مبنية على الحرية والإنماء والمساواة مع حفظ حقوق الأقليات وحرية الأديان..."[١].

وقد تناقضت الآراء في تلك الفترة بين المسيحيين والمسلمين، وتمحورت المطالب في ثلاثة اتجاهات:

– الاتجاه الأول حمله قسم كبير من السوريين المسلمين، وبعض المسيحيين العروبيين، طالب بقيام دولة سورية عربية تكون نواة الوحدة العربية الكبرى.

– الاتجاه الثاني طالب به مسيحيون ومسلمون مقيمون في باريس، دعا إلى وحدة سورية تضم لبنان ولا يكون لها علاقات دستورية بالبلدان الأخرى.

– الاتجاه الثالث تمثل بالمسيحيين عامة والموارنة خاصة، طالب بإنشاء دولة لبنان الكبير الذي يضم إقليم المتصرفية والمناطق التي كانت تابعة للإمارة.

وفي خضم هذا الانقسام الحاصل، تشكل في لبنان تياران إيديولوجيان :

– الأول طالب بدولة لبنانية مستقلة حدودها من الساحل إلى البقاع، وبيروت عاصمة لها.

– الثاني دعا للعروبة ولضم الولايات العثمانية الناطقة بالعربية وجبل لبنان، لتتوسع فيما بعد وتشمل كل الدول العربية[٢].

وقد انتصر التيار المطالب بدولة لبنانية، ولكن قائمة في ظل الانتداب الفرنسي. فقد أعلن الجنرال غورو باسم حكومة الجمهورية الفرنسية دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول ١٩٢٠ في حفل كبير ضم كبار الفعاليات اللبنانية. وقد تم الإعلان عن القرار رقم ٢٩٩، الذي جاء فيه "استجابةً لأماني الأهالي، المعبر عنها بحرية ... واستعداداً لتأسيس لبنان الكبير المقبل"، وعن القرار رقم ٣١٨ في ٣١ آب سنة ١٩٢٠، الذي قضى بأن "تعاد إلى لبنان حدوده الطبيعية، كما حددها ممثلوه وطالبت بها رغبات أهليه الاجتماعية، ويشكّل إقليم الدولة الناشئة من المقاطعات التالية:

أولاً: منطقة لبنان، اي متصرفية جبل لبنان السابقة.

ثانياً: أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، تنفيذاً للقرار رقم ٢٩٩.

ثالثاً: سنجق صيدا وسنجق طرابلس، وما تبقى من ولاية بيروت السابقة، بعد فصل ما كان ملحقاً بها من الأراضي في الجنوب، أي عكا، لضمه إلى فلسطين، وفي الشمال اللاذقية لضمه إلى منطقة العلويين المستحدثة.

---

[١] رياض الخوري، **لبنان الكيان والدولة (١٩٥٠-١٩٢٦)**، مرجع سابق، ص ١٧٣.

[٢] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص ١٠٩.

وهكذا أصبحت للبنان الحدود المعروفة اليوم، وتبنى الدستور هذه الحدود[1].

وقد صدرت قرارات أخرى وضعت الإطار الإداري العام للدولة، فكان القرار ٣٣٦ من أربعين مادة بمثابة القانون الأساسي للدولة، وقد نصت المادة ١٤ منه على تحديد دوائر الدولة، وأضحى رؤساء هذه الدوائر بمثابة السلطة التنفيذية.

وصدر عن الجنرال غورو القرار رقم ٣٦٩ زاد بموجبه أعضاء اللجنة إلى١٧، بعد أن كان أعضاؤها ١٥ بموجب القرار ٣٣٦، مما أكسب السنيين عضواً جديداً في بيروت وآخر في لبنان الجنوبي.

وقد تألفت هذه اللجنة حسب المادة ٢١ من القرار رقم ٣٦٩ كما يلي :

مدينة بيروت : أرثوذكسي واحد
ماروني واحد
ممثل الأقليات المسيحية واحد
سنّي واحد

مدينة طرابلس: سنّي واحد

متصرفية لبنان الشمالي : أرثوذكسيان اثنان
ماروني واحد

متصرفية لبنان الجنوبي : شيعي واحد
ماروني واحد
درزي واحد

متصرفية جبل لبنان : موارنة ثلاثة
شيعي واحد
كاثوليك واحد.

---

[1] إن التغييرات التي حصلت بعد إعلان الجنرال غورو دولة لبنان الكبير بالنسبة إلى المتصرفية كانت جغرافية وبشرية وسياسية مهمة، أصبحت مساحة لبنان ١٠٤٥٢ كم² وأصبحت بيروت عاصمة لبنان بعد أن كانت بعبدا، وكسب لبنان السهول في عكار والجنوب والبقاع، كما وأصبحت له مرافئ مهمة في طرابلس وبيروت وصيدا، فاتسع امتداده على البحر، كما كسب مناطق أثرية لا سيما في صور وصيدا وطرابلس وبعلبك، فازدادت قيمته السياحية.
رياض الخوري، **لبنان الكيان والدولة (١٥٩٠– ١٩٢٦)**، مرجع سابق، ص ١٨٧.

ولهذه اللجنة رأي استشاري وصلاحيات مثيلة بصلاحيات مجلس الإدارة القديم في جبل لبنان. وينتخب رئيس اللجنة من قبل الأعضاء بالاقتراع السري والأكثرية المطلقة وموافقة الكوميسير العالي على تعيينه بقرار خاص، وعندما يحضر الحاكم جلسات اللجنة يرأسها، لكن لا يحق له التصويت, ونصت المادة الثانية والعشرون على أن يُعيِّن الكوميسير العالي أعضاء هذه اللجنة بناء على طلب الحاكم إلى أن ينتهي إحصاء النفوس وإجراء الانتخابات.

ونصت المادة الخامسة على تشكيل لجنة إدارية محلية في كل مقاطعة تكون على صورة اللجنة الإدارية المركزية. وراعت بذلك التشكيلات الإدارية التوزيع الطائفي في كل مقاطعة، وأضحت الإدارة في عهد الانتداب نوعاً من الامتداد لعهد المتصرفية وتأسيساً لثقافة ديمقراطية عمل بموجبها في عهد الاستقلال[١]، بحيث تقسمت البلاد في عهد الانتداب إلى متصرفيات وأقضية ونواح، تقسيمات كانت قد اعتُمدت في عهد المتصرفية. كما وأن طريقة حكم الحاكم واللجنة الإدارية كانت شبيهة إلى حد كبير بنظام ١٨٦٤ من ناحية الصلاحيات المعطاة لهم، مع فارق أن أعضاء مجلس الإدارة كانوا منتخبين. وهذا الأمر اعتبر تقدماً مميزاً نحو الديمقراطية المعتمدة في أوروبا في ذلك الوقت[٢].

ويظهر التوزيع الطائفي واضحاً أيضاً في المجلس التمثيلي الصادر بموجب القرار ١٢٤٠ في ٢١ آذار سنة ١٩٢٢ والمؤلف من ثلاثين عضواً ينتخبون لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام على درجتين، وهم موزعون طائفياً على الشكل التالي: ستة عشر مسيحياً، وأربعة عشر محمدياً موزعين بين مختلف الطوائف نسبياً، الموارنة عشرة، أرثوذكس أربعة، أقليات واحد، كاثوليك واحد. وقد شهد هذا المجلس ولادة دستور ١٩٢٦، وتحول إلى أول مجلس نيابي في الجمهورية اللبنانية[٣].

لقد خلّف إنشاء لبنان الكبير انقلاباً في التوازن بين الطوائف أدى إلى تطور في الصيغة اللبنانية. فالمسيحيون كانوا يعتبرون أن هذا الكيان هو ثمرة جهودهم وخاصة نتيجة نشاط البطريرك الحويك على رأس الوفد اللبناني إلى باريس. فأنشئ هذا الكيان الذي يعتمد على أكثرية مسيحية ومارونية وسط منطقة أكثريتها مسلمة، كما وأن المسلمين السنة حلّوا مكان الدروز في الكيان الجديد وحصل هذا الأمر نتيجة تغيرات ديمغرافية، واجتماعية ... جعلت عدد أفراد هذه الطائفة يتجاوز بكثير عدد الدروز، وكذلك الشيعة.

---

[١] نهاد حشيشو، **الحياة الدستورية في لبنان، نشأة الدستور–التعديلات– التفسيرات،** المركز العربي للمعلومات، بيروت، السنة غير مذكورة، ص ٣٤–٣٨.

أنظر أيضاً: ألبير رحمة، المرجع السابق، ص١٧٧–١٨٢.

[2] Georges Adib Karam, **l'opinion politique libanaise et la question du Liban 1918-1920**, Librairie Orientale, 1986, Liban, p 130.

[٣] ألبير رحمة، المرجع السابق، ص ١٨١.

وحرص الانتداب الفرنسي على دعم النظام الطائفي اللبناني وترسيخ ذلك في الإدارة والحكم[1]. فأبقى للمسيحيين مراكز ممتازة مثيلة بتلك التي حصلوا عليها في زمن السلطنة العثمانية، فشغلوا أهم المراكز الرئيسية في الإدارات العامة وخاصة في المناطق التي ألحقت بجبل لبنان عام ١٩٢٠[2]. وكان لهذا الواقع تداعيات جمّة لجهة رفض المسلمين الذين اعتبروا أن لبنان الكبير هو دولة "مصطنعة" أوجدها الموارنة وفرنسا، لذلك رفضوا الانتداب الفرنسي وعملوا للانضمام إلى مملكة عربية في سوريا[3]. فأدى هذا الأمر إلى تداعيات سلبية على الكيان الجديد وعلى التطور السياسي. فالجمع بين مجموعتين قوميتين كان لهما تاريخ حافل من المشاكل شكّل أكبر مشكلة في القرن العشرين وهي "القضية اللبنانية"[4]. مما استدعى متابعة العمل بالصيغ التوافقية لدرء المشاكل التي تعترض التعايش بين مختلف الأطياف.

وقد كتب جورج قرم في معرض توصيفه للوضع آنذاك: "لقد وجدت النخبة السياسية اللبنانية، المتأثرة بالأيديولوجية موجبات التعددية والديمقراطية لعصر النهضة، صيغاً توافقية بين موجبات الديمقراطية والتعددية من جهة الطائفية السياسية التي فرضت عام ١٨٦١ والتي أبقى عليها الانتداب الفرنسي وجذرها من جهة أخرى". ويورد أيضاً أن لبنان شهد تصوراً "انفصامياً" في نظامه المؤسساتي وفي حياته السياسية: انعتاق لافت وتوجّه واسع نحو الحداثة والليبرالية من جهة. وفي الوقت عينه مأسسة قوية للطوائف الدينية في الحياة السياسية على نسق "التنظيمات العثمانية[5].

وقد عرّف كمال جنبلاط هذه الازدواجية في النظرة إلى الكيان المستحدث " بالانفصام في الكينونة اللبنانية" ويتابع القول في " مجال الحديث عن الشعب اللبناني تتوجب الملاحظة أنه نظراً لطبيعة تكوينه المستحدثة سنة ١٩١٩، عقب الاحتلال الفرنسي لا يؤلف هذا الشعب في المعنى الصحيح للكلمة وحدة اجتماعية ونفسية... فلا تزال تعوزه وحدة المثالات الجماعية النفسية. لذا نرى هذه المفارقات العجيبة في انفعالاته ومساراته وردود فعله وتوزعه بين شرق وغرب وعروبة وأعجمية... فلبنان اليوم بالنسبة للماروني هو لبنانه، من حيث هو دولة في الشرق. أما المسلم الملتزم بعروبته المتنزلة من تراث حكم الخلافة الإسلامية العربية ليس بلبنانه ووطنه المعنوي..."[6].

---

[1] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق،** دار المطبوعات الشرقية، لبنان ١٩٨٤، ص ٢٧١.

[2] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان،** مرجع سابق، ص ١١١-١١٣. كما ويورد الكاتب جداول تظهر التوزيع السكاني حسب الطوائف عام ١٩٢٠ في جبل لبنان و المناطق الملحقة، ونذكر في هذا المجال العدد الإجمالي للمسيحيين في تلك الفترة في جبل لبنان، الذي كان ٢١٥٥٥٧ مقابل ٧٢٦٥٢. أما في المناطق الملحقة فكان عدد المسيحيين ١١٧٣٣٢، مقابل ٢٠٠٨١٤ للمسلمين.

[3] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١١٣.

[4] وليد فارس، **التعددية في لبنان،** مرجع سابق، ص ٢١٣.

[5] جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع،** مرجع سابق، ص ٩١.

[6] كمال جنبلاط، **ربع قرن من النضال،** ١٩٧٤، ص ٣٢، بالاعتماد على:

إن التطور التاريخي الكبير الذي حصل في البنية السياسية اللبنانية نتيجة التدخل الدولي، أدى إلى قيام دولة لبنان الكبير، مزيجاً من تاريخ الشعوب القاطنة في جبال لبنان، ورسم خريطة لبنان السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1]. ففي الوقت الذي جعل من الكيان اللبناني كياناً معترفاً به دولياً كدولة نهائية لها حدودها ومقوماتها الاجتماعية والاقتصادية، وهيّأ من خلال وضع دستور سنة ١٩٢٦ لتأسيس بنيان ديمقراطي شبيه بالتجربة الأوروبية في الحريات، والإضراب، وتداول السلطة...، لقد حافظ الكيان الجديد على الطائفية السياسية الموروثة والتي يمكن توصيفها "بفدرالية طائفية"[2]، مع إضافة المزيد من التلوين الطائفي الذي أدى إلى زيادة الأقضية على الكيان المستحدث، وإلى تغير في البنية الديمغرافية ومعها تفاقم الفتن الطائفية.

فأي تطور أضاف دستور ١٩٢٦ على الكيان اللبناني؟ وما الخصوصية التي تميّز بها ؟ وهل راعت الخصوصية اللبنانية في ذلك الحين ؟

سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص٢٥٠-٢٥١.

[1] وقد جاء مع كمال جنبلاط في هذا المجال: فإذا بدولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو امتداد لا أكثر كسنجق جبل لبنان وأنظمته.. وأتبع الفرنسيون في نهجهم سياسة عملية ترمي إلى توطيد ركائز الوطن القومي الطائفي.. نقلاً عن مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق، مرجع سابق، ص ٣٠١.

[2] مذكرة الرابطة المارونية إلى كوف دي مورفيل- مجلة الحرية- وثيقة التقسيم- ومذكرة مؤتمر بحوث الكسليك، تشرين أول، ١٩٧٦/ القضية اللبنانية ص ٥-٨، القضية اللبنانية ، تموز ١٩٧٦. ص ١٤، معتمداً على:
سليمان تقي الدين ، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

القسم الثاني

تاريخ لبنان الحديث
بين التوافقية الضمنية والتوافقية العلنية

أولاً : الواقع الديمقراطي في لبنان، صيغة حكم خاصة بين الدستور والأعراف

إن البنية التعددية التي قام عليها الكيان اللبناني، والتي تُعتبر الطائفة فيها نوعاً من أنواع الكيانات المستقلة، اكتسبت عبر التاريخ "ملامح كيانات اجتماعية – سياسية، واقترن العنصر السياسي في تكوينها بالعنصر الديني المذهبي"[١]. وقد تم الاعتراف بتلك الكيانات رسمياً من قبل المجتمع الداخلي والدولي على حدٍّ سواء، وعلى مراحل متعددة، و"عندما نشأت الدولة هذه، قام كيانها السياسي والحقوقي على بنية مجتمعية معقدة امتزجت فيها عوامل التنابذ السياسي– الأيديولوجي بعوامل التجاذب"[٢]، وأشيد بناؤها الدستوري على ازدواجية النص الدستوري والعرف الميثاقي. وأدت هذه الثنائية بين الدستور المكتوب والعرف المعمول به إلى الصيغة اللبنانية التي تجمع بين التركيبة التعددية والمبادئ الديمقراطية المتعارف عليها في الغرب.

١ – دستور ١٩٢٦، نظام برلماني بتركيبة طائفية

يعتبر الدستور اللبناني الذي وضع سنة ١٩٢٦ من أقدم الدساتير في المنطقة. لقد كان الراعي الأول للحياة البرلمانية الديمقراطية في لبنان، حيث نظّم السلطة السياسية وفق معايير دستورية حديثة في ذلك الوقت، مع مراعاة التعددية الطائفية في البلد. وقد أدى التزاوج بين إنشاء الدولة اللبنانية سنة ١٩٢٠ ودستور سنة ١٩٢٦ إلى ولادة الكيان والصيغة اللبنانية، وإلى دخول لبنان في الحياة الدستورية وتحوله من "دولة لبنان الكبير" إلى "الجمهورية اللبنانية". وقد شكل الدستور اللبناني" عنواناً عريضاً للصيغة التي نظمت مستقبل الكيان والدولة والمجتمع[٣]، وأحدث تطوراً في النشاط السياسي بحيث أصبح لهذه الدولة قاعدة قانونية ترعى شؤونها بعد أن كان القرار السياسي لأفراد، أمراء أم متصرفين.

ومما ساعد على حصول هذا التطور هو قيام الدولة التي بدأت تتأسس منذ العام ١٩٢٠ على بنية اجتماعية موجودة، عرفت المأسسة الإدارية، ووصلت إلى مراحل متقدمة على الصعد الفكرية، والتربوية، والاقتصادية. فلم يكن على واضعي الدستور إلا الأخذ بعين الاعتبار تلك البنية المجتمعية التعددية، وهم على قناعة بأن "الحفاظ على الكيان اللبناني الجديد يستحيل ما لم تفهم العلاقات التقليدية بين الطوائف اللبنانية المختلفة[٤].

وقد وضع الدستور في سياق تاريخي من الأحداث والمواقف. فبعد أن أقرّ مؤتمر الصلح المنعقد في باريس سنة ١٩١٩ ميثاق "عصبة الأمم" كجزء من "معاهدة فيرساي" ونصت المادة ٢٢ من الميثاق

---

[١] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٤٩.

[٢] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٤٩.

[٣] سليمان تقي الدين، **تحولات المجتمع والسياسة، أفكار عن عالم جديد**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٥٥.

[٤] داوود الصايغ، **النظام البرلماني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ٣٠، اعتماداً على كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢١٢.

على نظام الانتداب، وُقِّعَ صك الانتداب في لندن، ووضع لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي. ونصَّ هذا الصك في مادته الأولى على أن "تضع الدولة المنتدبة نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان في خلال ثلاث سنوات تبتدئ من تاريخ الشروع بتطبيق الانتداب، ويعد هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية"[1]. وقد تم تطبيق نظام الانتداب في لبنان ابتداءً من٢٩ أيلول ١٩٢٣، وبناءً عليه بدأ اللبنانيون يعدّون العدّة للحصول على دستور في سنة ١٩٢٦.

إن العامل الذي سرّع في وضع الدستور هو الأحداث التي وقعت في سوريا في عام ١٩٢٥، والرأي العام اللبناني الذي كان له دور مهم في الضغط على سلطة الانتداب لوضع دستور للدولة اللبنانية[2]. فمع امتداد الثورة إلى مختلف أنحاء سوريا وتهديد لبنان، عين هنري دي جوفينيل مفوضاً سامياً جديداً في المنطقة، سعى بكل جهده لاستتباب الأمن في سوريا من ناحية، والتحضير لإقامة نظام دستوري في لبنان كبرهان على حسن نيّة الدولة المنتدبة من جهة أخرى.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذها في لبنان أنه دعا المجلس التمثيلي المنتخب في تلك السنة إلى الانعقاد لسن الدستور. وبذلك تحول هذا المجلس إلى جمعية تأسيسية اختارت لجنة من أعضائها لدرس المشروع وتحضيره. ووضع المفوض السامي مشروع دستور يتضمّن المبادئ العامة المنوي تطبيقها في لبنان وسوريا، بالاتفاق مع السلطات المحلية في البلدين. تم رفع المشروع إلى السلطات الفرنسية التي عيّنت لجنة نيابية برئاسة بول بونكور، فوضعت مشروع دستور ورفعته إلى الحكومة الفرنسية، مشيرةً إلى وجوب إقرار الدستور من قبل المجلس النيابي اللبناني، لأن صك الانتداب نص على هذا الأمر. وطلب المفوض السامي دي جوفينيل أن يأخذ رأي الأعيان في مشروع الدستور ويكلف مجلس النواب بوضعه وإقراره. وبناءً عليه، انتخب المجلس التمثيلي لجنة ثلاثية لبنانية خاصة، عُهد إليها دراسة أول مشروع دستور لبناني بإشراف المفوض السامي، وتم اختيار بترو طراد وميشال شيحا مقررين لتلك اللجنة. لقد تم وضع الدستور اللبناني بالاعتماد على المشروع الذي وضعه بول بونكور، مع إجراء بعض التعديلات التي تتعلق بخصوصية مكونات المجتمع اللبناني. وتم رفع هذا المشروع إلى المجلس التمثيلي الذي انتخب لجنة أخرى مؤلفة من اثني عشر عضواً، ومن أبرز أعضائها موسى نمور. وقد رأت هذه اللجنة ضرورة الوقوف عند رأي الشعب في ما يختص بالدستور، فتوجهت بمجموعة أسئلة إلى رؤساء الطوائف الدينية ورؤساء الكتل والأعيان، وكبار الموظفين، وإلى العديد من أهل العِلم. ولكن استفتاء الآراء لم يعطِ نتائج فعّالة. وبعد انتهاء اللجنة الدستورية من وضع مشروع الدستور، تحول هذا المجلس إلى مجلس تأسيسي حسب النص الوارد في الدستور، وأقرّ مشروع الدستور بعد أن أدخل إليه بعض التعديلات المتعلقة بصلاحيات السلطة المنتدبة. وتمت الموافقة على الدستور اللبناني من قبل المفوض السامي في ٢٢ أيار ١٩٢٦. وفي ٢٥ أيار ١٩٢٦، أنشأ المفوض السامي وبطريقة التعيين مجلساً للشيوخ مؤلفاً من ١٦

---

[1] خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ٦١.

[2] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان،** مرجع سابق، ص ١٤٠.

شيخاً. واجتمع مجلس النواب ومجلس الشيوخ في هيئة عامة وانتخب السيد شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية[1].

وقد تألّف الدستور عند إقراره من مئة ومادتين، قُسِّمت إلى ستة أبواب، وكل باب إلى عدة فصول:

- الباب الأول : يحدد شكل الدولة وحدودها وحقوق اللبنانيين وواجباتهم.
- الباب الثاني : ينص على عمل السلطات الثلاث المشترعة (النواب والشيوخ والقضاء) والتنفيذية (رئيس الجمهورية والوزراء).
- الباب الثالث: تناول قضايا تتعلق بمجلس النواب ودوره في انتخاب رئيس الجمهورية، وتعديل الدستور وأعمال مجلس النواب.
- الباب الرابع : تناول قضايا تتعلق بالمجلس الأعلى والشؤون المالية والضرائب.
- الباب الخامس: تناول أحكاماً تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم.
- الباب السادس: تناول أحكاماً نهائية ومؤقتة تتعلق بالتوزيع الطائفي وشؤون مجلس الشيوخ[2].

وقد حددت المادة الأولى من الدستور شكل الدولة اللبنانية ونظامها السياسي، فهي دولة موحدة غير اتحادية، لها دستور واحد، وتنظيمها الحكومي والإداري والقضائي مطبق بطريقة موحدة على جميع الأراضي اللبنانية، وعلى جميع المواطنين، إلا في مجال الأحوال الشخصية. وهي دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي برلماني قائم على التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يمتاز بثنائية السلطة الإجرائية، بحيث أناطت المادة ١٧ من الدستور السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية، يتولاها بمعاونة الوزراء، وهو غير مسؤول سياسياً، فالمسؤولية تقع على الحكومة تجاه مجلس النواب، ومسؤوليتها فردية وجماعية في نفس الوقت. وقد وازن الدستور بين السلطتين الإجرائية والتشريعية بأن جعل الحكومة مسؤولة سياسياً تجاه المجلس، ولها الحق في الوقت نفسه في حله.

وتتضمن المادة التاسعة من الدستور الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك حرية المعتقد وحرية نظام الأحوال الشخصية لكل طائفة، وهذا الأمر يتطابق مع الفقرة الثانية من المادة السادسة لصك الانتداب. ويبدو أن دستور ١٩٢٦ قد كرس العرف بالنص المكتوب، بحيث احتفظ غير المسلمين وفق نظام أهل الذمة بقوانينهم الخاصة في مجال الأحوال الشخصية، وقد حرص على صيغة العيش المشترك في مواده، وخاصة ٩، ١٠، ٩٥، التي حددت إطاراً للتعايش بين مختلف الطوائف اللبنانية[3].

---

[1] رياض الخوري، **لبنان الكيان والدولة (١٥٩٠– ١٩٢٦)**، مرجع سابق، ص ٢٠٨– ٢١١.

أنظر أيضاً :

نهاد حشيشو، **الحياة الدستورية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٣٩–٤٤.

[2] الدستور اللبناني – ١٩٢٦/٥/٢٣.

[3] صالح طليس، (المؤسسات واستمراريتها)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص٢٣٣–٢٦٠.

وقد تضمن مواد خلافية لها علاقة بصميم الخصوصية اللبنانية، ومنها:

- المادة رقم ١٧ : حددت صلاحيات رئيس الجمهورية، فهو رأس السلطة التنفيذية، يساعده في تطبيقها الوزراء، وهو الذي يعين رئيس الوزراء. وله السلطة بحل مجلس الوزراء، ومن صلاحياته تعيين من يشاء وكما يشاء في المراكز الحساسة في الحالات التي لا يلحظها القانون... أعطت هذه المادة صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية مما جعلها نقطة خلاف بين اللبنانيين.
- المادة رقم ٧٦: أعطت رئيس الجمهورية الحق في طلب تعديل الدستور
- المادة ٧٧ : إلى مجلس النواب، شرط الحصول على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس. وقد أصبح تطبيق هذه المادة شبه مستحيل، نظراً للتركيبة الطائفية لهذا المجلس[1].
- المادة رقم ٩٥ : نصت "بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة". أبقت بذلك هذه المادة على المحاصصة التي كان معمولاً بها منذ عهد المتصرفية، متناقضةً بشكل واضح مع المادة ١٢ التي تقضي بتوزيع الوظائف على كل اللبنانيين بدون تفضيل طائفي بل على أساس الخبرة والمقدرة وحسب القانون، وكذلك مع ما ورد في المادة السابعة بأن "كل اللبنانيين سَواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات دون ما فرق بينهم". وتتجلى المحاصصة في توزيع المراكز بين أبناء الطوائف في مجلس الشيوخ، حيث يتضمن خمسة أعضاء للموارنة، ثلاثة للسنة، ثلاثة للشيعة، إثنين للأرثوذكس، واحد للكاثوليك، واحد للدروز، واحد للأقليات.

وترك الباب مفتوحاً في الدستور أمام أي توافقات تحصل بين الطوائف عند وقوع أي مشكلة، كما ورد مع كمال الصليبي الذي اعتبر أن ميشال شيحا، أحد المخططين الأساسيين لمضمون الدستور، "سعى شخصياً إلى ألا يحكم الدستور كل تفاصيل البنية السياسية للجمهورية، بحيث يترك الباب مفتوحاً أمام تعديلات دورية تتم بالتوافق بين مختلف المجموعات الطائفية والسياسية"[2]. ويقول الرئيس شارل حلو أن دستور ١٩٢٦ يأتي كنقطة تواصل بين اتجاهين: من ناحية يتضمن قواعد الديمقراطية البرلمانية، ومن ناحية أخرى يؤمن التوازن بين مختلف الطوائف الدينية وحرية التعاون فيما بينها[3].

---

[1] علي سليمان المقداد، **لبنان من الطوائف إلى الطائف، المركز العربي للأبحاث والتوثيق**، بيروت ١٩٩٩، ص ١٣٥.

[2] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

[3] Antoine Messarra, **la gouvernance d'un système consensuel**, Op. Cit., p 126.

أتى الدستور مشابهاً وعاكساً لصورة البنية الاجتماعية السياسية اللبنانية، وكان اعتماده على النظام الديمقراطي الحل الأسلم في ظل تلك البنية لأن "البرلمان اللبناني سيكون ملتقى لممثلي العائلات الروحية كلها، ويكون مجلس النواب اللبناني بمثابة "مؤتمر دائم للحوار"، إضافةً إلى مهامه الأخرى في التشريع وفي مراقبة أعمال الحكومة. وهكذا اقتضت الحكمة بأن تكون كل القوى ممثلة في "الداخل" حتى لا تتصارع في "الخارج"[١].

٢ – الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣عهد بالعيش المشترك في ظل التوافق

بعد رسم خريطة لبنان الجغرافية عام ١٩٢٠، ووضع دستوره عام ١٩٢٦، بقي ولاء هذا الكيان موضع خلاف بين المسيحيين طالبي حماية الدول الغربية لكيانهم الجديد، والمسلمين السنّة، ذوي الإتجاه العروبي، الرافضين لهذا الكيان. أتى ميثاق ١٩٤٣ كعهد شرف بين القطبين الأساسيين اللذين يمثلان الأكثريتين الطائفيتين عددياً، رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح[٢]، ليؤسس إطاراً سياسياً عرفياً جديداً للعلاقات بين الطوائف، ويؤمن الاستقرار السياسي، ويحافظ كما في السابق على توازن السلطة بين مختلف الأقطاب. وقد حصل بنتيجته زيادة سلطة المسلمين السياسية ومشاركتهم في الحكم[٣].

لقد وضع الميثاق شكلاً جديداً "لأيديولوجية التعايش الحديثة بين الطوائف"[٤]، بحيث أنه كرّس الوحدة والتلاقي بين الطوائف اللبنانية و"نقل المجتمع اللبناني المعاصر من دويلات الطوائف المجزأة إلى دولة الطوائف المستقلة على أرض لبنان الواحد"[٥].

وقد كرس الميثاق الوطني في خطابين صدرا عن رئيس الجمهورية المسيحي، بشارة الخوري، ورئيس الوزراء المسلم، رياض الصلح، صيغة التعايش التي اتفقا عليها في حينه والتي أصبحت إلى جانب الدستور عرفاً يعمل به.

---

[١] داوود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ٣١ .

[٢] باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، الدارالعربية للعلوم، ناشرون، ٢٠١٠، ص٥٠٢–٥٢٢.

[٣] إن هذا النوع من المواثيق يقوم بين شخصين أو أكثر دون حاجة إلى وجود نص قانوني موقع عليه، بل عهد شفهي يترجم في عرف وعادات وتقاليد تستمر لفترة لا بأس بها من الزمن، ترعى الأمن والعيش المشترك في البلد. وقد جاء مع صائب سلام : "يُعَيب بعضهم على الميثاق الوطني أنه غير مكتوب، تلك في نظري مزية كبرى من مزاياه، لقد نبع من الصدور فانعقدت عليه الحناجر، كأنما كان الفريقان في غير حاجة إلى الكلام، فهما متفاهمان مهيآن لهذه الساعة التاريخية. فبفضل الميثاق الوطني كان الاستقلال الذي ننعم به اليوم . إن عدم كتابة هذا النوع من المواثيق يعطي ضمانة أكبر "الحرية المساومة في المستقبل ولتمكين النظام الطائفي- الطبقي من مواجهة التحديات في فترات الضعف.

[٤] جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص ٣٢.

[٥] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

ومن أهم ما جاء في هذين الخطابين:

- "استقلال تام ناجز عن دول الشرق، جميع دول الشرق"
- "استقلال تام ناجز عن دول الغرب، جميع دول الغرب"
- "لا حماية، لا وصاية، لا معاهدة، لا مركز ممتاز"
- "تعاون إلى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية"[1].
- "لا شرق، لا غرب"، عبارة شكلت صلب الميثاق وأيديولوجيته الأساسية، بحيث أبعدت الولاء عن الدول الخارجية العربية من جهة والغربية من جهة أخرى، وجعلت للدولة الجديدة كياناً له الولاء وحده.

ففي ظل التعددية الحضارية في لبنان تم الاتفاق على تشكيل صيغة تتعايش فيها الطوائف المسيحية والمحمدية في سلام. فكان لمقولة "لبنان دولة حرة سيدة مستقلة ذات وجه عربي" وقعاً ممتازاً بين مختلف الأطياف، بحيث أكد للمسيحيين على استقلال الدولة اللبنانية وللمسلمين على عدم التخلي عن الهوية العربية. ولا يعني قول "لا للشرق ولا للغرب" عدم التعامل مع الحضارات العربية والغربية بل تخفيضاً لتبعية الجماعات لهما، لأن زيادة الولاء للخارج يؤدي إلى التضارب بين مصالحها.

فقد اعتبر الميثاق نوعاً من التنازلات المتبادلة أودت إلى تسوية على مستوى القيادات، فالمسيحيون اعتبروا أنهم قدموا تنازلاً عندما ارتضوا بالاستقلال ورفض الانتداب الفرنسي عليهم، والمسلمون عندما ارتضوا بالاستقلال عن سوريا. وقد كرست عبارة رئيس الوزراء رياض الصلح "لن يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا إلى شقيقاته العربية ممراً" وجهة نظر المسلمين اللبنانيين التي تؤكد على فك ارتباط لبنان عن الدولة المنتدبة وعن سوريا[2].

ولما كانت الطائفية في لبنان ليست وليدة الميثاق، إنما هو نتيجة لوجودها، فهي نتيجة تاريخ طويل أدى إلى تكوين النظام اللبناني، أتت هذه التسوية على مستوى قيادات الطائفتين الأساسيتين لتؤكد على إرادة العيش المشترك في البلد التعددي. ومع التحولات التي طرأت على الكيان اللبناني بانتقاله مما كان يعرف بجبل لبنان إلى دولة لبنان الكبير، ومع دستور ١٩٢٦، أتى الميثاق ليرسي عوامل توحيد بين الطوائف على مستوى الكيان، وخط بخط عريض صيغة جديدة للحكم ترعى الأمن والاستقرار.

---

[1] عبدو عويدات، **الحكم في لبنان**، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٣.

[2] وليد فارس، **التعددية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣.
أنظر أيضاً:

- باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ١٣٦- ١٤١.

كذلك انظر :

-عصام خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء، ١٩٣٨-١٩٤٦**، نشر المؤلف، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨-٢٦.

فصحيح أن الصيغ التي طبقت تاريخياً كانت على شاكلة التكوين الاجتماعي السياسي، لكن فضل الميثاق هو بكونه وفق بين الطائفية والدولة، بشكل صيغة جديدة أرست لمجموعة تشريعات، وقوانين، وأعراف، وتقاليد أخذت طابع الثبات وأسست لثقافة ديمقراطية توافقية ميثاقية على مستوى الوطن[١]. فلقد أرسى الميثاق الوطني عدداً لا بأس به من الأعراف أصبحت إلى جانب الدستور دستوراً ثانياً، وقاعدةً في ميثاقية البناء القومي اللبناني ترتجى عند كل أزمة، وديمقراطية توافقية ضمنية وزعت الحصص بين مختلف الطوائف نسبياً حسب عدد أفرادها.

وقد عمل ميثاق ١٩٤٣ على توزيع الرئاسات على هذا الأساس، توثيقاً للتعاون بين الطوائف في حكم البلاد، وطمأنةً للمسيحيين بعدم إمكانية تذويبهم في محيطهم العربي الإسلامي[٢]. وقد أتى هذا التوزيع على الشكل التالي:

- رئاسة الجمهورية للموارنة المسيحيين.
- رئاسة مجلس النواب للشيعة المسلمين.
- رئاسة مجلس الوزراء للسنّة المسلمين.
- قيادة الجيش للموارنة المسيحيين.

كما وحدّد الميثاق الوطني تمثيل المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب اللبناني بنسبة ستة إلى خمسة، وذلك زيادة في طمأنة المسيحيين. وقد تم وضع سلسلة قوانين انتخاب مبنية على روح الميثاق، قسمت البلد إلى مناطق انتخابية معظمها مختلط طائفياً زيادة في الاندماج بين الطوائف[٣].

وقد كثرت النظريات حول مفهوم ميثاق ١٩٤٣، وأهمها النظرية الاجتماعية– الاقتصادية، النظرية السياسية، النظرية الطائفية والنظرية الشخصانية.

- النظرية الاجتماعية– الاقتصادية: يقول الباحثون فيها أن الميثاق الوطني عبّر عن إرادة العيش المشترك بين مختلف المذاهب حيث أدى مع توسع المساحة الجغرافية للبنان الكبير إلى تفعيل العلاقات الإقتصادية وتعميق المشاركة والتعايش بين المواطنين لأي طائفة انتموا.
- النظرية السياسية: يقول الباحثون بأن الطائفية السياسية لم تكن موجودة قبل القرن التاسع عشر، ويعتبرون أن الميثاق هو تسوية، وصفقة سياسية للوصول إلى الاستقلال، وصيغة مشاركة بين سياسيين ينتمون إلى فريقين عقائديين مختلفين. ويقول أصحاب هذه النظرية

---

[1] مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص ٣٦٣.

[٢] وليد فارس، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

[٣] ألبير رحمة، **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، مرجع سابق، ص ١٩٨.

أن الاتفاق بين هذين القطبين قد تم فقط في صيف ١٩٤٣، وإن التسوية التي وضعت كانت نوعاً من الحلول الوسطى بين "العروبة واللبننة، بين الوحدة والحماية، بين الشرق والغرب، بين أماني المسلمين وأماني المسيحيين"[١]، الأمر الذي سرّع تطور الأحداث ونقل لبنان من دولة منتدَبة إلى دولة مستقلة.

- النظرية الطائفية: يقول أصحاب هذه النظرية، من جميع شرائح المجتمع اللبناني، بأن ميثاق ١٩٤٣ هو ميثاق طائفي، كرّس الطائفية. ويرون أن حفاظ الرؤساء بشارة الخوري ورياض الصلح على المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦، التي تتعلق بالتوزيع الطائفي في الوظائف العامة، أبقت على التوازن الطائفي في الرئاسات الثلاث. وقد تمظهر ذلك بتمثيل الطوائف الست الكبرى في أول حكومة بعد الاستقلال، بالرغم من انتقاد الرئيس رياض الصلح للطائفية في بيانه الوزاري.
- النظرية الشخصانية: إعتبر أصحاب هذه النظرية ميثاق ١٩٤٣ مجرد ميثاق بين شخص الرئيسين، وكلمة شرف أعطاها كل منهما للآخر عشية الاستقلال.

وقد تكون حول الميثاق الكثير من الآراء، منها السلبي ومنها الإيجابي. ومن هذه الآراء ما صرّح به الرئيس رياض الصلح على أن الاتفاق الميثاقي لم يكن أكثر من تنسيق شخصي ومؤقت لكيفية ممارسة شؤون الحكم بين المسلمين والمسيحيين[٢]، وما قاله الرئيس بشارة الخوري على أن لبنان الميثاق لم يختلف عن لبنان ما قبل الميثاق ولم يخرج عن كونه "دولة الطوائف المستقلة والمتعايشة على أرض واحدة "[٣].

كما واعتبر المفتي حسن خالد الميثاق ظرفياً، نتيجة ظروف سياسية، وسطحياً، استعمل شعار التعايش بدون أن يؤمن له ضمانات روحانية أو اجتماعية. وهو في النهاية حوار على مستوى القمة، لأنه بقي ميثاقاً شفهياً، شخصياً بين مسؤولين خلقا الظروف التي أوجدته[٤]. كما واعتبر رئيس الحكومة السابق سليم الحص "إن صيغة ١٩٤٣، كانت أفضل ما يمكن التوصل إليه في حينها، إنما كانت العلة بممارستها، فبعد عشر سنوات لم تعدل، وبعد ثلاثين سنة اتسمت ممارستها بالتحجر... وكان يجب أن تتطور الصيغة من صيغة تعايش إلى صيغة عيش مشترك، وأخفقنا بسبب التحجر"[٥]. إلا أن الرئيس فؤاد

---

[١] باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ١٢٥.

[٢] واصف الحركة، (الميثاق بين الوفاق والشقاق)، منشور في **الحق في الذاكرة**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الداعم، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٥٢.

[٣] المرجع السابق، ص ٢٥٩.

[4] Antoine messarra, op.cit, p 54.

[٥] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

شهاب كان قد صرح بأن الميثاق هو عامل وحدة للمجتمع اللبناني، وقد طلب في خطابه في ٢٣ أيلول ١٩٥٨: "عند تأديتي القسم الدستوري أدعوكم إلى احترام الدستور غير المكتوب، الميثاق الوطني"[١].

وبالرغم من اختلاف الآراء حول الميثاق، فما من شك أنه شكل أساساً لأعراف لا زالت متبعة حتى اليوم، وحقق السلم الأهلي في تلك المرحلة، إلا أنه جزّر الصيغة الطائفية القائمة وأسس لعملية محاصصة أفضت إلى نوع من ديمقراطية توافقية مبنية على الهوية الطائفية[٢]. كاتفاق بين أطراف الطوائف اللبنانية، ساهم الميثاق إذاً في عملية تأسيس دولة مستقلة ولكن بصيغة لبنانية[٣]، فما هي مواصفات ومقومات هذه الصيغة التي أدت إلى خصوصية الديمقراطية اللبنانية؟

٣- بين الدستور والميثاق، صيغة جديدة لخصوصية الديمقراطية اللبنانية

تتحدد الأنظمة عامّة في إطار الدستور والقوانين، بشكل يراعي تركيبة ومتطلبات المجتمعات التي تنفّذ في ظلّها. كما وتستند إلى أعراف لها تأثير مباشر على مكونات الدولة الأساسية وعلى شؤونها السياسية. فتأتي الأعراف إما كمكمل للقوانين، إما نتيجة تسوية بين أطراف المجتمع مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمشاكله وتناقضاته الاجتماعية البنيوية ومنسجمة مع حيثياته السياسية، لتجمع بين إثنيات أو طوائف، أو مناطق... ضمن نطاق الدولة الواحدة. فما من مجتمع متجانس كلّياً نتيجة تناقضات مختلفة تسبب تضارباً في المصالح، فتأتي التسويات في صلب السياسات المتبعة لتدارك المشاكل والوصول إلى الحلول السلمية، والمحافظة على موازين القوى القائمة والواقع السياسي المعاش[٤]. وتختلف ممارسة القوانين والأعراف بين دولة وأخرى، بحسب قدرتها على الجمع بينهما، مما يجعلها دولة متطورة أم متخلفة. فبقدر ما تستطيع الدولة التوفيق بين القوانين والأعراف للوصول إلى الاستقرار والممارسة الديمقراطية، بقدر ما تنعم بالسلام والازدهار.

جاءت الأعراف في لبنان نتيجة تسويات سياسية، تمّت على مرّ الزمن، تمثّلت بمواثيق وعهود بين مختلف أطياف المجتمع. وقد شكل الميثاق الوطني كتسوية أهم ركائز الجمهورية اللبنانية، حيث جاء على مستوى القمّة وبين طرفين متباعدين في ظروف داخلية وإقليمية ودولية ساعدت على تحقيق التآلف بينهما. كما حقق انطلاقة أولى نحو بناء دولة الاستقلال[٥] التي ارتكزت على " شرعتين: دستور ١٩٢٦

---

1 Antoine, Messarra, le modèle politique libanais, et sa survie, Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif, Librairie Orientale, Beyouth, 1983, p 146.

٢ كرم كرم، تقديم لكتاب **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة**، لبنان والعراق، مرجع سابق، ص ٨.

3 Ahmad Beydoun, la "formule", le pacte et la constitution, Dar An-Nahar, Beyrouth, 2003, p 12.

٤ لكي تنجح التسوية في تحقيق أهدافها، عليها شد الأفراد إليها بتحقيق مصالحهم المشتركة بشكل مستمر، بحيث تتطور مع تطور المجتمع وتطور مختلف المصالح، وإلا بقيت متحجرة لا تفِ بالمطلوب ولا تحقق السلم والعدالة.

٥ عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٧.
أنظر أيضاً :

وميثاق ١٩٤٣. فدستور ١٩٢٦ هو شرعة دستورية بكل معنى الكلمة، مستوحاة من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، أقرها المجلس التمثيلي اللبناني عام ١٩٢٦ برعاية وتوجيه الانتداب الفرنسي، أما الميثاق الوطني، فهو عبارة عن "اتفاق ضمني"، أو " تسوية حياتية"، أو " صيغة توازن طائفي- وطني" ، التقى عليها الزعماء السياسيون الذين لعبوا دوراً بارزاً في تحقيق استقلال لبنان عام ١٩٤٣"[١]. لقد كوَّن الميثاق ركيزة أساسية إلى جانب الدستور، وأعطى صيغة جديدة للحكم أصبحت مرجعاً وطنياً وسياسياً يعالج العديد من المشاكل التي تعترضه بسبب الطائفية السياسية. حيث أن هذه الأخيرة تجذّرت بالممارسة العرفية وتقوننت بالدستور وجعلت من الطوائف كيانات لها شخصيتها المعنوية داخل الدولة[٢].

ويقول أنطوان مسرة في الميثاق الوطني: "ليس ميثاق ١٩٤٣ "حلّاً وسطاً" يعطي هذا الفريق وذاك جزءاً مما يريد، ولا هو نصف حل يعطي الفريقين نصف ما يبتغيان ويقبلان به شاكرين. فهذا النمط في التسوية التاريخية للبناء القومي لا يشكل قاسماً مشتركاً ولا حلاً وسطاً ولا نصف حل، بل هو الحد الأدنى المقبول الذي لا ينسجم في العمق مع رغبات كل فريق، أو العمل الوحيد الذي يوفق بين مصالح كل مجموعة والمصالح المشتركة[٣].

لم يشكل الميثاق مصدراً وحيداً للسلطة ولا الدستور، بل شكلا معاً مصدرين موحدين لممارسة الحكم. فبطبيعة عملهما وتطبيقهما على الأرض، لم يكونا جامدين ضمن النصوص بالمطلق، بل أتى الميثاق ليليّن آلية الحكم ويؤكد التعاون بين رأسي السلطة التنفيذية. ولم ينف الميثاق الدستور بأي حال من الأحوال، بل كان الرجوع إليه من الضرورات في الحالات المختصة[٤]. فكان "الميثاق مصاناً بالدستور"[٥]. وإن أي خلل في الممارسة العملية بينهما كان يضع البلاد أمام أزمات حكومية تهدد العيش المشترك. وهكذا بين دستور ١٩٢٦، وميثاق ١٩٤٣، تميز لبنان بخصوصية حكمه وإن كانت معرضة بشكل دائم لمشاكل تتطلب مواثيق وتسويات جديدة لحلها[٦]. فبالرغم من الجدلية التي دارت حول طبيعته القانونية، فقد وطد الميثاق صيغة حكم فريدة، حتى قال فيه Hudson Michel: إذا كان دستور ١٩٢٦هو الدستور الشرعي للبلاد، فإن ميثاق ١٩٤٣ هو دستورها الحقيقي[٧].

- Camille Habib, Consociationalism and the crisis in the Lebanese system, Majd, Beyrouth, 2009, p. 61-62.

[١] باسم الجسر، مرجع سابق، ص ١٠.

[٢] باسم الجسر، المرجع السابق، ص ١٤

[٣] أنطوان مسرة، (من وثيقة الوفاق الوطني-الطائف، إلى اتفاق الدوحة (٢٠٠٨/٥/٢١)، هل يبلغ اللبنانيون سن الرشد ميثاقياً ؟)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٦٩.

[٤] خليل الهندي وأنطون الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٥] هاني فحص، (من لبنان إلى محيطه وأعماقه ومنها إليه: تجديد التواطؤ اللبناني على لبنان ميثاقي)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٦] خليل الهندي وأنطون الناشف، المرجع السابق، ص ٤٦.

[٧] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص ١٦١.

كما وطد الميثاق المفاهيم الديمقراطية من خلال علاقات الثقة والتعاون الحيوي بين الجميع[١]، لدرجةٍ قيل فيه أنه أسس لدولة علمانية[٢].

فالنظام الدستوري في لبنان أضحى نظاماً برلمانياً يقترب من النظام الرئاسي بالممارسة، فهو مزيج من الاثنين، وذلك عائدٌ إلى الصلاحيات الواسعة التي أعطاها الدستور لرئيس الجمهورية. وقد حققت الأعراف الناتجة عن الميثاق التوازن في الحكم مع رئيس الوزراء، حيث أنه يوقع على المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية. وحفظ الدستور أسس الجمهورية البرلمانية بمختلف مقوماتها من مجلس نواب منتخب لمدة محددة، إلى حكومة تحكم بثقة هذا المجلس، إلى رئيس جمهورية منتخب من قبل مجلس النواب ولا تجدد ولايته[٣].

كما وأنه ساهم وبنص قانوني مكتوب، برسم الصيغة السياسية للكيان اللبناني المستجد سنة ١٩٢٠، وأعطى الشرعية لمكونات خصوصية الصيغة اللبنانية بدءاً بالنظام البرلماني، مروراً برسم حدود الكيان في مادته الأولى، وصولاً إلى ذكر أهم مظاهر الديمقراطية في الفصل الثاني ومنها حق اللبنانيين في حرية الضمير واحترام الأحوال الشخصية، واحترام مصالح الطوائف الدينية في المادة العاشرة منه، والتأكيد على عدالة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والوزارات في المادة ٩٥ منه، وصلاحيات رئيس الجمهورية،...[٤].

فقد أسس الدستور والميثاق لديمقراطية تقوم في نفس الوقت على التوافقية والأكثرية العددية، حيث تم التوافق في الميثاق على طبيعة الكيان اللبناني وعلاقاته الخارجية[٥]، كما لُحِظَت إدارة شؤون الأقليات في الدستور الذي شكل بدوره نوعاً من الديمقراطية التوافقية للمجتمعات التعددية[٦] وأتى كثمرة تاريخ طويل في هذا المضمار منذ عهد العثمانيين. وقد شكّلا معاً "إطاراً مثالياً لممارسة الديمقراطية"[٧]، التي يجب أن تقوم بحسب Taylor Charles، على قاعدة من القيم، منها: ضرورة الحوار والليونة في تقبل الآخر، وتقبل التنوع والتعددية، والتعلق بالمحيط الجغرافي الطبيعي، واحترام الحريات، وتأمين السلام ونبذ العنف. ويجب أن تؤدي هذه القيم مجتمعة إلى قيام وحدة اجتماعية في البلدان ذات التعددية الثقافية

---

[١] شارل حلو، خطب، ص ١٩٥، منشور في سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

[٢] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

لقد جاء على لسان بيار الجميّل وغيره من السياسيين في مناسبات عديدة، أن الدساتير في جميع البلدان العربية عدا لبنان تنص على دين الدولة، أو هي تنص على الإقل على دين رئيس الدولة، وفي لبنان وحده، لا دين للدولة، لا في الدستور ولا في الميثاق الوطني.

[3] Ahmad Beydoun, La «formule », le pacte et la constitution, Op. Cit., p 12-13.

[٤] باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، مرجع سابق، ص ٢١٩.

[٥] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ١٠٧.

[6] Antoine Messarra, **Théorie générale du système politique libanais**, Op. Cit., p 21.

[٧] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

والإثنية، بحيث يقول Rawls إن قيام الوحدة في المجتمعات التعددية يجب أن يقوم على مفهوم العدالة الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمعات التعددية[1]. فهذه العدالة وإرادة العيش المشترك كانتا في أساس قيام وبقاء لبنان بحدوده الحاضرة، حيث أمنت إرادة أبنائه بالاتفاق مع محيطه والاعتراف الدولي به الحفاظ على وجوده[2].

وقد تمظهرت إرادة العيش المشترك على مستوى الحكم بين الدستور والميثاق اللذين شكلا ركيزتي النظام. "فالدستور يلبّي حاجة الدولة، والوفاق يؤمن حاجة المجتمع المتعدد الطوائف"[3]، وهكذا كانت الصيغة التوفيقية اللبنانية تعتمد على المشاركة لا على التفرد بالسلطة، وهذا ما أعطى الديمقراطية اللبنانية طابعها الخاص، بحيث أنه لم يكن بالإمكان إنتاج أكثرية حاكمة على نحو ما هو معمول به في الديمقراطيات الغربية، فقد تم الإعتماد دائماً على "الشورى والتسوية والاعتدال والحلول الحكيمة والشجاعة"[4].

وهكذا قد طبعت الميثاقية الحياة السياسية بطابعها الخاص الذي أفضى إلى ما يسمى بالصيغة اللبنانية القائمة على أعراف مترسخة ومتجذرة، تحتاج إلى توازن سياسي دائم تعويضاً عن عدم تطبيق النظام الأكثري عند تعديل الدستور[5]. وبدأت "تتحقق دينامية التكامل والتلاقي بين الانتماءات الطوائفية والمناطقية مع الانتماء للوطن اللبناني"[6].

إلا أنه وبنتيجة الممارسة السياسية لمقتضيات الدستور والميثاق تحققت دولة التعايش الطائفي حيث أنهما لم يعملا على إلغائها، فصارت علة وجود لبنان الطائفية، فاختلط السبب بالنتيجة، وأصبح النظام وليد الاجتماع السياسي وتشرعن الاجتماع السياسي وتحصن بالدستور والميثاق، وجعلت عملية الدمج بين الطائفية والكيان السياسي اللبناني مختلف الطوائف تلتف حول الميثاق والدستور[7]. فأتت الصيغة المستجدة بحسب جورج قرم " لتزيد الطين بلّة في لعبة الطوائف"، حيث أن المشكلة الأساسية هي في هوية لبنان، ولا تستقر الأوضاع السياسية في البلد طالما "ينظر إلى الموضوع من خلال مشاعر طائفية تمزج السياسية بالدين وبالقومية بشكل عشوائي وحسب التيارات الفكرية السائدة إقليمياً ودولياً"[8].

---

[1] Tiré de Camille Moubarak, **La question des minorités**, Mia press, Beyrouth, 2002, p 410.

[2] حسيب نمر، **أسس الكيان الطائفي اللبناني**، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٨.

[3] داوود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ٩١.

[4] داوود الصايغ، المرجع السابق، ص ٩١-٩٢.

[5] سليمان تقي الدين، **المشروع اللبناني الصعب**، مرجع سابق ص ٦٩-٧٠.

[6] عصام خليفة، **من الميثاق الوطني إلى الجلاء، ١٩٣٨-١٩٤٦**، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠.

[7] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، مرجع سابق، ص ٣٦٦-٣٦٧.

[8] جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦، ص ٧٤-٧٥.

وقد جاء مع الصحافي جورج نقاش سنة ١٩٥٨ "إن نفيين لا يكوّنان وطناً" وهذان النّفيان هما لا للشرق، ولا للغرب.

وهكذا فقد استطاع الميثاق والدستور تكوين قاعدة سياسية ووطنية لمدة ثلاثين سنة[١]، وأسسا لصيغة فريدة عاشت في ظلّها العائلات الروحية المختلفة محافظة على العروبة من جهة، وعلى العلاقات الجيدة مع الغرب من جهة أخرى[٢]، ولكن هذه الصيغة لم توحد اللبنانيين حول الدولة، واستمرت الطوائف التي توافقت مع بعضها "متقوقعة على ذاتها، مقدمة ولاءها الطائفي على ولائها الوطني، فساد الاستقرار السياسي والأمني حتى تعارضت منافع السياسيين القيّمين على الطوائف، ففجّرت الخلافات والنزاعات"[٣]. بقيت الدولة "دولة وحدة الطوائف اللبنانية، والميثاق دستور هذه الطوائف"[٤]، حتى أدى ذلك بعد فترة غير طويلة إلى أزمات منها أزمة ١٩٥٨ والحرب الأهلية عام ١٩٧٥ التي دامت خمسة عشر عاماً ولم تنتهي إلا بتوافق جديد تمثل بوثيقة الطائف.

فهل جاءت وثيقة الوفاق الوطني والتعديلات الدستورية التي لحقت بها بمثابة تطوير للميثاق؟ وهل أن اللبنانيين بحاجة دائمة إلى "ما يغني المواثيق ولا يلغيها"[٥] للحفاظ على العيش المشترك؟

ثانياً : الطائف، وثيقة جديدة لواقع جديد

١- وثيقة الطائف، تعديل في النصوص لإرساء السلم الأهلي

عُرِفَت بيروت بأم الشرائع، ولا زالت الأعمدة الرومانية التي تجسد مدرسة الحقوق في ذلك الوقت موجودة في قلب العاصمة اللبنانية. ورغم ذلك لا زال الشعب اللبناني يعاني الأمرّين من الانتكاسات الأمنية والسياسية على مر العصور. وفي كل جولةٍ كانت تُلحَق بهذه الانتكاسات اتفاقات ومواثيق وتعديلات في الدستور. وأهم هذه المراحل في التاريخ الحديث، أحداث ١٨٤٠، إعلان دولة لبنان الكبير، دستور ١٩٢٦، وصولاً إلى ميثاق ١٩٤٣ ثم اتفاق الطائف، وأخيراً وربما ليس آخراً اتفاق الدوحة[٦].

---

[١] باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، مرجع سابق، ص ١٣٢.

[٢] سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، المرجع السابق، ص ٥٩.

[٣] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص ١١٧.

[٤] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

[٥] قول لرئيس مجلس الوزراء السابق رشيد كرامة في ميثاق ١٩٤٣ حيث قال فيه : "يجب أن نعمل جيداً على ما يغنيه ولا يلغيه. منشور في : أنطوان مسرّة ، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ٨٤.

[٦] باسل الحسن، **النظام اللبناني : ابتكار التغيير**، جريدة النهار، عدد ٢٣٧٦٩، بيروت، ٢٩ تموز ٢٠٠٩، ص ٩.

ألم تؤد كل هذه الاتفاقات والمواثيق والتعديلات إلى ثقافة ديمقراطية ميثاقية توافقية ترسي السلم الأهلي؟ هل أرسى اتفاق الطائف السلام؟ ما الإضافات التي أتت بها وثيقة الطائف على الدستور وعلى الصيغة الديمقراطية اللبنانية؟

أ) وثيقة الطائف، الحل المرتجى

تعتبر وثيقة الطائف من المواثيق المهمة، لا بل الأهم في التاريخ اللبناني لأنها حولت الجمهورية اللبنانية من الجمهورية الأولى إلى ما يسمى الجمهورية الثانية، بعد تبنّي المجلس النيابي للمشاريع التي تضمنتها وبعد تعديل الدستور على أساسها. وهي بحد ذاتها وثيقة لا تلزم الدولة اللبنانية ولا مؤسساتها بأيٍ مما جاء فيها رغم أن القائمين بها هم من النواب[١]، بل إن أهميتها تكمن في التعديلات الملزمة التي نتجت عنها في الدستور. وقد عكست هذه التسوية موازين قوى المرحلة وعبّرت عن حاجة الواقع الاجتماعي السياسي الأمني إليها، حيث كانت البلاد تتخبط بحرب ضروس زادت التباعد والتناقض داخل المجتمع. وقال فيها الرئيس حسين الحسيني أن وثيقة الطائف لم تفرض بتوازن قوى ولكنها كانت ثمرة توازن القوى والطريق المسدود الذي خلفه ذلك التوازن[٢]. فالتوازن الذي قامت عليه الجمهورية اللبنانية قبل اتفاق الطائف لم يحقق الأمن والسلام في البلد، فانهار العيش المشترك و"الطوائف الدينية التي شكّلت بنية الدولة التحتية وتقاسمت سلطتها، أفقدت الدولة استقلاليتها إزاءها، وأصبحت في حالة تبعية لها، مما أدى إلى شلل مؤسساتها، وجعلها عاجزة عن القيام بوظائفها"[٣] وعمق ارتباطها بالخارج نتيجة ارتباط هذه الطوائف بمرجعيات خارجية تدعمها. فاعتبر المراقبون والسياسيون في حينه أن الإتفاق يشكل "الفرصة الوحيدة المتاحة للخروج من دورة العنف وهي التسوية الممكنة التي توافق عليها أطراف إقليمية ودولية". فجاءت وثيقة الطائف لتطرح المسائل الدقيقة حول إعادة بناء الدولة[٤]، ومن أهمها دمقرطة النظام وطرح اللامركزية الإدارية والانتخابات النيابية على أساس المناصفة بين الطوائف المسيحية والإسلامية... وصولاً إلى حلّ المليشيات[٥]. وقد أكد يومها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز خروج القضية من

---

[١] وقال إدمون نعيم أنه بإدخال التعديلات على الدستور على أثر وثيقة الوفاق الوطني تم التحول من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ٢٥.

[2] Antoine Messarra, la gouvernance d’un système consensuel, Op. Cit, p 191.

[٣] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان،** مرجع سابق، ص ١٦.

[٤] لكي تأتي التسوية بنتائجها، يجب أن تربط بهدف يحقق لمختلف الأطراف مآربهم ومصالحهم المشتركة. عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة،** مرجع سابق، ص ٢٦.

[5] Hoda Hage, **l’accord de Taëf et la coexistence au Liban : Politique interne et internationale, contribution à l’étude du concept de souveraineté**, édition juridique Sader, Beyrouth, 2009, p 89.

أيدي المتحاربين إلى مائدة المتحاورين، والانتقال من التراشق بالمدافع والتهم إلى التسابق إلى صناعة السلام بالحكمة والتبصر والفكر المستنير[١]. فاعتُبِرَت "وثيقة الطائف إنجازاً تاريخياً لافتاً وهو الاتفاق الأول من نوعه في العالم، الذي يحظى بتأييد عربي شامل وإجماع دولي لا نظير له[٢].

لم يقم اتفاق الطائف بمعزل عن تاريخية المواثيق السابقة في لبنان، وخاصة تلك التي وضعت خلال الحرب اللبنانية من سنة ١٩٧٥ لغاية ١٩٩٨، فسبقته ١٤ وثيقة تفاهم وطنية بدون نتائج فعلية على الأرض. فاعتبر على أثرها اتفاق ١٩٩٨ مرحلة من التاريخ اللبناني التي لا يمكن تخطيها، بحسب بشارة منسى. فكانت الوثيقة بالنسبة للدكتور إيلي سالم وليدة حرب دامية انتهت بإجماع وطني عارم لا مثيل له. وبخاصة على المسلمات العشر المسماة "المبادئ العامة" التي أصبحت في مجملها مقدمة الدستور. فحسب قوله يتحول الدستور من خلالها من قانون أساسي جاف إلى وثيقة دينامية وطنية توجيهية[٣]. فهذه المبادئ شكلت الأساس في المصالحة الوطنية والتي تمت على أساس قاعدة عيش مشترك مسيحي– إسلامي[٤].

ب)حيثيات تطبيق الطائف

إن تفكك الدولة اللبنانية خلال ١٩٧٥– ١٩٩٨ بالنسبة لفريد الخازن عائد إلى الدور الذي كانت تلعبه كمساحة فاصلة بين الطوائف، مما أضعف فعاليتها وحولها والجيش إلى مواقع طائفية. بحسب قوله، ما كان لمختلف الطوائف يوماً مصلحة في الدولة، فكانت الدولة بالنسبة إلى القادة الموارنة خط الدفاع عن الطائفة، فيما رأت الطوائف الأخرى في ذلك الأمر هيمنة مارونية على السلطة من خلال سلطات رئيس الجمهورية. وكان هم القادة السّنة تعزيز سلطات رئيس الحكومة السني مقابل رئيس الجمهورية الماروني، وهم الطائفة الشيعية، التي كانت تمر بمرحلة انتقالية مع الإمام موسى الصدر، توجيه اللوم إلى الدولة حول حرمان الشيعة، ساعيةً للاعتراف بها كطائفة مستقلّة ذات حقوق ومطالب. أضف إلى ذلك المشهد الوجود الفلسطيني وتحركه وتدخل القوى الخارجية من إقليمية وعالمية على الساحة الداخلية، الأمر الذي أدى إلى تحطيم صورة الدولة وقدرتها على الحكم، مما جعل الحرب تطول[٥].

---

[١] سعيد سلمان، **لبنان والطائف،** دار آزال، بيروت، ١٩٩٠، ص ٥–٦ .

[٢] سعيد سلمان، المرجع السابق، ص ٥.

[٣] إيلي سالم، **عمل مشترك، وثيقة الوفاق الوطني، مراجعة نقدية وطنية،** المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000، ص ٧.

[٤] فريد الخازن، (المصالحة الوطنية بعد الطائف)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني،** المرجع السابق، ص ٥٢.

[٥] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧–١٩٧٦،** مرجع سابق، ص ٥٠٦ .

فكان لا بد من حل بالتوافق لإنهاء هذه الحرب، فأقرت وثيقة الوفاق الوطني من قبل النواب اللبنانيين في مدينة الطائف السعودية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ في الظروف التالية:

- أنشأ مؤتمر القمة العربية غير العادي، الذي انعقد في الدار البيضاء ما بين ٢٣ و ٢٦ أيار ١٩٨٩، لجنة ثلاثية مؤلفة من الملك الحسن الثاني والملك فهد والرئيس الشاذلي بن جديد بغية حل الأزمة اللبنانية.
- عُينَت لجنة أمنية برئاسة الأخضر الإبراهيمي لمتابعة هذا الموضوع.
- دعي أعضاء المجلس النيابي اللبناني لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني في ١٩٨٩/٩/٣٠. فاجتمع واحد وستون نائباً لبنانياً من أصل ٧٢ نائباً كانوا ما زالوا على قيد الحياة من مجلس مكون آنذاك من ٩٩ نائباً، واستمرت المناقشات حتى إقرار الوثيقة بموافقة ٥٨ نائباً بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢[١].

وقد جاء في كتاب ألبير منصور "الانقلاب على الطائف" أن "اتفاق الطائف هو تنظيم المشاركة في الحكم وبناء دولة المؤسسات والقانون على أساس الوفاق والتوازن والعيش المشترك ووحدة الوطن والشعب والمؤسسات في إطار هوية عربية ووطن نهائي مستقل، وهو تنظيم للانسحاب السوري من لبنان على قاعدة الصداقة والأخوة والتعاون بين دولتين شقيقتين سيدتين مستقلتين، وهونهج لتحرير الجنوب المحتل على قاعدة الشرعية الدولية والحقوق المشروعة في مقاومة الاحتلال"[٢].

وقد ضم اتفاق الطائف عدداً من التسويات التوافقية حول قضايا عالقة كانت سبباً في النزاع:

- التسوية الأولى جاءت حول نهائية الكيان من جهة، وعروبته من جهة أخرى، فأكدت وبنص مكتوب على ما ورد في ميثاق ١٩٤٣.
- التسوية الثانية كانت حول مركزية الدولة من جهة، ولامركزيتها من جهة أخرى، الأمر الذي كان موضع خلاف بين المسيحيين والمسلمين، بحيث كان يطالب المسلمون دوماً بالمركزية والمسيحيون باللامركزية. فوفق الاتفاق وبشكل ميثاقي بين قيام حكومة مركزية قوية وقيام لامركزية إدارية واسعة على مستوى القضاء فما دون.
- التسوية الثالثة حلت مشكلة الانسحابات في مقابل الاصلاحات، حيث كان المسيحيون يطالبون بالانسحابات السورية بالتحديد، أما المسلمون فكانوا يصرون على التعديل الدستوري. فوفق الميثاق بين المطلبين.

---

[١] فؤاد بيطار، (هل وثيقة الطائف وثيقة ملزمة التطبيق من الناحية القانونية والدستورية؟)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ٢٠.

[٢] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف،** دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، ص ٩٧.

– التسوية الرابعة تعلقت بطبيعة الحكم بين الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية. فجاء الحل في الدستور على مستويين في الفقرة "ج" والفقرة "ي" منه، حيث نصت الأولى على إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، والثانية على تأكيد أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

وكانت هذه التسويات أفضل الممكن في تلك المرحلة، حيث أكدت عل خصوصية الديمقراطية اللبنانية وخصوصية مجتمعه المركب والمتناقض[1]. فالظروف التي أدت إلى تلك الوثيقة وإلى التعديلات الدستورية الناتجة عنها، شكلت مخرجاً لكل الأطراف المتحاربين ووضعت حداً للحرب، وإن كانت " لا تلبي طموحات البعض، فهي لم تغضب غالبيتهم"[2]. وقد شكلت التسويات نوعاً من التوازن بين مختلف الفئات من خلال مراعاة متطلبات كل واحدة منها. فهي إن حدّت من صلاحيات رئيس الجمهورية فهي لم تجير تلك الصلاحيات إلى أي من الطوائف الأخرى، ولكنها حوّلتها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً.

كما ولم يحصل رئيس مجلس الوزراء إلا على ما كان يقوم به عرفاً. وقد ميّزت رئيس المجلس النيابي بمشاركته في آلية تعيين رئيس مجلس الوزراء[3].

ولما كانت الطائفة تشكل كياناً اجتماعياً– سياسياً على مدى مرحلة التصارع والاقتتال، مما جعل الجماعات الدينية تلتف حول نفسها أكثر وجعل المجتمع الدولي يعترف بوجودها وبالدولة اللبنانية كنتيجة لاتحاد الطوائف الدينية، فقد عدّلت وثيقة الطائف في الصلاحيات إلا أنها "حافظت في الوقت نفسه على الهيكلية الأساسية للمنتظم السياسي اللبناني، كفدرالية طوائف دينية"[4]، مما خلق جواً من التعاون بين مختلف الأطياف اللبنانية وحال دون استئثار طائفة بصلاحيات أكبر[5].

وحرص القائمون على الوثيقة على مبدأ العيش المشترك، بحيث تم تكراره فيها عدة مرات، وتم إدخاله في الفقرة "ي" من الدستور، الأمر الذي أعطاه نوع من "القدسية"[6] لا يمكن تخطيها، لتأكيده على ضرورة التعايش بين أبناء الوطن الواحد، مسلمين ومسيحيين، على قواعد ديمقراطية عنوانها المساواة السياسية والاجتماعية، في ظل قانون واحد في معظم القضايا إلا فيما خص قانون الأحوال الشخصية، حيث لكل دين قانونه.

[1] جان عزيز، (كلام برّي، كلام حق)، منشور في جريدة الأخبار، العدد ١٠١٨، بيروت، ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، ص٥.

[2] خليل حسين، (الدستور ونظام الحكم في لبنان)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص٥٦.

[3] خليل حسين، المرجع السابق، ص٥٧.

[4] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان،** مرجع سابق، ص ٢٦٤.

[5] خليل حسين، المرجع السابق، ص ٥٧.

[6] صالح طليس، (اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف)، منشور في **اتفاق الدوحة،** مرجع سابق، ص ٢٣٧.

فهذه المساواة وخصوصية العيش ضمن الحريات العامة جعلت لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه[١].

وهكذا فقد شكّل ميثاق الطائف محطة مهمّة في تاريخ الميثاقية اللبنانية، تعدل الدستور على أثره بما يخدم التطور الاجتماعي السياسي الطائفي اللبناني، كما وضع معادلة جديدة لموازين القوى وجعل ثقافة التوافق أساس من أسس الديمقراطية اللبنانية.

وقد أثار إتفاق الطائف اختلافاً في المواقف حوله: فاعترف المدافعون عنه بأن غايته كانت إيقاف الحرب، وأنه غير منزل، وكان يُفترض أن يكون مرناً لكونه تسوية، يجب أن يواكب التطور الاجتماعي. أما المتفائلون به فيرونه درباً يوصل إلى نظام جديد علماني من خلال ما نص عليه من إلغاء الطائفية السياسية. أما المعارضون فيرونه اتفاقاً فُرض عليهم من الخارج، وهو غير مُعَبِّر بشكل صحيح عن تطلعات مختلف مكونات المجتمع اللبناني، كونه نتيجة حرب وتدخلات خارجية[٢].

ومهما يكن من آراء حول وثيقة الطائف، فإنها شكلت نوع من استمرارية في ثقافة المواثيق[٣] في لبنان، بعيداً عن ثقافة الحديد والنار[٤]. وكوثيقة تأسيسية، لعبت دوراً في بناء ذاكرة جماعية حول ويلات الحروب والتقاتل مما جعل الإجماع حولها كبيراً[٥]. فلم يكن اتفاق الطائف كباقي المواثيق "مشاريع تعاون تفتح من الآفاق أكثر مما تشير إلى إجراءات عملية محددة"[٦]، بل أتى ليشرعن العديد من الأعراف في نص الدستور وليضيف في صلب مقدمته عبارة "مثياق العيش المشترك"، وليؤكد على الثقافة الميثاقية بمواد قانونية تلزم الزعماء اللبنانيين بها.

فأعطى للطائفية وجهاً آخر حيث جعل التعددية الطائفية تقوم على ديمقراطية توافقية تمنع أي تطرف، وتجعل حرية المعتقد محترمة، والعيش المشترك حراً، تسعى إليه مختلف الطوائف لتدارك التصادم، خاصة أن جميع الطوائف أقليات ولا يمكن لواحدة أن تطغى على أخرى وإلا تعطلت التوافقية[٧].

---

[1] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف،** مرجع سابق، ص ٧٤.

[٢] جوزف مايلا، (نظام الطائف أبقانا في الجمهورية الأولى)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ١٣.

[٣] ليست ثقافة المواثيق جديدة في نشوء الدول "فلكل دولة في العالم وثيقة هي بمثابة العهد الذي يجمع عليه الشعب ويصبح من خلاله أمة ودولة ووطناً. أميركا ولدت بوثيقة إعلان الاستقلال، والجمهورية الفرنسية ولدت بوثيقة حقوق الإنسان، وإنكلترا انطلقت من Magna Carta، وكذلك الأديان لكل منها كتابه أو وثيقته". إيلي سالم، عمل مشترك، **وثيقة الوفاق الوطني،** مرجع سابق، ص ١٠.

[٤] أنطوان مسرّة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

[5] Antoine Messarra**, observatoire de la science politique au Liban**, Ibid, p 52.

[٦] أنطوان سيف، (المؤسسات واستمراريتها)، منشور في **اتفاق الدوحة،** مرجع سابق، ص ٢٢٦.

[٧] داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته،** مرجع سابق، ص ١٦١.

فإن الاستمرار في توفير الوفاق وصون الوحدة الوطنية يتطلب التوافق الدائم بعمل إرادي نابع من إدراك ووعي لتحقيق العيش المشترك والتقدم والازدهار للبلد[1]، وهذا ما سعى إليه اتفاق الطائف.

فما هي الضمانات والتوازنات التي أدخلها في صلب الدستور لدرء الفتنة ولضمان العيش المشترك؟

٢- تعديل ١٩٩٠، تطور دستوري ديمقراطي على طائفي

يعتبر الدستور القانون الأساسي (statut ou loi organique) الذي يؤمِّن انتظام الدولة القانوني ونشاط الخاضعين لسلطانها، من مواطنين وأجانب. والدساتير نوعان، العرفي والمكتوب. المكتوب هو المتعارف عليه في عصرنا الحالي، وقد جاء بنتيجة الثورة الأميركية والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، أما العرفي فهو الصادر عن التقاليد التاريخية، كما في بريطانيا حيث ما زال معتمداً لغاية اليوم[2].

إن وظائف الدستور معقدة ومتغيرة، فمنها القانوني ومنها السياسي. فوظيفته القانونية هي ثلاثية الاتجاهات:

- الدستور هو في أساس العمل القانوني كله. ويعتبر كقاعدة قانونية أخرى تؤلف مواده مجتمعةً المنتظم القانوني.
- يحدد الدستور كيفية تعيين الحكام وتحديد اختصاصاتهم بحيث يصبحون أعضاءاً في الدولة وتصبح تصرفاتهم محسوبة عليها.
- يحدد الدستور أيضاً المبادئ العامة في الدولة، كمبدأ فصل السلطات وغيرها.

أما وظائفه السياسية، فهي متعددة أيضاً:

- ينظم الدستور تناقل وعمل السلطة لتحقيق العدالة.
- يؤكد شرعية الحكام وشرعية اختصاصاتهم من خلال القانون الأساسي.
- يترجم مختلف التطلعات السياسية والإيديولوجية والتوافقات الحاصلة بين مختلف الأطياف، ويحافظ على التوازنات السياسية، في نصوص قانونية تنظم العمل السياسي.

[1] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ١٦٤.

[2] إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، مقدمة، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠٠.

أنظر أيضاً:

- Bernard chantebout**, Droit constitutionnel**, 22 édition, Armand Colin, 2005, p22-53.

- يشكل عامل انتماء وطني، يُنتِجُ المواطنية للدولة، بغض النظر عن الانتماءات الأخرى من أثنية ولغوية وغيرها، وذلك من خلال تنظيم الحقوق الأساسية في قواعد قانونية[1]. وتتحقق الديمقراطية في ظل مبدأ سمو الدستور والانتظام الدستوري، فالدستور هو القانون الاساسي للدولة. وتتلازم العلاقة بين الدستور والديمقراطية، فهي التي أوجدت الحركة الدستورية، وهو وليدها، ويُخضِع جميع من في الدولة من حكام ومحكومين للقوانين. ولما كان الدستور يتميز بسموّه على بقية القوانين، فتصبح الديمقراطية وبنتيجة علاقتها بالدولة هي الأخرى مقيدة بالدستور، وتظهر منتظمة دستورياً، فينعكس ذلك على الممارسة القانونية في التشريع والحكم والقضاء[2].

ويتضح تاريخياً أن للدساتير أسساً ثورية في معظم الأحيان، كالدستور الأميركي والدساتير الفرنسية، حيث أتت نتيجة ثورة شعبية أو انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو خارجية أو أزمة خطيرة،... فلا تؤدي عادةً تلك الأحداث فقط "إلى تبديل بالحكام وإنما أيضاً إلى نظرة ثورية للحياة ونظام جديد للدولة ومجتمعها، فينعكس كل ذلك في الدستور الذي ينبثق عنها"[3]. ويأتِي الدستور نتيجة ميثاق بين مختلف المواطنين[4]، حيث تبنى العلاقة بين الدولة والمواطنين بعقد اجتماعي، كما حصل في القرن السادس عشر، وخاصة الثامن عشر.

فالدستور هو رمز قبل ان يكون قانوناً، وهذه الرمزية لا تقتصر على وجود دولة فقط، وإنما تظهر أيضاً مع تغير النظام. فبتعديل الدستور تبدأ مرحلة جديدة في حياة الدول، تتمثل بقطع العلاقة بين مرحلة سابقة والتأسيس لمرحلة جديدة مبنية على نمط سياسي جديد[5]، فإن الدساتير هي انعكاس للحياة السياسية في البلاد التي تقرّ بها. والدستور اللبناني لم يختلف عن هذا المفهوم[6].

ففي لبنان، حصل التعديل الدستوري نتيجةً لوثيقة الطائف عام ١٩٩٠ التي تبلورت في طيها أسس حل أزمة الحرب الأهلية، فأسس لجمهورية جديدة، حيث طالت التعديلات أسس النظام، وأرست توازنات جديدة على الساحة السياسية راعت المتغيرات الديمغرافية التي حصلت في البلد. واعتُبرت وثيقة

---

[1] Francis Hamon, Michel Troper, **Droit constitutionnel**, 28e édition, L. G.D.J, 2003, p 44-46.

[2] إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام،** الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤٧٩-٤٨٠.

[3] إدمون رباط، المرجع السابق، ص ٥٠٠-٥٠١

[4] Pierre Pactet, Fernand Mélin - Soucramanien, **Droit constitutionnel**, 24e édition, Armand Colin, 2005, p 61.

[5] Philippe Ardant, **Institutions politiques et droit constitutionnel,** 17e édition, L.G.D.J, 2005, p 47.

[6] طارق زيادة، (الذكرى السبعون لصدور الدستور اللبناني- الصيغة الدستورية بعد التعديلات الأخيرة)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ٢١.

الوفاق تأسيسية للجمهورية الثانية، ولها قيمة دستورية أو ما فوق دستورية supra-constitutionnelle، كما جاء مع زهير شكر، حيث أخذ المُشرِّع الدستوري بالإصلاحات الدستورية والسياسية التي أقرّتها الوثيقة[1].

فما هي تلك التعديلات والمتغيرات التي أثرت على الديمقراطية اللبنانية في نظام الحكم اللبناني؟

لقد أقرّ المجلس النيابي في جلسة تاريخية حضرها واحد وخمسون نائباً بتاريخ ٢١ آب ١٩٩٠ تعديلات دستورية بهدف إرساء قواعد قانونية جديدة على صعيد الحكم تمحورت حول المبادئ الأساسية التي نص عليها ميثاق ١٩٨٩.

لقد حسم الدستور مسألة طبيعة النظام المتوافق عليه في اتفاق الطائف في البند "ج" الذي نص على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل"[2]. كما وأنه يؤكد في البند "ي" على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". ويقول إدمون رباط في هذا المبدأ على أنه "مبدأ خطير وخطير جداً، لأن من شأنه أن يجعل كل رئيس جمهورية، وكل حكومة، وكل مسؤول معرضاً إلى الإقالة والمقاومة، إذا ما توجهت إليه التهمة بان من سياسته ومواقفه وأفعاله قد تظهر بوادر الانقسامات الطائفية"[3].

فالنظام اللبناني أصبح حسب الدستور المعدل برلمانياً[4] ديمقراطياً ميثاقياً في مبادئه الأساسية. لقد أصبح للمجلس النيابي دور أكبر في الحياة السياسية، وأصبح محصناً أكثر في مواجهة السلطة الإجرائية، كما وأصبح له دور أساسي في تسمية رئيس مجلس الوزراء من خلال الاستشارات النيابية الملزمة. كما وتم تحصين حقه في التشريع وإقرار القوانين، إضافة إلى دوره في إلغاء الطائفية السياسية[5].

---

[1] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري، المؤسسات الدستورية**، المجلد الثاني، بيروت ٢٠٠٦.

[2] الدستور اللبناني البند "ج" من المقدمة.

[3] إدمون رباط، **مقدمة الدستور اللبناني**، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨١.

[4] P. Lalumière et A.Demichel, Régime parlementaire, in Encyclopédia Universalis, vol. 13.
علماً أنه لا يوجد معيار قانوني لتسمية " برلماني" حسب علماء القانون الدستوري. راجع فارس ساسين، (السلطة التشريعية: صلاحياتها ودورها)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني**، مرجع سابق، ص ٩٨.

[5] فارس ساسين، (السلطة التشريعية صلاحياتها ودورها)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني**، المرجع السابق، ص ٩٩.

ولقد أُخضِع إعطاء الثقة بالحكومة للبرلمان وحده، بعد أن كانت تخضع لثقتين، ثقة المجلس النيابي وثقة رئيس الجمهورية[١].

كما وأن من خصائص النظام البرلماني أن تكون السلطة الإجرائية في يد فريقين مختلفين: رئيس الدولة وهو فريق مستقر، والحكومة ويكون بقاؤها مرتبطاً بثقة البرلمان[٢]. أما في لبنان، فقد أناطت المادة ١٧ من الدستور المعدل السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء بعد أن كانت من صلاحيات رئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء. فحدت هذه المادة من صلاحيات رئيس الجمهورية السابقة، لترسي نظاماً قائماً على تمثيل مختلف التيارات السياسية والطائفية في الدولة اللبنانية من خلال مشاركتها في القرارات المتخذة في مجلس الوزراء. وحفظت حقوق مختلف الجهات في اتخاذ القرارات بناءً على الميثاقية، حيث عمل بما يعرف بالثلث الضامن أو الثلث المعطل داخل مجلس الوزراء[٣].

وقد حدد الدستور، إضافةً إلى علاقة السلطات ببعضها البعض، الحصص الطائفية، بحيث أفرزت المادة ٩٥ من الدستور، والتي تعود جذورها إلى المراحل التاريخية السابقة، نظام الحصص أو الكوتا، فطبعت الفدرالية اللبنانية بطابع الديمقراطية التوافقية. وقد أمنت الكوتا المشاركة في السلطة (power– sharing) في المجتمع اللبناني المتنوع، وكذلك التوازن بين الطوائف على أساس التركيبة الديمغرافية القائمة، تأكيداً على المساواة بين أفراد الطوائف كمواطنين لبنانيين[٤]. فقد نصت التعديلات الدستورية على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين– ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، حتى يحين وقت وضع قانون انتخاب خارج القيد الطائفي[٥]. فاعتبر أنطوان مسرة أن الدستور اللبناني فدرالي على مستويين استناداً إلى مبدأ الشخصية : مستوى التمثيل (المادة ٩٥ من الدستور) ومستوى الإدارة الذاتية في بعض الشؤون كالأحوال الشخصية (المادة ٩) والتعليم (المادة ١٠)[٦].

كما وأضاف الدستور اللبناني المعدل على المواد التي تضمّنها الدستور القديم، مواداً جديدة تطال الموضوع الطائفي في لبنان. فمنح الدستور المعدل في المادة ١٩ رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق مراجعة المجلس الدستوري "في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني".

---

[١] فؤاد بيطار، (إقرار الوثيقة: هل وثيقة الطائف وثيقة ملزمة التطبيق من الناحية القانونية والدستورية؟)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ٢٣.

[٢] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني،** المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ٦٥٩.

[٣] زهير شكر، المرجع السابق، ص ٧٧٥.

[٤] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني،** مرجع سابق، ص ٣٣٥.

[٥] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان،** مرجع سابق، ص ٢٦٥.

[٦] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

كما وتضمّن الدستور المعدل مبادئ مهمة تجعل من إلغاء الطائفية هدفاً وطنياً، نظراً لصعوبة إلغائها وتجذّرها في المجتمع والسياسة، فيكون إلغاؤها هدفاً أساسياً من الأهداف الوطنية[١].

وهكذا لقد حفظت النصوص حقوق الطوائف في لبنان، تأكيداً للواقع البشري والمجتمعي المتنوع طائفياً، وتأكيداً للعهد الميثاقي بين مختلف الطوائف، خاصة في الفقرة "ي" من مقدمة الدستور التي "تحسم بصورة قاطعة وواضحة أي جدل محتمل حول وحدة اللبنانيين، وتسقط تلقائياً أية محاولة لخرقها، وهي بفضل قيمتها الدستورية هذه، التي تُكَرَّس لأول مرة، تعطي صيغة العيش المشترك دفعاً مستمراً، وتتجاوز كل ما يمكن أن يساء تفسيره في المواد المتعلقة بالطائفية"[٢].

وأكدت مقدمة الدستور على هوية لبنان تبعاً لما جاء في ميثاق ١٩٤٣، بحيث نصت على أن "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه... عربي الهوية والانتماء".

واعتمدت المقدمة مادتي "التربية الوطنية والتنشئة المدنية" و"التاريخ" في منهجية التعليم ما قبل الجامعي بموجب المرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ١٩٩٧/٥/٨[٣]، لما لهما من أهمية في "إدخال مفهوم الميثاقية في ثقافتنا المدنية[٤]، بعد أن كانت عرفية. وعكست مقدمة الدستور الثوابت والمفاهيم الوطنية التي توافق عليها اللبنانيون ووافق عليها المجلس النيابي، وقد أعطيت نوعاً من "القدسية" لكونها نوع من الإعلان الدستوري حول المبادئ التي تم التوافق عليها والتي تسببت منذ تأسيس دولة لبنان الكبير بأزمات وتناقضات كادت تؤدي في كل مرّة إلى تقويض أسس الدولة الحديثة[٥].

هكذا فقد حسم التعديل الدستوري عام ١٩٩٠ الجدل الحاصل منذ ١٩٤٣ حول أهمية المواثيق في الحياة السياسية اللبنانية، بحيث أدخلت الميثاقية في صلب الدستور وأصبح النظام اللبناني "ليس مجرد مواد دستورية، بل قيماً ومبادئ ورموزاً في العلاقة بين المواطنين تفترض حداً أدنى من الاحترام حرصاً على هذه العلاقة"[٦]. وقد أكد التعديل الدستوري على العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين في وطن واحد، وذلك بناءً على تسوية صريحة حُبِكت في اتفاق الطائف، قضت بتوزيع المناصب بين

---

[١] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص و الممارسة**، ص ٢٠٣.

[٢] داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١٦٣.

[٣] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

[٤] المرجع السابق، ص ٧٧.

أنظر أيضاً : Hoda Hage, **l’accord de Taëf**, Ibid, p. 93-97.

[٥] إدمون رباط، (اهم من النصوص اتفاق اللبنانيين فيما بينهم)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص ١١٧.

[٦] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ٧٧–٧٨.

مختلف الطوائف وبإدخال الممارسة العرفية في صلب الدستور[1]. وظهرت أيضاً الديمقراطية التوافقية نتيجة احترام التوازنات الطائفية والمحاصصة في المناصب، والتوافق في اتخاذ القرارات السياسية، وقد شكلت هذه الديمقراطية، التي تختلف عن المفهوم العالمي للديمقراطية التعددية، أحد أهم خصائص النظام اللبناني.

هذه كانت أهم المبادئ التي أتى عليها الدستور اللبناني، فأين الممارسة السياسية من النصوص؟

٣ – تعديل ١٩٩٠، شتان ما بين النصوص والتطبيق

لكل نظام سياسي أسس ومقومات اجتماعية، تظهر بالصيغ الدستورية التي تشكل أساس العمل السياسي، وتحدد القوانين المرعية الإجراء. فكلما تفاعلت هذه الأسس مع الواقع السياسي كلما كانت قادرة على الفعل فيه وتحقيق الاستقرار والسلام في الدولة المعنية[2]. وعلى النصوص القانونية أن تواكب حركة الواقع الإجتماعي هذا، وإلا تصبح في غربة عنه، غير قادرة على ضبط العلاقات بين المجتمع والمؤسسات السياسية القائمة[3].

وعلى هذا المنوال، لقد راعت صيغة الحكم في لبنان التركيبة الطائفية، وتمثلت بالنصوص الدستورية والقانونية بحكم التعديلات عليها تبعاً لاتفاق الطائف. إلا أن الفارق بين النص والواقع أبرز علاقة جدلية حول النصوص وممارستها. ففي حين أتى اتفاق الطائف كتسوية بين مختلف الطوائف اللبنانية، طرحت جملة إصلاحات سياسية ووضعت آلية لإنهاء الاقتتال، وأفرزت نظاماً سياسياً فيدرالياً طائفياً، إلا أن التطبيق أبرز خللاً واضحاً نتيجة لإرادة الطوائف بالتمسك بمواقعها وهيمنتها وكذلك لتبعيتها للخارج[4].

فاتفاق الطائف شكل التسوية التي كان لا بد منها، كما الميثاق الوطني من قبله، وكذلك اتفاق الدوحة من بعده، فرسم المسار أمام تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة بناء الدولة، إلا أنه "تضمن ثغرات ناتجة عن محاولة التوفيق بين التركيبة الطائفية في المجتمع اللبناني والتوازنات الناتجة عنها من جهة، والمبادئ والقواعد الدستورية من جهة أخرى. كما أنه لم يأتِ بالحلول لمشكلة الطائفية"[5]، وكذلك لم يخرج

---

[1] طارق زيادة، (الذكرى السبعون لصدور الدستور اللبناني، الصيغة الدستورية بعد التعديلات الأخيرة)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** مرجع سابق، ص ٧٣.

[2] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة،** مرجع سابق، ص ٨١.

[3] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١١.

[4] مصطفى أديب، (سياسة الأمن من الطائف إلى الدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة،** مرجع سابق، ص ٢٦١.

[5] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٢٨.

من إطار التنافس السياسي الداخلي، بين موالين له ومعارضين[1]. فالتعاطي السلبي مع اتفاق الطائف أدى إلى التشكيك في بنوده، وإلى تداعيات سلبية عند تطبيقه[2]. فقد شكل اتفاق الطائف حداً أدنى من التوافق بين الأطراف لو تم الإلتزام الكامل به لما تعرض للسقوط[3]. حاول جميع الأفرقاء الإستفادة منه بما يخدم مصالحهم، بحدود الحفاظ على السلم الأهلي، والتفلت من مضمونه عندما كان ذلك يتعارض مع مآربهم الفئوية. فبقي اتفاق الطائف رهينة التجاذب والمماحكات الفئوية والطائفية والتعطيل، وتُركت معالجة القضايا الوطنية والعامة لتوافر ظروف أضحت جد ضئيلة تتلاقى حولها صدفةً مختلف المنافع الفئوية.

فالمؤسسات الدستورية في لبنان كما في معظم الدول الحديثة العهد، لم تتطور في سياق تطور البنى المجتمعية كالتطور الذي حدث في الغرب. فنشأت هذه المؤسسات في لبنان نتيجة للحاجة إلى هيكلية سياسي تنظم المجتمع وتدير شؤونه، إلا أنها قامت على بنى تقليدية أظهرت تبايناً كبيراً بين النص والممارسة. "فلم تأت الممارسة السياسية غالباً منسجمة مع النص، وقد حال ذلك دون تطوير النص لأنه أكثر تقدماً من الممارسة، ولم تتمكن المؤسسات الدستورية من المساهمة في تطوير البنى المجتمعية إلا في حدود ضيقة"[4]. فأضحى تطبيق الطائف مادة دسمة للسجال، ليس فقط بسبب البنود غير المطبقة منه، وإنما وإلى حدٍّ كبير بسبب البنود المطبقة وكيفية تطبيقها ومراعاتها لكافة موازين القوى[5]. ولما كان استهداف واضعي التعديل الدستوري في وقته "أن يكون هذا الاتفاق كلاً متماسكاً حيث أن التطبيق المتكامل وحده يتيح التوصل إلى التوازن المرجو"[6]، أدت هذه الطريقة المنتقصة في التطبيق إلى إشكالية في الحكم. مما دفع رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل للقول بأن اتفاق الطائف كان اتفاق الضرورة وأنه كان غير منصف، ولا سيما في طريقة تطبيقه[7]، وكذلك الرئيس حسين الحسيني الذي قال أن وثيقة الوفاق الوطني كانت غير مقروءة جيداً وغير مفهومة جيداً أيضاً[8].

---

[1] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني،** مرجع سابق، ص ٢٣٥.

[2] إيلي سالم، (مقدمة)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني، مراجعة نقدية وطنية،** المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١١.

[3] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٢١.

[4] عصام سليمان، (الدستور والحياة السياسية: هامشية وغربة)، منشور في **جريدة النهار**، عدد ٢١٥٣٣، ٢٣-٢-٢٠٠٣، ص ٧.

[5] سعد الله مزرعاني،(حقيقة وحقائق "الطائف" : مدخل للحل)، منشور في **جريدة الأخبار**، عدد ٦٠٩٦٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩، ص ٢١.

[6] روبير فاضل، (٢٠ عاماً على اتفاق الطائف: جردة حساب وآفاق للمستقبل)، منشور في **جريدة النهار**، عدد ٢٣٩٢٣، ٨ كانون الثاني، ٢٠١٠، ص ٨.

[7] تقرير، (عشرون الطائف: خلاف على الاتفاق)، منشور في **جريدة الأخبار**، عدد ٩٦٧، ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩، ص٥.

[8] Antoine Messarra, **la gouvernance d’un système consensuel**, Op. Cit., p 189.

مما لا شك فيه أن الدستور اللبناني نجح على حد سواء بمراعاة التعدد الطائفي وباحترام الأصول الديمقراطية والمبادئ والقواعد المعتمدة في الأنظمة البرلمانية. ففي حين اعتمد نظام برلماني قائم على المشاركة الطوائفية في السلطة، حيث نص على توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين الطوائف والمناطق، وضع في نفس الوقت الإجراءات الكفيلة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية. إلا أن هذا الأمر بقي حبراً على ورق، حيث أنه حتى اليوم لم يتم إنشاء الهيئة الوطنية التي أوكلت إليها مثل هذه المهام، وذلك نتيجة مخاوف جميع الأطراف الطائفية على مصالحها وعلى فقدان مواقعها في النظام الجديد اللاطائفي. كما ونجح الدستور بالتأكيد على أن مصدر شرعية السلطة هو الشعب وميثاق العيش المشترك. واعتمد مبدأ الفصل والتعاون بين السلطات، وأناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً وجعله مسؤولاً أمام مجلس النواب، وذلك بهدف إقامة توازن طائفي يماشي الواقع الاجتماعي الديمغرافي الحاصل في البلد. كما وأعطت النصوص الدستورية رئيس الجمهورية صلاحيات تساعد على ضبط أداء المؤسسات[1]، مما خلق متغيراً هاماً مقارنةً بالنظام الذي كان قائماً قبل الطائف والموصوف "بالبرلمانية المفترضة إلى نظام رئاسي مشوه"[2]. كما وتم استحداث مجلس دستوري لدراسة دستورية القوانين، ووضعت في المقدمة التي ألحقت بالدستور مبادئ أساسية تحكم عمل المؤسسات الدستورية كان لها الأثر الكبير على الممارسة السياسية. إلا أنه، بربطه حل مجلس النواب بشروط تعجيزية صعبة التحقيق، أدى إلى خلل في الأصول المعتمدة في الأنظمة البرلمانية، وجعل السلطة الاشتراعية تتفوق على السلطة الإجرائية[3].

وهكذا لقد تم إجهاض مفاعيل النصوص التي تضمنها الدستور المعدل بالممارسة المنتقصة والملتوية والإستنسابية، مما أظهر تناقضات عديدة شكلت فوارق كبيرة ما بين النص والممارسة، أدت إلى ما أدت إليه من مشاكل سياسية عميقة كانت في أسباب الانفجار الأمني في ٧ أيار ٢٠٠٨، الذي تطلب العودة إلى طاولة الحوار في اتفاق الدوحة للتوافق على النقاط الخلافية للخروج من المأزق. فالإخلال بتطبيق النصوص وعدم التقيد بمضامينها فتح الباب أمام العشوائية والإستنسابية في الأداء وغيّر بمفهوم النظام البرلماني المقصود في الدستور والمتعارف عليه عامّة في النظم الديمقراطية في العالم. فجاء النظام البرلماني الديمقراطي في لبنان على شاكلة السلوك الاجتماعي للبنانيين، وتجلت منه ظواهر

---

[1] عصام سليمان، (دستور لِـ" لا دولة قانون ") منشور في **جريدة النهار**، العدد ٢٠٩٦٤، ١-٦-٢٠٠١، ص ١٦.

[2] سعيد البستاني، (الخلل في العلاقة بين السلطتين)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

[3] عصام سليمان،(أزمة المؤسسات الدستورية في لبنان)، منشور في **جريدة النهار**، عدد ٢٣٠٣٥، ١٨-٦-٢٠٠٧، ص ٩.

أنظر أيضاً: عصام سليمان، (واقع النظام البرلماني)، منشور في **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، مرجع سابق، ص ١٣٠.

غريبة في طريقة الحكم، منها "الترويكا، والاعتكاف، والمعارضة من داخل الحكومة، واختلاط الموالاة بالمعارضة في المجلس..."[1]. تكونت الترويكا من الرؤساء الثلاثة : رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، وكان من نتائجها تحجيم أدوار المؤسسات الثلاث الأساسية، بحيث أصبح موقع رئيس الجمهورية في حرج، وكذلك وضعت قيد المحك فعالية مجلس الوزراء ومجلس النواب، وانتفى مبدأ الفصل بين السلطات لصالح الدخول في محاصصة لحساب الشخصيات الثلاث[2]، مُمَثِّلَةً الطوائف الثلاث الأكثرية، المارونية ،السنية والشيعية، مما أدى إلى تجذير الطائفية والمذهبية. فانتفت الأصول البرلمانية وأُخِلّ بمواد الدستور، وأهمها المادة ٩٥ منه، التي تقضي توزيع وظائف الفئة الأولى وما يعادلها بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص، مما أدى إلى تكريس المراكز الأساسية لطوائف معينة بشكل دائم[3].

كما وأصاب الخلل قانون الانتخاب، الذي كان من المنتظر أن يساهم في تفعيل الديمقراطية عن طريق الانتخابات الصحيحة التمثيل. فقد أدى اعتماد النظام الأكثري في دوائر انتخابية كبيرة، وكذلك إنفاق المال دون حساب، إلى احتكار تمثيل طوائف كبرى. وفي كل مرة كانت تنتهي فيها الإنتخابات، كان يتم التفاهم بين رؤساء الكتل النيابية، التي تمثل عملياً الطوائف الثلاث الأساسية، على تشكيلةٍ حكوميةٍ تراعي مصالحهم الطائفية والفئوية من خلال قاعدة الكوتا، سريعاً ما كانت توضع عند المحك أمام ظروف سياسية معينة، مما يؤدي إلى تعطيل أداء الحكومة ومجلس النواب في نفس الوقت. لقد أدت صيغة تقاسم الحصص أو الكوتا في تطبيق الطائف، بغية تأمين التوازن، إلى نزاع دائم ما بين الطوائف المختلفة، وصولاً إلى داخل كل طائفة نتيجة الاصطفافات السياسية القائمة، فأدت بذلك إلى عكس مرامي تطبيق قاعدة التوازن هذه، التي من شأنها ضمان الأمان للطوائف عن طريق مشاركتها في الحكم[4]. تجيرت مفاعيل الديمقراطية التوافقية لصالح الطوائف الكبرى، وذلك على حساب المؤسسات وليس لصالح تفعيل دور المؤسسات في الدولة[5]، وقد برزت ظاهرة الاعتكاف داخل حكومات ما بعد الطائف، التي كان من شأنها تعطيل النظام البرلماني بتعطيل الحكم وإجهاض مبدأ التداول على السلطة. فبدل أن تشكل المعارضة ضغوطاً من الخارج على أهل الحكم كباقي المعارضات في النظم الديمقراطية، كانت تستغل وجودها داخل المجلس، متذرعةً بالصفة التعطيلية التي أعطاها إياها إتفاق الطائف، لتصبح المعارضة مادةً تعطيليةً بامتياز من داخل المجالس الحكومية والنيابية. فتركيبة الموزاييك غير المتجانسة داخل الحكومات المتعاقبة التي تم تشكيلها حفاظاً على التوازن الطائفي وإرضاءً لخواطر مختلف الأطراف

---

[1] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٦٩.

[2] عصام سليمان، (الدستور والحياة السياسية: هامشية وغربة)، مرجع سابق، ص ٧.

[3] عصام سليمان، (دستور لِـ " لا دولة قانون)، مرجع سابق، ص ١٦.

[4] أنطوان مسرّة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[5] عصام سليمان، (أزمة المؤسسات الدستورية في لبنان)، مرجع سابق، ص ٩.

الداخلية والخارجية، وليس على أساس نتائج الإنتخابات النيابية، كانت تضع البلد بأكمله أمام أزمةٍ حكومية في كل مرة طُرح أمامها مشروع أو كان عليها أن تأخذ قراراً مصيرياً له علاقة بالسياسة الدفاعية أو الخارجية.

فبدل أن يتفرد الفريق الحاكم، كما في كل الديمقراطيات، باتخاذ مسؤولية قراراته وتقوم بالتالي المعارضة بعملية نقد من خارج الحكم، تقوم المعارضة والموالاة في لبنان بالتفاوض على كل أمر يُطرح أمامها داخل المجلس. وعندما لا يتحقق التوافق في الداخل يخرج الأمر إلى العلن متسبباً بأزمة، أكان داخل الحكومة نفسها أم بينها وبين المجلس النيابي. فيعلق البت بالمشاريع المطروحة للبحث لحين تغير الظروف السياسية، أو يتم معالجتها في حينها بتسوية داخلية أو بتدخل أجنبي، أو تودي إلى أزمة سياسية حادة تضع البلد أمام مطبات أمنية توجب الجلوس إلى طاولة حوار جديدة لتفادي تفاقمها.

فاتخاذ القرارات داخل الحكومة بالأكثرية أدى في أحيان كثيرة وجدت فيها حكومات ائتلافية إلى تفجير هذه الأخيرة من الداخل، نتيجة لما عرف بالثلث المعطل أو الضامن "وهكذا: وإبان الأزمات، يصبح مجلس الوزراء في وضع حرج ويتحول إلى مؤسسة مزعجة تزيد من الأزمة بدل أن تحلّها"[١].

وهكذا تبقى العلاقة بين أعضاء الحكومة أو بين الحكومة والمجلس في حالة اضطراب دائم، تستقوي بنتيجتها سلطة على أخرى، مما يسيء إلى عمل المؤسسات الدستورية وينعكس سلباً على الحكم بالإجمال[٢].

وهكذا لقد قَوَّض الأداء الفئوي والممارسة الإستنسابية والإنتقائية مفاعيل وغايات الديمقراطية التوافقية التي نادى بها الدستور وجسدها في النصوص عملاً بطروحات اتفاق الطائف، كما وأجهَضَ عملية تطوير القيم الديمقراطية، فبقيت مقتصرة على بعض مظاهرها الشكلية. حتى قيل فيها "إن التجربة الديمقراطية في لبنان اقترنت بمزيج من القيم الديمقراطية والقيم اللاديمقراطية، وقد طغت الثانية على الأولى"[٣]. فاقتصرت مظاهر الديمقراطية على بعض مظاهر الحرية في تعدد المعتقدات الدينية، والاقتصاد الحر، وحرية التعبير... ولم تتخلص بالمقابل من العصبيات التي قوضت العمل الديمقراطي وأدت إلى الشلل في الحكم والمؤسسات[٤]. فقد حافظت الديمقراطية اللبنانية على مختلف الحريات ولكنها كانت دائماً بحاجة إلى التوافق عن طريق المواثيق للحفاظ عليها، حيث استُغِلَت الديمقراطية التوافقية لاقتسام النفوذ وتكريس الطائفية بدل البحث عن حلول في العلمانية تؤدي إلى إلغاء الطائفية السياسية

---

[١] جورج شرف، (جدلية تطور السلطة التنفيذية في لبنان ١٩٢٦-١٩٩٢)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص ٤١٧.

[٢] عصام سليمان، (علاقة الحكومة بالمجلس بين النصوص والممارسة)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

[٣] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٩٦.

[٤] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٩٧-٩٨.

التـي نـادى بهـا الدسـتور[١]. فالديمقراطيـة اللبنانيـة لـم تكـن سـوى "خيـار بـين الديمقراطيـة التوافقيـة واللاديمقراطية"[٢]. وهذا ما وصفه ميشال شيحا بقوله:" حيال عدم القدرة على اعتماد حل أفضل تَقَسَم هذا الجمع إلى مجموعات رئيسية تحمل كل منها شارتها الطائفية[٣]، وذلك كله تحت عنوان ضرورة احترام العيش المشترك بين الجماعات الطائفية المتعايشة على أرض واحدة عملاً بالفقرة "أ" و"ب" من مقدمة الدستور[٤].

فكيـف تمظهـرت الديمقراطيـة التوافقيـة فـي المجتمـع اللبنـاني؟ ومـا مـدى انسـجامها مـع البنيـة الاجتماعية السياسية القائمة فيه ؟

[1] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٢١٣-٢١٤.

[2] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧- ١٩٧٦**، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

[3] فريد الخازن، المرجع السابق، ص ٥٢٠.

[4] الدستور اللبناني، المقدمة.

الفصل الثاني

انسجام الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية
إنعكاس للبنية الاجتماعية السياسية

لقد استحوذت قضية التعايش في المجتمعات التعددية على اهتمام الكثير من الباحثين والسياسيين لما لها من أهمية في إرساء السلم الأهلي بين مختلف المجموعات في الأوطان. وقد اعتُمِدَت صيغ عدة لهذه الغاية، منها الفدرالية الإقليمية fédéralisme territorial و الفيدرالية الشخصية fédéralisme personnel، أدت إلى ديمقراطية توافقية مرتكزة على تسويات ومواثيق وعلى كل ما يفضي إلى السلام واحترام الاختلاف بين مختلف المكونات الاجتماعية.

لقد بدأت العلاقة بين الطوائف اللبنانية المختلفة بالمعايشة، لتتحول مع الوقت عبر مختلف الحقبات التاريخية إلى صيغة تعايش في ظل ما عرف "بفدرالية الطوائف" وقد أخذت كلٌّ منها شرعيتها من "نظامها الخاص والمستقل عن الطوائف الأخرى وهي بالتالي ممثلة لدى السلطات المركزية في الدولة"[١].

وكان لخصوصية الديمقراطية اللبنانية فعاليتها في عملية تحقيق السلم الأهلي، ضمن أطر وقيَم اجتماعية وسياسية واقتصادية. وبغض النظر عن إخفاقاتها التطبيقية، فقد ساهمت في تأمين الضمانة الضرورية لحقوق مختلف الجماعات الطائفية من خلال الاعتماد على التوافقية في تنظيم شؤون المجتمع، فعكست صورة البنية الاجتماعية المركبة والمتعددة طائفياً.

فكيف ظهرت هذه الديمقراطية في مختلف أوجهها، وكيف تطابقت مع التركيبة الاجتماعية للطوائف اللبنانية؟

القسم الأول : التوافقية كحل للتعددية الطائفية

أولاً : الطائفية السياسية تطبع الديمقراطية اللبنانية بخصوصية اجتماعية سياسية

1- التعددية الطائفية بين المفهوم والواقع

يضم العالم اليوم أكثر من ٧٥٠٠ مجموعة من الأقليات الإتنية والطائفية بالإضافة إلى ٦٧٠٠ لغة[٢]، وقد أدى تنوع الأقاليم والعوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى تنوع في التطلعات الفكرية والأسس الإثنية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تعددية بين الشعوب قائمة على تناقضات فكرية وأيديولوجية أنتجت تشابك المصالح بين الشعوب المتواجدة قرب بعضها على أرض واحدة[٣]. فأضحت الشعوب "المقياس

---

[١] ألبير رحمة، **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، مرجع سابق، ص ١٣٢.

[2] Joseph Yaccoub, **Les minorités dans le monde**, déselé de Brower, Paris, 1998, p28-29.

[٣] ألبير رحمة، المرجع السابق، ص ٢١.

الأول لتشكيل صيغة تعددية... ولكن المبدأ الأهم الذي وجه تنظيم العلاقات بينها هو مبدأ التعايش"[1]. فالمجتمع التعددي هو مجتمع غير منصهر تتعايش في ظله الطوائف المكونة له في إطار سياسي واحد. وتظهر المشاكل الأساسية في هكذا مجتمعات عند البحث عن تحقيق الانصهار الاجتماعي وعند تأمين سلطات سياسية ترعى هذا الانصهار[2].

وقد عرّف الكاتب البريطاني J.S.Furniwall المجتمع التعددي، وهو أول من استعمل تعبير "التعددية"، على أنه المجتمع المكون من عدة جماعات بشرية، تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك، ولم تتم بعد بينها أية عملية ذوبان حقيقي، بسبب الفروقات اللغوية والقومية والدينية التي تميّزها عن بعضها"[3]. ويظهر أن نجاح التعايش في المجتمعات التعددية يقوم على تعادل في القوى المكونة لها، ويصبح التعايش أصعب عندما يختل التوازن فيما بينها.

وينتج عن وجود مجموعات غير متجانسة العديد من المشاكل المتراكمة، حيث أن كل مجموعة تريد الحفاظ على خصوصياتها وهويتها من خلال محافظتها على دينها أو لغتها أو إثنيتها... فتصبح هذه المجتمعات مجتمعات "مركبة" غير منسجمة تتأجج فيها التناقضات المختلفة[4]. فالتعدديات في الدول الأوروبية نجحت في الانصهار أكثر من غيرها بسبب اعتناقها جميعها الدين المسيحي، على عكس التعدديات في البلدان التي تضم أكثر من ديانة كالمسيحية والإسلام فبقي الانصهار صعباً"[5].

وقد تصل هذه المجموعات المتعددة المشارب إلى اكتساب هوية خاصة بها، مبنية على القواسم المشتركة فيما بينها، تميزها عن غيرها من المجموعات الأخرى. ويعرف مفهوم الهوية من خلال مقاربتين: الأولى تنطلق من مفهوم جوهري، تتسم بالانغلاق والضيق والمثالية، فهي تؤمن بصفاء الثقافات وعزلتها واكتفائها الذاتي باعتبار أن لها ماهية خالصة ثابتة.

بهذا تصبح الهوية الحضارية حقيقة وكينونة نهائية تشكل روحاً وجوهراً استعلائياً. أما المقاربة الثانية، "فتنطلق من مفهوم تاريخي مفتوح يتعامل مع الحضارة كصيرورة وإنشاء مستمرين لا نهائيين، بحيث تتشكل الهوية بارتباط مع تحولات الزمان والمكان، وتتفاعل وتتداخل مع باقي الثقافات

---

[1] وليد فارس، **التعددية في لبنان**، مرجع سابق، ص ١٣٦–١٤٠.

[2] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص ٢١.

أنظر أيضاً :

- Antoine Messarra, **Le pacte libanais- le message d'universalité et ses contraintes,** Librairiè Orientale, Beyrouth, 2002, p 33.

[3] ميز Jean-Louis Quermonne بين "المجتمعات المتعددة الطوائف" أو " المتعددة الجماعات" وبين المجتمعات القومية، من ناحية الانصهار مجتمعياً، نقلاً عن عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٢٠٢– ٢٠٣.

[4] ألبير رحمة، المرجع السابق، ص ٢٥–٢٦.

[5] وليد فارس، المرجع السابق، ص ٢٠٢–٢٠٣.

الأخرى..."[١]. وتشكّل الهوية والتمسك بها سبباً للنزاعات الاجتماعية والدولية بسبب تشبث الأقليات بالحفاظ على هويتها من الضياع. ويعتبر هانتنغتون أن "ما يهم في الهوية هو أواصر الدم والمعتقدات، وأن الإنسان يحدد هويته ويعززها من خلال التضاد مع الآخر الذي يختلف عنه في الهوية"[٢]، وهذا ما يعزز تواجد أقليات على أرض واحدة كل واحدة منها تسعى للحفاظ على هويتها وحقوقها.

وقد عرّفت محكمة العدل الدولية سنة ١٩٣٠ الأقلية على أنها مجموعة من الأشخاص يعيشون في بلد أو في محلة معينة، وينتمون إلى عرق أو ديانة أو لغة وتقاليد خاصة بهم، ومتحدون بواسطة هذا العرق والديانة واللغة والتقاليد في شعور بالتعاضد، بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم، وضمانة تعليم وتربية أولادهم وفق تطلعاتهم[٣].

وتتمثل حقوق الأقليات في الحماية الخاصة التي تضمن التساوي التام مع بقية السكان في المجالات التالية :

- اللغة .
- المدرسة
- حرية التنقل
- العمل في المجالات العامة
- حرية إنشاء التنظيمات الخاصة
- التمثيل السياسي والمشاركة بالانتخابات
- إدارة ذاتية وتعاضد[٤].

وإذا ما أخذنا بتعريفي التعددية والأقلية أعلاه، يتضح لنا "علناً أم ضمناً، عدم التجانس الموجود بين الفئات المكونة للشعب اللبناني والذي انعكس في ثقافة نزاعية (Conflictual culture) منقسمة (culture fragmented) حول كل ما هو أساسي وضروري في عملية بناء الدول"[٥] .ويميز فريد الخازن التعددية في لبنان عن بقية الدول التعددية في العالم في خمس نواحٍ :

---

[١] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٩.

[٢] المرجع السابق، ص ٣١٠.

[3] Cour permanente de justice internationale (C.P.J.I), Juillet 1930, cité par Pierre Rondot, les institutions du Liban des communautés, Paris, 1942, p.22.

[4] Joseph Yacoub, Ibid, p. 144.

[٥] مرغريت الحلو، (الديمقراطية التوافقية في مجتمع غير متجانس)، منشور في **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: لبنان والعراق**، مرجع سابق، ص ٣١.

- يمتاز لبنان بالعدد الكبير من الجماعات المختلفة التي تمارس نشاطاً سياسياً، بينما في دول كبلجيكا وكندا وماليزيا وغيرها، يقتصر النشاط السياسي على جماعتين أو ثلاث لا أكثر.
- لا تشكل ولا جماعة غالبية بحدود الستين أو السبعين في المئة من مجموع السكان كما في قبرص وسريلانكا والهند والسودان، بل أن الفرق بين أحجام الجماعات الكبرى (الموارنة، السنة، والشيعة) صغير نسبياً.
- إن النمو السكاني بين مختلف الجماعات اللبنانية متفاوت بعكس ما هو عليه في بلدان كبلجيكا وكندا والهند وأفغانستان مثلاً، حيث هو متساوٍ أو متقارب، وهذا الشأن يؤثر في الديموغرافيا السكانية اللبنانية.
- إن الدول التعددية التي تمارس ديمقراطية فاعلة كبلجيكا وسويسرا لا تنشأ فيها نزاعات بصورة مفاجئة ويتم حلها بالطرق الديمقراطية، بعكس ما يحصل في لبنان إذ تنتج الخلافات فيه عن تغيرات متواصلة لها علاقة بالتطورات الداخلية والإقليمية التي تؤثر على استقرار البلد.
- يتأثر لبنان بالوضع الإقليمي المضطرب في الشرق الأوسط وبكل ما يمس بعلاقات الطوائف بحلفائها الخارجيين، الأمر الذي يميزه عن غيره من البلدان التعددية"[١].

ووُصِفَت الحالة اللبنانية "بالموزاييك الاجتماعي، حيث تم الانتقال من الصراع المكشوف طيلة القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين إلى حالة من التعايش والتنازل المتبادل من قبل الفريقين، مرة، وبالتعايش والمساومة وتوازن القوى مرة ثانية"[٢]، وُصِّف على أثرها النظام السياسي اللبناني "بفدرالية طوائف"[٣]، حيث تم اعتماد مبدأ الحفاظ على حقوق الطوائف في إدارة البلاد. وارتكزت الفيدرالية في لبنان على أساس شخصي منذ نظام القائمقاميتين، إذ أن "مبدأ الشخصية هو أفضل نموذج للحفاظ على الهوية الثقافية التحتية للأقليات"[٤]. وقد أمّن النظام الشخصي في الفيدرالية اللبنانية طرقاً لضمان المساواة من خلال تشريعات الأحوال الشخصية. وقد كان هذا النظام متقدماً في مجاله عند إقرار القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ الذي نص على إنشاء "طائفة الحق العام" أو "طائفة لا طائفية"، ولكن لم

---

[١] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان، ١٩٦٧– ١٨٧٦**، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

[٢] حليم بركات، **Political and social integration in Lebanon** ، نقلاً عن:

- **ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث**، مرجع سابق، ص ٣٩.

[٣] جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين**، مرجع سابق، ص ١٣١.

[٤] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٠٣.

أنظر أيضاً:

- Antoine Messarra, **La gouvernance d’un système consensuel**, Ibid, p 51.

تصدر نصوص تطبيقية بشأنه[1]. وتأكد المبدأ الشخصي في الدستور حيث نصت المادة ٩ منه على أن "...الدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب"، والمادة ١٠ على حرية التعلم بشرط "عدم التعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب". كما كان لمقدمة الدستور دورها في رسم الفيدرالية الشخصية حيث نصت على "الحق في الإقامة على أي جزء منها" أي من الأراضي اللبنانية، مما منع فرز السكان جغرافياً[2]. وقد كتب ميشال شيحا في هذا المجال "يمثل مجلس النواب في لبنان، في الواقع، وجهاً أصيلاً للفيدرالية، كما سويسرا، لها كانتوناتها، كذلك توجد في لبنان طوائف، الأولى منظمة على قاعدة جغرافية، أما الثانية فهي قائمة فقط على قاعدة تشريعية أي على أساس الانتماء إلى نظام للأحوال الشخصية"[3].

إضافةً إلى تميّز النظام اللبناني بالفيدرالية الشخصية، تميزت الديمقراطية اللبنانية[4] بخصوصية عكست بدورها البنية الاجتماعية السياسية اللبنانية[5]. فالديمقراطية في لبنان هي ترجمة لمختلف التطلعات الثقافية للطوائف، وقد بدأت تاريخياً منذ عهد الإمارة في جبل لبنان، حيث كانت بوادر نشوء النظام

---

[1] إبراهيم طرابلسي، (طبيعة وخصائص أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان)، منشور في **البناء الديمقراطي**، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[2] فالديمقراطية في البلدان التعددية هي "سياق في المشاركة" من خلال قاعدة الكوتا لتأمين مشاركة مختلف الأطياف الموجودة لتفادي العزل لأي طائفة من الطوائف، إلا أن طرح مسألة التمادي في التسوية للوصول إلى المشاركة يؤدي إلى تعطيل المؤسسات.

أنظر : أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ٣٩١.

[3] إبراهيم طرابلسي، **البناء الديمقراطي، الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٢٨.

أنظر أيضاً:

-Antoine Messarra, **Théorie générale du système politique Libanais**, Op. cit., p 115.

[4] جاء مع جوزيف يعقوب في كتابه حول الأقليات في العالم أن التنوع الثقافي هو شرط للديمقراطية. كما جاء مع كميل مبارك أن التحدي الأكبر للديمقراطية الحديثة هو بإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض الشعوب إن اجتماعياً أو سياسياً. وقال آرون بأن "الديمقراطية لا تقوم على الشرعية وحدها بل على معنى التسوية أيضاً الذي يعني الاعتراف بالشرعية الجزئية لذرائع الآخرين وإيجاد حل مقبول من الجميع، وفي النهاية فإن حسن سير الأنظمة التعددية رهن بحسن استعمال التسوية".

- Joseph Yacoub, **Les minorités dans le monde**, Ibid, p 147.

- Camille Moubarak , **La question des minorités**, Ibid , p 24.

- R. Aaron, **Démocratie et totalitarisme**, Gallimar, France, 1965, pp. 85-87.

نقلاً عن جوزيف عيسى، **إشكالية التمثيل النيابي في لبنان**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٣.

[5] ويعود هذا المبدأ إلى الكاتبين النمساويين Otto Bauer وKarl Renner حين درسا هذا الموضوع في الإمبراطورية المجرية النمساوية حيث توجد قوميات متداخلة جغرافياً، فاقترحا بدل من إقامة فيدرالية جغرافية تؤدي إلى تهجير السكان إقامة فيدرالية شخصية تعطي مختلف القوميات حقوقها في إدارة شؤونها.

- Antoine Messarra, **La gouvernance d'un système consensuel**, Op. cit., p 51.

التمثيلي الطائفي، وقد تطورت مع الحقب الزمنية وصولاً إلى لبنان الكبير عام ١٩٢٠، حيث بدأت المؤسسات الديمقراطية تأخذ شكلها الحديث مع وضع دستور عام ١٩٢٦. فاعتُبِرَ المجتمع في لبنان "مجتمعاً متحركاً باستمرار. ومن هنا اعتبرت عملية التطور التي اتسمت بها مؤسساته السياسية مناسبة لنسيج البلد الطائفي"[١].

ففي الدولة اللبنانية، وككل الديمقراطيات المتعددة الطوائف، يتقدم المجتمع الدولة ويطبعها بطابعه الخاص، مما يولد خصوصية في الحكم تختلف عن بقية الديمقراطيات. فالديمقراطية اللبنانية تتسم بالتوافقية والميثاقية في إدارة شؤون الدولة حرصاً منها على المحافظة على امتيازات الطوائف. ورأى ميشال شيحا أنه "في تعاضد ابناء الطائفة الواحدة فيما بينهم وفي تفاعلهم كمجموعة مع الطوائف الأخرى انعكاساً لتطور لبنان التاريخي ولخصوصية هذا التطور ... ومن هنا أصبحت الديمقراطية بمثابة رد الفعل البراغماتي على الوضع العرضي للبنان"[٢].

فماذا عن دور الطوائف الاجتماعي والسياسي في لبنان ؟ وما هي الخصائص التي نتجت عنه وطبعت الديمقراطية اللبنانية ؟

٢- الطوائف اللبنانية تاريخياً واجتماعياً

إن تكوين لبنان الطائفي ليس من الأمور العرضية التي أوصلت إلى الصيغة الديمقراطية الحالية، بل إن الواقع الطائفي اللبناني هو من الثوابت في وجدان الشعب المكون للدولة اللبنانية. وهذا الواقع هو نتيجة تاريخ طويل حتم ظهور الطائفية كتكوين اجتماعي، وذلك بداعي الضرورات التي حتمتها الهجرات إلى جبال لبنان هرباً من النزاعات والحروب وسعياً وراء الأمان والاطمئنان، وبقي جبل لبنان مجالاً مفتوحاً لأنواعٍ كثيرة من الجيوش والقوافل تعبره في بعض الأحوال، وتستقر فيه في البعض الآخر. ومع استقرار المهاجرين مختلفي النزعات، تحددت ووضحت الحدود الطائفية وأصبحت واقعاً سياسياً يبنى عليه في أواسط القرن التاسع عشر، وخصوصاً مع تأسيس نظام المتصرفية في العام ١٨٦١[٣].

تصدرت المارونية والدرزية قائمة الطوائف الكبيرة في جبل لبنان، تلتها الطوائف السنية والشيعية وبعض الطوائف المسيحية القليلة العدد التي انفصلت عن كنائسها الأصلية وانضمت إلى الكنيسة الكاثوليكية. وكان للأرمن نصيب في التواجد على الأرض اللبنانية هرباً من المذابح التركية

---

[١] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧- ١٩٧٦**، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٢] ميشال شيحا، نقلاً عن فريد الخازن، المرجع السابق، ص ٥١٩.

[٣] المرجع السابق، ص ١٨١.

التي لحقت بهم في الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى طوائف الأكراد والكلدان والآشوريين الذين جاؤوا من العراق وإن بأعداد أقل سعياً أيضاً وراء الأمن والسلام[١].

ولقد أدى تواجد العائلات الروحية المختلفة بجوار بعضها البعض إلى تكوين الشعب اللبناني ضمن صيغ من التعايش في ظل نظام جامع لهذه العائلات يؤمن لها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة[٢]. وتبلورت حقيقة الدولة اللبنانية مع دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ بحيث توحدت البنية الاجتماعية المركبة في إطار دولة موحدة، وشكلت هذه الطوائف المختلفة العناصر الأساسية لبناء الدولة "في نطاق كيان دستوري واحد، دون أن تنصهر فيه تماماً، فحافظت على خصوصياتها المجتمعية والسياسية، وبالتالي على كياناتها"[٣]. وكما للبنية المجتمعية في أي دولة الدور الأساسي في تكوينها، تكونت الدولة اللبنانية من "بنى تقليدية وبنى حديثة متداخلة، تترابط داخلياً كما تترابط فيما بينها بنسيج من العلاقات التقليدية الفطرية الآلية الموروثة، والعلاقات الإرادية العقلانية المتبصرة"[٤]. فالطوائف مكونة من بنيات اجتماعية مختلفة الواحدة عن الأخرى بحسب المعتقدات التي تعتنقها والظروف التاريخية التي عاشتها. وقد تحولت هذه الطوائف عبر الزمن بسبب الظروف السياسية إلى "كيانات اجتماعية- سياسية معترف بها رسمياً"[٥]. وشدد ميشال شيحا على أن "حالة لبنان فريدة في العالم: بلد في جوهره ملجأ، لأنه متوسطي ويقع على عتبة آسيا، ساحلي وجبلي في آن، بلد شعبه متنوع في أصوله، تكَوّنَ من سلسلة طويلة من أشخاص وعائلات مضطهدة بسبب معتقداتها وأفكارها، مجموعة طوائف دينية لكل منها أحوالها الشخصية، أمة سائحين لها تقاليد سياسية واجتماعية من أعرق ما في العالم... تشكيل من أعراق، وديانات، وتعقّل، وشغب، وحقائق، وأخطاء... كل لبناني يحمل اليوم إلى مواطنيه إرثه الفكري والاجتماعي، هذا الإرث هو إرث العالم القديم بتنوعه، ووحدته العميقة"[٦].

ونظراً لأهمية هذا الخليط الاجتماعي المكون للدولة اللبنانية بكل طوائفها ومشاربها، لا بد من تعريف الطائفة ودراسة خصائصها كجزء أساسي في تكوين لبنان بخصوصيته التي انعكست على خصوصية الديمقراطية فيه.

---

[١] فريد الخازن، المرجع السابق، ص ١٨١-١٨٢

[٢] منير رزق، (لبنان ولعنة سيزيف sisyphe)، **منشور في النهار**، ٩ تموز ٢٠٠٩، العدد ٢٣٧٥٠، ص ٩.

[٣] عصام سليمان، (دستور الجمهورية الثانية ومصير البنية الفيدرالية)، منشور في **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٤] عصام سليمان، (تناقضات البنية الاجتماعية- السياسية اللبنانية)، منشور في المرجع السابق، ص ١٨٥.

[٥] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٦.

[٦] نقلاً عن عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص ٢٠.

- Michel Chiha, **Politique intérieure**, pub, de la fondation Michel Chiha, Ed. Du Trident, Beyrouth, 1964, pp. 246-247.

فحسب C.M.ARENSBERG إن الطوائف هي وحدات بنيوية تنظيمية ثقافية واجتماعية[1].
أما حسب C.A.HILLERY إن الطائفة هي جماعة يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض بشعور عميق بالمشاركة[2]. وذكر عصام سليمان نقلاً عن Quermonne Jean-Louis أن للطوائف خصوصيات تتميز بها وتعطيها طابعاً خاصاً وتبرز شخصيتها، فمنها الخصوصيات الجغرافية والتي تكون سبباً في الانعزال، ومنها الخصوصيات الإتنية والدينية والثقافية واللغوية إضافةً إلى الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، وتحمل هذه الخصوصيات الطوائف على التماسك. وأشار Tonnies أن الطائفة هي شكل من أشكال التنظيم المجتمعي، مكون من أفراد يرتبط بعضهم ببعض بتعاضد طبيعي أو فطري، تحركه أهداف مشتركة[3].

يظهر من هذه التعاريف ومن تعريف المحكمة الدولية[4] أن الطائفة تتمتع بخصائص مميزة:

- "هي جماعة منظمة لها تقاليدها، وثقافتها وبنيتها الداخلية.
- أعضاء الطائفة متحدون بروابط التعاضد ويشاركون فعلياً في حياة الجماعة.
- فكرة الطائفة تفترض وجود حيّز جغرافي محدد"[5].

إلا أن الطوائف اللبنانية تتمتع بخصوصيات مهمة ومميزة، كونها :

- مكونة من جماعات دينية، نمت تاريخياً متأثرة بعوامل عديدة، جعلتها تكتسب مناعة في مواجهة غيرها من الطوائف، وتمركزت في مناطق جغرافية محددة، وكان لها على مدى التاريخ إما انفتاح على الآخر أو مواجهات ومشاكل. وبفعل هذه العوامل تداخلت الطوائف فيما بينها على مساحة الأرض اللبنانية، ولكن بقي الحذر هو السائد بين مختلف العصبيات.
- لا تشكل قومية (باستثناء الطائفة الأرمنية) لأن معتقداتها تقوم على الدين.
- لا تتشكل من إتنية واحدة لأن جماعتها لا تنتمي إلى عرق واحد، فهي مزيج من عدة إتنيات ومذاهب كونت النسيج الطائفي عبر الزمن، بدليل أن هناك عائلات مقسمة على عدة طوائف.
- لا تشكل وحدة ثقافية مختلفة عن غيرها، بل هي متداخلة ومتأثرة بعضها بالبعض الآخر.
- ليست جماعات لغوية مختلفة لأن اللغة العربية هي لغتها الأم.
- لا تشكل طبقة اجتماعية واحدة، بل على العكس إن كل طائفة مقسمة على كل الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع اللبناني.

---

[1] Encyclopedia universalis, vol 4, p. 758.

[2] المرجع السابق، ص ٧٥٨.

[3] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، المرجع السابق، ص ٢١.

[4] أنظر صفحة ٧٥.

[5] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١٩-٢٠.

-جميعها لها امتدادات خارجية إقليمية ودولية.
-يميزها عن بعضها انتماءاتها السياسية والممارسات السياسية التي انتهجها قياديوها، فشكل الانتماء السياسي عصبية في مواجهة سياسات الآخر. ومما عزّز عصبية الطوائف إدارتها الذاتية واعتراف الدولة بها كشخص معنوي له حقوقه وله حصصه في كل شؤون الدولة.
-لا تتمتع إحداها بأكثرية، فالطوائف الثلاث الكبرى هي متقاربة، ولا واحدة منها تشكل الخمسين بالمئة من مجموع الشعب اللبناني[١].
-ليست متساوية سياسياً في مشاركتها بالسلطة بحيث تبقى الحصص الأكبر للطوائف الكبرى في السلطة الإجرائية، وفي عدد المقاعد النيابية، ولا تتمثل الطوائف الصغيرة سوى بنائب واحد في المجلس النيابي.
-ما يحدد قوتها هو مزيج من عدة خصائص منها عددي وتاريخي واقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي.
-تتسم بالتنافس السياسي داخل الطائفة الواحدة، مما يؤدي إلى نزاع على السلطة[٢].
-ومن ناحية التوزع الجغرافي، إن هناك مناطق مكونة من طائفة واحدة، وأخرى مختلطة من عدة طوائف.

وقد أنتج مجموع هذه الخصوصيات نظام حكم في لبنان مبنياً على صيغة التوافق في كل الشؤون السياسية، وجاءت المشاركة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، مما حال دون استئثار طائفة بمقدرات الحكم دون غيرها، إلا أن هذا الأمر أدى إلى تقديم الولاء الطائفي على الولاء الوطني[٣].

وقد جاء الاعتراف الرسمي بالطوائف اللبنانية في القرار الصادر عن المفوض السامي الفرنسي رقم ٦٠ ل.ر.تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣، بحيث اعترف في الملحق رقم (١) منه بسبع عشرة طائفة دينية، إحدى عشرة منها طوائف مسيحية، وخمس طوائف إسلامية، وطائفة يهودية. وأضيفت فيما بعد الطائفة القبطية الأرثوذكسية إلى الطوائف المعترف بها سابقاً بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٥٥٣ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤، ليصبح عدد الطوائف المعترف بها قانوناً ثماني عشرة طائفة.

---

[١] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢٢.

[٢] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١٢٢-١٢٥.

أنظر أيضاً :

- عصام سليمان، (شروط تجاوز التمييز الطائفي)، منشور في **النهار**، تاريخ ٢٨-٧-٢٠٠١، العدد ٢١٠١٣، ص ١٠.

[٣] عصام سليمان، (مواجهة الفساد السياسي أهم من إلغاء الطائفية السياسية)، منشور في **النهار**، تاريخ ٢٨-٧-٢٠٠٣، العدد ٢١٦٨١، ص ٩.

وجاء تقسيم الطوائف بالتالي على الشكل الآتي:

- **الطوائف الكاثوليكية**، عددها ست، وهي: الطائفة المارونية، طائفة الروم الكاثوليك الملكية، الطائفة الأرمنية الكاثوليكية، الطائفة السريانية الكاثوليكية، الطائفة الكلدانية، الطائفة اللاتينية.
- **الطوائف الأرثوذكسية**، عددها ست، وهي : الروم الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس، الأرمن الأرثوذكس، الطائفة النسطورية، الطائفة الإنجيلية، طائفة الأقباط الأرثوذكس.
- **الطوائف الإسلامية**، عددها خمس، وهي : الطائفة السنية، الطائفة الشيعية (الجعفرية)، الطائفة العلوية، الطائفة الاسماعيلية، الطائفة الدرزية.
- **الطائفة اليهودية**[١].

جاءت الديمقراطية اللبنانية شبيهة بالتركيبة الاجتماعية في البلد، فكانت "نتيجة ما يحتّمه العيش المشترك بين الجماعات الطائفية التي يتألف منها المجتمع اللبناني"[٢]. إن وجود هذا العدد غير القليل من الطوائف المختلفة والمتعايشة على أرض واحدة، ضمن حدود جغرافية محدودة نسبياً مقارنة بدول أخرى ذات بنية تعددية، جعل المجتمع "مجتمعاً تعددياً في ثقافته وحضارته ونظامه السياسي. فالتركيب الاجتماعي واضح للجميع وتعدد الأطراف فيه ليس أمراً عارضاً بل ظاهرة تاريخية عريقة، كما أن تعامل اللبنانيين مع بعضهم بعض كفئات قائم منذ قرون على أساس هذا المفهوم. وهذه الخبرة التاريخية هي التي منحت اللبنانيين المرونة والتفهم لعلاقاتهم كجماعات تعيش في حيّز اجتماعي وسياسي واحد"[٣]. ونتيجة لهذه التعددية ولمجاورة الطوائف لبعضها البعض عرّف قاموس Larousse تعبير "اللبننة" على كونها عملية تجزئة دولة، نتيجة لمواجهة بين مختلف الطوائف" . وهكذا استعمل تعبير "لبننة" في جميع العالم بمعنى تجزئة وجاء ذلك بدل تعبير بلقنة[٤].

وقد رأى البعض في هذا التوصيف توصيفاً سلبياً للواقع اللبناني. فبنتيجته فرضت الطوائف إرادتها على الدولة، وأصبحت الطائفية "عنصراً من عناصر التعاقد الوطني على الدولة"[٥]، مما جعل لبنان

---

[١] جوزف عيسى، **إشكالية التمثيل النيابي في لبنان**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص٤١.

[٢] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان**، ١٩٦٧-١٩٧٦، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

[٣] إيليا حريق، نقلاً عن كتاب مهدي عامل، **في الدولة الطائفية**، مرجع سابق، ص ١٦٠.

[4] Le petit larousse illustré, 1992, p.582.

أنظر أيضاً :

Sous la direction de Antoine Messarra, **les politiques sociales au Liban, Actes de six réunions de travail organisées par la fondation Libanaise pour la paix civile permanente entre le 28/6/1994 et le 4/2/1995** , Beyrouth, 1995, p 31.

[٥] سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

عرضةً لأحداث قوضت أمنه وسلامه وزادت من عصبياته الطائفية. وبهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية، حاول القائمون على سدة الحكم دائماً تحفيز صيغة التعايش، وذلك في خطبهم بمناسبات وطنية، حيث قال الرئيس شارل حلو "وما زال يخالجني يقين بأن المحبة هي فضيلة عند الناس، إنما هي، عندنا شرط كيان"[١]، وعبر الرئيس الياس سركيس عن ذلك بقوله "وهل يطير لبنان إلا بجناحين؟"[٢].

وقد رأى البعض الآخر في مشاركة الطوائف في الحكم ضمانة لمختلف الطوائف، وخاصيةً للبنان وميزَتِه وفرادَتِه في تعايش أبنائه على مرّ العصور، حيث بقي ملجأ ليس فقط للنصارى وإنما أيضاً للطوائف الإسلامية غير المعترف بها في الكيانات المجاورة من المنطقة. حتى قال فيه شيحا "أن ميزة لبنان أنه مجمع أقلّيات دينية مختلفة."[٣]

فكيف تبلور هذا التعايش ؟ وما كان تأثير التسويات، والتوافقات والمواثيق على البنية الديمقراطية اللبنانية؟

٣- بين الثقافة السياسية الطائفية والديمقراطية اللبنانية تسويات، فتوافق، فمواثيق

إن واقع تطور أي منتظم من المنتظمات السياسية يعكس واقع البنية المجتمعية التي نشأ فيها. لذا، فأي صيغة سياسية لا تنبثق من واقع المجتمع وتتنافى مع مضامين ثقافته، لا تحقق الاستقرار والتقدم لهذا المجتمع. "فالثقافة صورة الوطن، والثقافة السياسية نتيجة حتمية للسياسة الوطنية"[٤].

وهذا المنطق ينطبق على الوضع اللبناني، حيث أن الثقافة السياسية[٥] اللبنانية منقسمة بين الطائفة والمنطقة والعائلة، مما أدى إلى تفاقم النزاعات في مراحل عديدة، فشكلت المواثيق والتسويات

---

[١] شارل حلو، لمناسبة انتهاء مدة اضطلاعه بأعباء الرئاسة الأولى، ٢٠ أيلول ١٩٧٠، منشور في كتاب ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، مرجع سابق، ص ٤٠.

[٢] الياس سركيس، خطبة عيد الاستقلال، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٧، التلفزيون اللبناني، نشرة الأخبار، منشور في المرجع السابق، ص ٤١.

[٣] جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين**، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٤] وليد فارس، **التعددية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

[٥] للثقافة السياسية دور مهم في عملية التأهيل السياسي، بحيث أن الثقافة هي من نتاج المجتمع ومن مجموع ما مرّ به في مختلف الحقب الزمنية، "وهي ليست ثابتة بل ديناميكية متحركة قابلة للتغير والتطور لتعكس التغيرات والتطورات في المجتمع الذي تسود فيه". مرغريت الحلو، (كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٧٧.
من مظاهر هذه الثقافة: الثقافة الرعوية (parochial)، الثقافة الانقيادية أو الخاضعة (Sujestion) والثقافة المشاركة (participation). منى الباشا، **التأهيل السياسي: دراسة حقلية لطلاب المدارس في لبنان بين عمر ١٠-١٢ سنة**، رسالة دبلوم، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٩، ص ٣٧-٤١.

أساساً في التعاطي مع هذه الانقسامات للحد من مفاعيلها السلبية على الوطن وسلمه الأهلي[1]. وحيث أن التسوية مرتبطة بالثقافة السياسية وبالذاكرة الجماعية، فإما أن تبقى مستقرة في إطار قانوني، وإما أن تكون بحاجة إلى إعادة دراسة وتسويات جديدة.

فما مدى تأثير التأهيل السياسي في ثقافة اللبناني الذي يعيش في ظل التسويات والمواثيق؟ وكيف تتبلور ثقافته السياسية في هذا المجال؟

أ) مرتكزات الثقافة السياسية وثقافة التسويات والمواثيق في لبنان

ترتكز الثقافة السياسية في لبنان على أسس عائلية طائفية وعلى ثقافة مواثيق تنتج عنها عند أي انتكاسة أمنية أو سياسية. فقد مرّ لبنان بعدد كبير من التسويات والمواثيق والتي كانت تتغير حسب الظروف، وكانت بدورها تغير في التركيبة السياسية في البلد، وآخرها كان اتفاق الدوحة. وقد جاء على لسان أحد المحللين السياسيين أن "وحدة لبنان، من بين كل تشكلات المجتمع البشري المعاصرة، تفترض هذا التلازم المجتمعي: عند كل استحقاق، لا بد من تسوية..."[2].

وقد لعبت المواثيق في معظم مراحل حياة لبنان السياسية "دوراً محورياً في رسم سلوك طوائفه وسياسة دولته المشكلة منها"[3]، فقد نتجت عن تسويات وتضمنت مواضيع أساسية في الهيكلية

ومن المعلوم أن التأهيل السياسي هو مفهوم جديد في العلوم السياسية، وهو تابع للتأهيل الاجتماعي في العلوم الاجتماعية عامة. وأول من أورد كلمة تأهيل بالمعنى السيسيولوجي هو إميل دروكهايم. ويُقصَدُ بالتأهيل في علم الاجتماع أن الفرد هو ابن مجتمعه، بمعنى أنه ينطبع بعاداته وتقاليده المتوارثة... والتي تتجلى في مشاركته الاجتماعية مع بقية أفراد المجتمع. وينعكس التأهيل بدوره على مشاركته السياسية كمواطن يُعَبر عن رأيه السياسي عن طريق الاقتراع من خلال المبادئ التي يكون قد تشربها منذ نعومة أظافره. وقد وردت عبارة "التأهيل السياسي" لأول مرة كعنوان لكتاب هيمن الصادر سنة ١٩٥٩، حيث توسع مفهوم التأهيل ليشمل الناحية السياسية.

ويرتكز التأهيل على عاملين أساسيين ألا وهما الأسرة والمدرسة. فالأسرة هي مجموعة أفراد يؤلفون وحدة تهتم بمتطلبات الحياة اليومية، وتعبر عن المشاعر والذكريات التي تربط أفرادها بعضهم ببعض. وتقوم الأسرة بتأهيل الأولاد لدخول المجتمع، فتمنحهم ثقافته بكل مضمونها. وقد جعلت هذه الوظيفة من الأسرة حاملة للثقافة وناقلة لها، ومحفزة لاكتساب الأفكار والمواقف السياسية، ولها بالتالي فعالية في التأهيل الاجتماعي والسياسي، بحيث أنها الوسيلة الأولى للتأهيل، ودورها أساسي في تحديد موقف الفرد من السلطة السياسية ونظرته إليها. فللإرث العائلي والسلطة الأبوية أهمية كبرى في تبلور الأفكار السياسية. وفي لبنان تأخذ الأسرة مساحةً واسعة من التأهيل السياسي، خاصة وأن لبنان هو من البلدان المحافظة التي لا يزال أفرادها يعتمدون على التماسك الأسري في حلّ الصعاب، ولا تزال الأسرة تشكل عصب الحياة السياسية فيه، وتلعب دوراً بارزاً على الساحة الوطنية، ويتمظهر ذلك بوجود زعامات سياسية قائمة على أساسٍ أسري. منى الباشا، **دور الأهل في تحديد التفضيل الحزبي لدى الأولاد في لبنان بين ١٤-١٦ سنة**، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٥، ص ١٨١-٢٠٤.

[1] مرغريت الحلو، (كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها؟)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٧٧.

[2] جان عزيز، (زمن الخيبة آتٍ فاستعدوا)، منشور في جريدة الأخبار، الخميس ٣٠ تموز ٢٠٠٩ العدد ٨٨٢ ص ٥.

[3] أنطوان سيف، (العلاقة بين الميثاق والدستور في لبنان)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

السياسية مثل "الهوية والثوابت والصداقات والعداوات، وتركز المواقف السياسية على اعتبار هذه النصوص ظرفية، مؤقتة، عابرة... ولا يخرج اتفاق الطائف عن هذا التصنيف"[١].

ولما كانت الوحدة الوطنية في المجتمع اللبناني من القضايا الأساسية في قيام الدولة، ويعود ذلك إلى الاعتبارات الداخلية والخارجية التي يتمحور حولها الكيان اللبناني كبلد تعددي له ولاءات خارجية تتحكم بطريقة أو بأخرى بسياساته الداخلية، فلذلك اعتبرت التوافقية ركيزة أساسية من ركائز الوحدة الداخلية وفي سبيلها انتهج لبنان سياسة التسويات والمواثيق[٢]. فدولة العيش المشترك تتطلب نهجاً يتبع في مختلف المجالات الثقافية والتربوية والاقتصادية والإنمائية والدفاعية والخارجية... تصبُ جميعها في خانة التضامن الوطني بغية تحقيق الأمن والازدهار في الوطن أجمع.

وقد ذكر الياس سركيس في رسالة إلى اللبنانيين "إن الوفاق بينكم هو المدخل لكل شيء، والأساس الذي يبنى عليه كل شيء، فتذكروا أنكم أبناء وطن واحد، وأن أمنكم، وسلامكم، وتقدمكم، وازدهاركم، وقوتكم، ومستقبلكم، ومصيركم، رهن باتفاقكم، وتضامنكم، أي رهن بإرادتكم"[٣] . فالتضامن بين أبناء لبنان هو السبيل الذي يؤدي إلى وحدة البلاد ولا يتم ذلك إلا بمشاركة كافة الأطياف في إدارة شؤون الوطن، وهذه المشاركة تتطلب دائماً العودة إلى التفاوض ومن ثم التسوية"[٤].

إن تكرار تجارب التسوية في لبنان والتفاوض بدل العنف جعل من لبنان مختبراً يختزل فيه معظم أنواع التسويات نتيجة لتاريخه الطويل في هذا المجال. وقد أورد اسكندر رياشي "وبدأت التسويات الدولية للبنان بوجه صريح في عهد الأتراك. فكانت هذه التسويات الاولى المسجلة والمعروفة واقعياً بين السلطة وبين دول الغرب، التي عاش لبنان فيها سحابة أربعمائة سنة"[٥].

وتفضي التسوية إلى الميثاقية التي هي "في النظام اللبناني انعكاس لخيارات سياسية كبرى تلتقي مع التوزيع الطائفي وليس العكس"[٦].

---

[١] جوزف مايلا، (نظام الطائف أبقانا في الجمهورية الأولى)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص١٣.

أنظر أيضاً:

- Antoine Messarra, **La gouvernance d'un système consensuel**, Ibid, p 170.

[٢] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٢١٠.

[٣] الرسالة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية الياس سركيس إلى اللبنانيين، بتاريخ ٢٢-٩-١٩٧٧، وزارة الإعلام، نشرة الوكالة الوطنية للأنباء، ص ٧–٨.

[٤] سليمان تقي الدين، **المشروع اللبناني الصعب**، مرجع سابق، ص ٢٢.

[٥] اسكندر رياشي، **قبل ١٩١٨–١٩٤١ بعد ١٩٤٢–١٩٥٣**، محفوظات الجامعة الأمريكية في بيروت، ص ١١–١٣.

[٦] سليمان تقي الدين، **المشروع اللبناني الصعب**، مرجع سابق، ص ٢١.

فالثقافة الميثاقية هي نتيجة إرث تاريخي فعل فعله على مرّ الزمن في تلاقي مختلف العائلات الروحية وقد قال فيه البطريرك صفير: "إن الميثاق بين الطوائف اللبنانية هو في جوهره فعل إرادة وحرية في آن. إنه تجسيد لقيم روحية متفاعلة، ومسألة تنمية وترقية للإنسان اللبناني العربي المشرقي، وليس مجرد تسوية ثنائية كما يتوهم البعض... فلبنان ليس ميثاقاً ثنائياً بين مسلمين ومسيحيين، بل ميثاق أقليات حضارية تقمّصت في طوائف بشرية... لقد التزمته الطوائف اللبنانية يوم هربت إلى هنا... الميثاق جزء من داخل ضمائرها..."[1]

وكانت الحاجة للمواثيق دائمة وملحّة في السياسة اللبنانية، حيث كانت المواثيق تفعل فعلها في مراحل آنية فقط، فكان لا بد من إعادة إنتاج مواثيق جديدة لأن السابقة منها لم تُحتَرَم، والأزمات دائمة الظهور. ومن أسباب إعاقة تنفيذ المواثيق وتكرار المحاولة في إنتاج التسويات المتلاحقة على الصعيد الوطني:

- سوء تطبيق الطبقة السياسية لمبادئها (أكان في ميثاق ١٩٤٣ أو ميثاق الوفاق الوطني).
- غياب العمل الواعي والجاد لبناء الدولة القادرة على إحلال التنمية المتوازنة.
- الافتقار إلى النيّة في إصلاح القوانين لتعزيز المشاركة الحقيقية للشعب في العملية السياسية (وبخاصة قانون الانتخاب). هذا بالإضافة إلى شبكة الزبائنية والمحسوبية داخل الطوائف وإطاحتها بمبدأ المساواة في الفرص بين أبناء الطائفة الواحدة[2].
- وجود ثقافة سياسية مبنية على التوازن، واعتبار أن التسوية السياسية هي دليل جمود وأسلوب تجميد، وحلّ وسط بين مختلف الأفرقاء، مما أنتج نظرة سلبية بحقها[3].
- إنتهاج ثقافة الضحية من قبل المواطن اللبناني لعب دوراً مهماً في نبذ المواثيق المعقودة وإعادة إنتاجها على ضوء معطيات جديدة. وهذه الثقافة كانت نتيجة البحث الدائم من قبل المواطن اللبناني عن من يلومه ويلقي على عاتقه تبعات السلبيات في الشؤون السياسية المعطلة.
- كون اللبناني على درجة عالية من التسيس، نتيجة التبعية للزعامات الداخلية ومرجعياتها الخارجية.

أسهمت كل هذه العوامل في نقض المواثيق المعقودة والتفتيش عن غيرها. وقد جرى استطلاع للرأي بعد توقيع اتفاق الدوحة على عينة من ٢٤٠٠ مواطن من قبل (LOAC) أظهر أن أكثر من نصف المستطلعين لا يتوقعون أن يحترم القادة اللبنانيون اتفاق الدوحة دون رقابة خارجية[4].

---

[1] مواقف، (رسالة صفير وموقف جعجع)، منشور في **جريدة الأخبار**، الثلاثاء ٩ شباط ٢٠١٠، العدد ١٠٤٠، ص ٢١.

[2] مرغريت الحلو، **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٨١.

[3] ناصيف نصّار، **نحو مجتمع جديد- مقومات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥، ص ١١١.

[4] مرغريت الحلو، **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٨٢.

ب) الديمقراطية اللبنانية وثقافة المواثيق

وهكذا اعتمدت التسويات والتوافقات والمواثيق على ثقافة اللبناني التفاوضية، في ظل التعايش القائم بين مختلف الطوائف لدرء المخاطر عنها ولحصولها على أفضل الممكن من المشاركة السياسية على الساحة الوطنية. وفعلت هذه الثقافة فعلها وأثرت في نوعية الديمقراطية اللبنانية وخصتها بخاصية الميثاقية التوافقية لحكم البلاد.

فكيف برزت ديمقراطية المشاركة في ظل التوافق بخاصيتها التي طبعت لبنان بطابعها الخاص؟

لقد تأكدت الثوابت التاريخية في لبنان من خلال المواثيق إلى جانب الدستور، وقد أثرت الثقافة المعيوشة من خلال الممارسة السياسية في التأكيد على استقلال لبنان وعروبته وعلى نظامه الديمقراطي في مجتمع متعدد الأديان. ولعبت الديمقراطية في لبنان دوراً خاصاً بين مختلف الطوائف، فأرست المساواة والوحدة الوطنية بين أفراد الشعب، ولعبت التسويات والمواثيق دوراً رائداً في الحفاظ على روح الديمقراطية وعلى الشرعية، وذلك عن طريق تمثيل مختلف الأطياف في الحكم وإعطائها حرية التصرف في شؤونها الداخلية.

لقد وصف رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان الديمقراطية في لبنان بالديمقراطية الميثاقية (التي تولى الحكم على أساسها)، بقوله "نظامنا كما نص عليه الطائف ميثاقي، واتفقنا على أن يكون كذلك، المناصفة بين المسيحيين والمسلمين أحد وجوه الديمقراطية الميثاقية التي نعيش في ظلها، وتمثل دعماً رئيسياً لوحدتنا الوطنية. أنا لا أتحدث عن ديمقراطية توافقية، ولا عن ديمقراطية عددية، بل عن ديمقراطية ميثاقية ألحَحتُ عليها في عدد من خطبي عندما تكلمت مراراً عن الشرعية الميثاقية. نصت عليها الفقرة "ي" من مقدمة الدستور عندما نزعت الشرعية عن أي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك... الميثاقية هي روح الدستور"[1]. لقد ولدت الحرية في لبنان وتمخضت عن الديمقراطية نتيجة عقود من النضال في ظل المجتمع المتعدد الطوائف، وكانت نتيجة قبول متبادل من الطوائف بالعيش جنباً إلى جنب على أرض واحدة وحملت على مدى التاريخ خصائص المجتمع الذي يؤكد على صيغة العيش المشترك في ظل الحريات العامة، لذلك جاءت الديمقراطية في لبنان مركبة بين الميثاقية والتوافقية والتي تشبه تركيبته الاجتماعية وثقافته السياسية في ظل التعددية[2]. وقد فسّر ريمون آرون قيام الديمقراطية بقوله إن الديمقراطية لا تقوم على الشرعية وحدها بل وعلى مغزى

[1] نقولا ناصيف، (الرئيس سليمان، قريباً جداً أوقع والحريري حكومة ميثاقية)، منشور في **جريدة الأخبار**، الخميس ٢٩ تشرين الأول، ٢٠٠٩، العدد ٩٥٩، ص ٢ .

[2] محمد شيّا، (لماذا تبدو دولة الطوائف عصية على التغير؟)، منشور في **جريدة النهار**، الجمعة ١٦ نيسان ٢٠١٠، العدد ٢٤٠١٧، ص ٩.

التسوية أيضاً الذي يعني الاعتراف بالشرعية الجزئية لذرائع الآخرين وإيجاد حل مقبول من الجميع، وفي النهاية فإن حسن سير الأنظمة التعددية رهن بحسن استعمال التسوية[1].

إن اعتماد النظام الديمقراطي في لبنان هو إذاً أمرٌ معترف به ومنتهج من قبل الجميع، ولكن كيف تتبلور خصائص الديمقراطية اللبنانية عند التطبيق؟ وأين هي من الديمقراطية التوافقية حسب تعريف ليبهارت؟

ثانياً : الديمقراطية التوافقية رهنٌ بخصوصية التطبيق

١- الديمقراطية التوافقية حسب ليبهارت ضمانة للتعايش في المجتمعات التعددية

تعتبر الديمقراطية من الأنظمة السياسية الأكثر تطوراً على صعيد الحكم، فهي "تهدف إلى ضمان الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والحقوق لجميع الأفراد على شتى انتماءاتهم"[2]. إلا أن ممارسة الديمقراطية قد تختلف بين نظام وآخر، فهي لا تقوم على نموذج واحد صالح للتطبيق في جميع الدول، وذلك بسبب الاختلاف بين المجتمعات المتعددة، نتيجة ظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية... ويجعل هذا الاختلاف من التوافقية في المجتمعات التعددية وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى الديمقراطية، وذلك بتحقيقها العدالة والمساواة بين مختلف المواطنين، ومشاركة مختلف الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض في الحكم، ووضع ضوابط على مستوى التشريعات تسعى لإحلال السلام والعيش المشترك. ولكي تحقق التوافقية غايتها، على النخب القائمة على الحكم معرفة معنى التوافق، وإلا قوضت نفسها واتجهت نحو الفوضى. فنجاح التوافقية يتوقف على مقدرتها في تحقيق الوحدة في المجتمع المتعدد، والقبول بالآخر، والعيش والتفاعل معه على أسس العدالة والمساواة، وضمان بناء الدولة الموحدة الضامنة لمختلف الحقوق دون تمييز[3]. ومما يدعم الوحدة الوطنية في هذه المجتمعات هو حل مختلف المشاكل عن طريق المفاوضات والحوار[4].

واعتبر أنطوان مسّرة أن نظرية التوافقية ليست مستوردة بل أصيلة، حيث اتُخِذَ لبنان أساساً لبنائها وإغنائها، وأن التوافقية هي بنية دستورية تؤسس لقاعدة الأكثرية المعتمدة في المادة ٦٥ من

---

[1] Remond Aaron, **Démocratie et totalitarisme**, Gallimar, France, 1965, pp. 85-87.

[2] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية**، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[3] المرجع السابق، ص ٢١٠-٢١١.

[4] Kai Uwe Van Hassel, **Les systèmes consensuels de gouvernement, Documentation fondamentale ; 1961- 2007**, classée et colligée par Antoine Messarra, Volume 3/3, Libraire Orientale, Beyrouth, 2008, p 192.

الدستور اللبناني المعدل سنة ١٩٩٠[١]. أما Lehmbruch Gerhard فقد عرّف الديمقراطية التوافقية " بأنها استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية"[٢].

فالديمقراطية التوافقية ليست هدفاً بحد ذاته، بل تعتبر مرحلة انتقالية للوصول إلى الديمقراطية الكاملة، لأن التحجر فيها وفي كل نظام يحمل في أصوله بذور فساده، يمكن أن يؤدي إلى :

"- ضعف وغياب المعارضة الفعالة.
- التحجر والبطء في اتخاذ القرارات .
- التطبيق المبالغ به لقاعدة الكوتا.
- ضعف سلطة الدولة.
- التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.
- التبني الطائفي pillarisation مع ديكتاتورية نخبة قممية أو أقطاب أو ديكتاتورية أقلّية"[٣].

وقد اعتُمِدَت الديمقراطية التوافقية في الدول الأوروبية بغاية:
- استقرار صيغة الحكم والحكومات.
- نجاة ونجاح مؤسسات الحكم التشاركية.
- تجنب العنف.
- وحدة المجتمع في تعدديته والمحافظة على وحدة الدولة.

أ) الديمقراطية التوافقية لدى آرنت ليبهارت

تعددت الأنظمة التوافقية، وجاءت دراسات آرنت ليبهارت في العلوم السياسية المقارنة لتضع أسس الديمقراطية التوافقية لتصبح معه مادة ممنهجة قابلة للدراسة. فما هي نظرية آرنت ليبهارت، وما مدى مطابقتها مع خصوصية التوافقية اللبنانية؟ ما مدى قدرتها على تأطير الممارسات الطائفية

---

[١] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ٣٠.

[٢] Gerhard Lehmbruch نقلاً عن : آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٧.

[3] Antoine Messarra, **Les systèmes consensuels de gouvernement, documentation fondamentale 1967-2006**, classée et colligée par Antoine Messarra, volume 2/2, Librairie Orientale, 2007, p.12.

- أنظر ايضاً : أنطوان مسرّة، (فصل السلطات في الأنظمة البرلمانية المركبة)، **جريدة النهار**، الاربعاء ٢٢ تموز ٢٠٠٩، العدد ٢٣٧٦٢، ص ٩.

التي تؤدي في لبنان إلى "عدم تطبيق أو تكريس مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون وأمام تكافؤ الفرص من ثم عدم قيام المؤسسات الديمقراطية الصحيحة وعدم تمكن الدولة من محاسبة الفساد".[١] ؟

لقد تم تعريف الديمقراطية التوافقية من قبل آرنت ليبهارت بناءً على أربع خصائص، تعتبر من أهم المميزات التي تستند إليها أي ديمقراطية توافقية في عصرنا الحاضر:

- الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال متنوعة، منها حكومة إئتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس "موسع" أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو إئتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي.
- الفيتو المتبادل أو حكم "الأغلبية المتراضية" التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية. ويقول ليبهارت عن الفيتو المتبادل أنه "كان أصلاً أساساً، وإن كان غير مدون، من أصول النظام السياسي"[٢].
- النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة.
- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة[٣]. فقد أورد ليبهارت على لسان ليونارد بايندر "إن النظام لن يتدخل في مجال العلاقات الاجتماعية الداخلية للطائفة"[٤]. فكل طائفة تدير شؤونها الداخلية الخاصة كالعلم، والزواج، والطلاق، والإرث.

ويتعرض آرنت ليبهارت لبعض مخاطر الديمقراطية عند التطبيق، خاصةً عندما تنزع الأقليات إلى الإستقلال القطاعي، فتهدد عندها الدولة في وحدتها وفي مقوماتها المركزية[٥]، وتؤدي إلى نزاعات دائمة بين مختلف الطوائف بسبب التمسك بخصوصياتها والحفاظ على مكاسبها، وإلى التأثر بالامتداد الخارجي لعصبياتها، مما يجعل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية أكبر. كما وأن

---

[١] حسن الزين، (أزمة الديمقراطية "التوافقية": بين الشخص والمؤسسة!)، منشور في **جريدة النهار**، تاريخ ٢٧-١١-٢٠٠٧، العدد ٢٣١٩٢، ص ٩.

[٢] حسن كريم، (التعددية الثقافية والسياسية و تكوين الدولة في لبنان) منشور في **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة،** لبنان والعراق، مرجع سابق ١٩.

[٣] آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٤٧.

[٤] المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

[٥] خالد غزال، (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لآرنت ليبهارت، أبغض الحلال)، منشور في **جريدة النهار**، تاريخ ٢٢-١٢- ٢٠٠٧، العدد ٢٣٢١٥، ص ١٨.

غياب المحاسبة والمساءلة بين النخب المُشَكِّلة للائتلاف يغذي المحاصصة والانتفاع بدل الممارسة الديمقراطية، ويضيع حقوق الأفراد في ظل التركيز على حقوق الجماعات، فيغيب الإحساس بالهوية الوطنية[١].

وقد وصف ليبهارت النظام اللبناني بالديمقراطي التوافقي، كون لبنان بلد تعددي يحتوي على عدد كبير من الطوائف الدينية القائمة بذاتها. وحسب قوله، يمكن "تشبيه الطوائف اللبنانية بالفئات الدينية – الأيديولوجية في الديمقراطيات التوافقية الأوروبية"[٢]. ويَعتَبِرُ لبنان ديمقراطية توافقية منذ استقلاله سنة ١٩٤٣، حيث قام الحكم فيه في تلك الفترة على ائتلاف واسع لرؤساء السلطات الثلاث: رئيس ماروني للجمهورية، رئيس سني للحكومة، ورئيس شيعي لمجلس النواب. وانعكس عدد أعضاء الطوائف على بقية المناصب، كما وكانت تتمثل جميع الطوائف نسبياً في الحكومة، لتشكل حكومة إئتلاف واسع. واعتَبَرَ أن "الوسائل المعتمدة في انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان لا تنتمي إلى أنظمة التمثيل النسبي المألوفة، غير أنها كانت نسبية من حيث المفعول"[٣]، حيث أن انتخاب رئيس الجمهورية الماروني لم يكن يخضع للتنافس بين مختلف الطوائف، فالأكثرية البرلمانية كانت تنتخبه بشكل تلقائي. وكذلك بالنسبة للانتخابات النيابية، فإنها كانت تجري "وفقاً للتعددية ونظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية"[٤].

ب) مقدرة الديمقراطية التوافقية عند التطبيق

يتوقف نجاح الديمقراطية التوافقية على حسن التطبيق، وهذا يتطلب وجود تعاون وثيق بين قادة القطاعات، والتغلب على الاصطفافات الحادة بين هذه القطاعات، والاتجاه "للانخراط في الجهود التعاونية مع قادة القطاعات الأخرى بروحية الاعتدال والحلول الوسط، مع الاحتفاظ بولاء اتباعهم ودعمهم"[٥]، وحمل أتباعهم على مجاراتهم في التسامح والانفتاح على الآخر، حيث أن للقيادة الدور الأكبر في اعتماد التوافق. وتتطلب الديمقراطية التوافقية "توازناً متعدداً للقوى، صغر حجم البلد، ولاءات غالبة، عزلاً قطاعياً، تقاليد سابقة في مجال التوافق بين النخبة، وجود انقسامات متقاطعة، وإن كانت ضعيفة وملتبسة"[٦]. وعلى الصيغة التوافقية أن لا تكون ثابتة ونهائية، بل قابلة للتطوير

---

[١] حسن كريم، المرجع السابق، ص ٢٢.

[٢] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ٢٢٥.

[٣] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

[٤] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

[٥] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ٨٧.

[٦] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ٨٩.

ومرنة للوصول إلى ديمقراطية مدنية قائمة على المساواة بين المواطنين جميعاً. فتصبح المساكنة زواج عقل يفرضه العيش المشترك، ليتطور بعدها ويصبح هذا الزواج زواج حب[١]. فتشكل حينها الممارسة الصحيحة للديمقراطية ضمانة لحماية الأقليات المؤمنة في ظلها من ضياع هوياتها الثقافية، مما يؤدي إلى تخطي المشاكل.

وقد أتى إتفاق الطائف في لبنان كترجمة عملية لمفهوم الديمقراطية التوافقية التي تكلم عنها ليبهارت، حيث توطدت أسسها مع بنود الطائف والتعديلات اللاحقة به، والتي وردت ضمنياً في الدستور في المادة ١٧ منه وفي المادة ٦٥ الجديدة. فيقول ألبير منصور "إن أهم إنجاز إصلاحي جاء به الطائف هو تقرير صيغة الحكم الجماعية على قاعدة المشاركة والعدد"[٢]. كما جاء مع زهير شكر أن المادتين ٦٥ و ٦٩ من الدستور تتوافقان مع مفهوم الحكم في لبنان خلال المرحلة الانتقالية كونه يجب أن يكون مبدئياً بالتوافق...[٣] وقال الرئيس حسين الحسيني، وهو من واضعي اتفاق الطائف، أن الطائف نقل سلطة القرار من يد الفرد الواحد إلى هيئة جماعية حيث تتم من خلال مشاركة جميع الطوائف والفئات اللبنانية في صنع القرار[٤]. هكذا فقد تأمنت مع الطائف الركيزة الأولى للديمقراطية التوافقية ولو جاءت ضمنية في الدستور، حيث أصبح الحكم ائتلافياً على قاعدة ميثاق العيش المشترك. كما وتأمنت الركيزة الثانية ضمنياً، حيث أصبح الفيتو المتبادل من صلب السياسة في لبنان من خلال ضمان الثلث المعطل عند تأليف الحكومات.

إلا أنه في الواقع، وإن أمن اتفاق الطائف احترام قواعد الديمقراطية التوافقية من خلال المشاركة العادلة في الحكم، استُعمِلَ منقوصاً عند التطبيق وتسبب بشلل عمل المؤسسات[٥]، حيث أدت التعديلات التي تضمنها إلى صعوبة التقرير في مختلف الشؤون. وقد تضاعفت التعقيدات مع إقرار الثلث الضامن للمعارضة في اتفاق الدوحة. فقال عصام سليمان "إن الممارسات السياسية منذ اتفاق الطائف، أدت إلى خروج الديمقراطية التوافقية عن مسارها الصحيح"[٦]. وبدأ أنطوان مسرة، الباحث في شؤون الديمقراطية التوافقية، باستعمال تعابير كالأنظمة البرلمانية المركبة، أو الأنظمة المشاركة، أو الأنظمة الإعلامية بدل تعبير الديمقراطية التوافقية، ليس لعدم صحتها، بل لعدم استعمالها الصحيح وتوخي النتائج المرجوة منها،

---

[1] Théodor Hanf et Antoine Messarra, **Les systèmes consensuels de gouvernement, Documentaion fondamentale 1969-1986**, clasée et colligée par Anotine Messarra, Volume 1/3, Librairie Oriental, 2007, p 24.

[٢] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص ٨٨.

[٣] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ٧٣٤.

[٤] حسين الحسيني، **مجلة الحياة النيابية**، حزيران ٢٠٠٠، المجلد ٣٥، ص٢.

[٥] ألبير منصور، **لبنان بين ردة وريادة**، مرجع سابق، ص ١٠٩.

[٦] عصام سليمان، (أي نظام انتخابي يؤدي إلى تعددية ضمن الطائفة الواحدة)، منشور في **جريدة النهار**، تاريخ ١١-٧-٢٠٠٨، العدد ٢٣٤٠٦. ص ٩.

لأنها برأيه أصبحت في لبنان مرادفة للتعطيل، وخاصة تعطيل المؤسسات الحكومية على أساس التوافق أولاً، كما و"ألغت مفهوم التصويت وسريته" وجعلت " الحوار سائب" خارج المؤسسات[١]. الأمر الذي جعل الآراء تكثر حول نجاح آلية وعمل الديمقراطية التوافقية في المحافظة على العيش المشترك، فمنهم من أكد على ضرورة وجودها، ومنهم من أنكر هذه الضرورة وبدأ يحملها مساوئ الحكم. ففي حين اعتبر حزب الله أنه مادام النظام السياسي يقوم على أسس طائفية، تبقى الديمقراطية التوافقية القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر العيش المشترك[٢]، اعتبر البطريرك الماروني صفير أنه يجب الانتهاء من الديمقراطية التوافقية على اعتبار أن هذا النمط من الحكم يؤدي إلى تعطيل المؤسسات. وبالتالي إلى عدم الشعور بالأمان نتيجة ارتباط الهدوء الداخلي بالهدوء الإقليمي وبالحوار الذي يجري خارج الدولة اللبنانية[٣]، وكذلك السيد محمد حسين فضل الله الذي اعتبر أن على اللبنانيين أن يواصلوا دفع الأثمان لحساب نظام المحاصصة الذي يواصل انتصاراته على الناس في الداخل من خلال الحراسة المؤمنة له من الخارج[٤]. ويظهر بالتالي من آراء هذه المراجع الدينية الأساسية أن "النظام السياسي اللبناني التوافقي، قابل للتطور في اتجاه تجاوز التمييز الطائفي وتالياً للحالة الطائفية، كما أنه قابل للتحول في اتجاه تجذير العصبيات الطائفية وتعميق التمييز الطائفي، وكل ذلك رهن بطبيعة القوى السياسية التي تتولى السلطة، ونمط ممارستها"[٥].

وعلى ضوء هذا الواقع، يطرح السؤال نفسه، إلى متى تبقى التوازنات أساساً في استقرار الدولة ؟ وإلى أي مدى ستبقى متحكمة بنوعية الديمقراطية اللبنانية وحسن استعمالها؟

٢- إدارة التنوع والتوازنات وسيلة لضمان التوافق وعدم الاستئثار بالسلطة

إن التوازن السياسي هو ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية في المجتمعات التعددية، حيث أنه يحول دون الاستبداد والهيمنة ودون الاستئثار بالسلطة من قبل قطب واحد. فتُعَبر مختلف الأطياف من خلاله عن نفسها، وتتساوى بعضها مع بعض، الأمر الذي يوطد دعائم الديمقراطية بما تحمله من معاني

---

[١] رلى مخايل، (الديمقراطية التوافقية كما تطرح في لبنان اليوم)، منشور في **جريدة النهار**، تاريخ ٢٥-٠٣-٢٠٠٩، العدد ٢٣٣٠١ ، ص ١٣.

[٢] حزب الله، (الديمقراطية التوافقية... بانتظار إلغاء الطائفية السياسية)، منشور في **جريدة الاخبار**، الثلاثاء ١ كانون الأول ٢٠٠٩ العدد ٩٨٥، ص ٢.

[٣] نادر فوز، (حرب المرجعيات : سيد بكركي منزعج من مآل الأمور)، منشور في **جريدة الأخبار**، الجمعة ١٩ حزيران ٢٠٠٩، العدد ٨٤٨، ص ٥.

[٤] فضل الله، (المحاصصة تواصل انتصاراتها)، منشور في **جريدة الأخبار**، الاربعاء ١ تموز ٢٠٠٩، العدد ٨٥٨، ص ٧.

[٥] عصام سليمان، (شروط تجاوز التمييز الطائفي)، منشور في **جريدة النهار**، تاريخ ٢٨-٧-٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٠.

الحريـة والمسـاواة. كمـا ويتـيح المجـال لتـوازن مـوازين القـوى بمـا يضـمن الاسـتقرار السياسـي والأمنـي. "والتوازن السياسي ينطوي عموماً على توازن اجتماعي– اقتصادي، نظراً إلى العلاقة الوطيدة بين ما هو اجتماعي واقتصادي وما هو سياسي"[١].

ويعتبر عصام سليمان أن للتوازنات السياسية مستويين، أحدهما على مستوى المجتمع، والآخر علـى مسـتوى المؤسسـات الدسـتورية. فللبنيـة المجتمعيـة، بمـا تضـمنه مـن عناصـر ديمغرافيـة وثقافيـة واجتماعية واقتصادية وتاريخية وجغرافية، دور مهم في تحديد التوازنات وذلك حسب وزنها المُقرِّر على الارض. أما من ناحية المؤسسات الدستورية فدورها مهم جداً في الحفاظ على التوازنات، حيث تعبر الدولة ومؤسساتها عن واقع المجتمع لذلك يجب أن تترجم التوازنات على مستوى المجتمع في قواعد ومؤسسات دستورية تضمن المساواة والعدالة[٢].

تظهر الديمقراطية التوافقية، المعروفة في المجتمعات التعددية، في مجتمع تتوازن فيه القوى بين عدة قطاعات، وتنجح أكثر في هكذا مجتمع منه في مجتمع يقوم على توازن ثنائي القطاعات أو مجتمع يهيمن فيه قطاع واحد على بقية القطاعات، لأنه إذا سيطرت أكثرية واحدة فإنها ستحاول السيطرة بدلاً من التعاون مع الأقلية المنافسة. وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع ذات قطاعين بحيث سيحاول كل قطاع اكتساب أكثرية تمكنه من السيطرة.

وقد اعتبر ليبهارت أن مفهوم توازن القوى المتعددة يتضمن عنصرين منفصلين، أولهما توازن أو شبه توازن بين القطاعات، وثانيهما وجود ثلاث قطاعات على الأقل، وهذان العنصران يعنيان أن كل القطاعات أقليات. وتنجح الديمقراطية التوافقية في مجتمع يحتوي على ثلاث أو أربع قطاعات أكثر منه في مجتمع مقسم إلى عدد كبير من القطاعات، ويعود ذلك إلى أن التعاون بين الجماعات يصبح أصعب مع تزايد عدد المشاركين في المفاوضات. فكثرة الجماعات قد تؤثر في المركز إذا كان ائتلافاً واحداً، ويكون الائتلاف أكثر فعالية إذا استطاع أن يعمل عمل الوسيط غير المنحاز، إضافة إلى مهامه في التفاوض والمساومة. وقد تنتج سلبيات في حال كثرة القطاعات، لأن العدد الكبير يمكن أن يعرقل العمل عند تداخل عدة آراء غير منسجمة[٣]. كما وتؤثر الطريقة التي تتقاطع فيها الانقسامات على مدى نجاح الديمقراطية التوافقية، حيث للأعداد وأحجام القطاعات أهمية في توازن القوى بينها. فنوعية التقاطع الواقع بينها لها تأثير على المشاعر المتبادلة بين هذه القطاعات، مما ينعكس على المواقف والأفعال الناتجة عن هذه المشاعر[٤]. ويعتمد اعتدال المواقف بين القطاعات على مدى تقاطعها وبُعد مواقفها بعضها عن

---

[١] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية**، مرجع سابق، ص ٩٩.

[٢] المرجع السابق، ص ٩٩–١٠٠.

[٣] آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، مرجع سابق، ص ٩١–٩٣.

[٤] المرجع السابق، ص ١١٩.

البعض، وعلى حدة انقساماتها، "فتقاطع الانقسامات المتساوية الحِدَّة ربما أفضى إلى تَكَوّن عدد من المجموعات المتنافرة التي يصبح التعاون فيما بينها عسيراً للغاية"[1].

ويورد ليبهارت على لسان دال أن للتقاطع في حالة كهذه مفعولاً تفكيكياً، فالتأثيرات التوحيدية لا يمكن أن تأخذ مجراها حتى لو كان الشعور بكافة الانقسامات متساوياً في الحدّة. فالانقسامات المتقاطعة لا تشجع التساهل والتسامح إلا إذا كانت بعض الانقسامات أقل أهمية من بعضها الآخر[2]. ويرى شاشنايدر أن الصراع والانقسامات المتفاوتة في الحدة تستتبع نظاماً من السيطرة على الصراعات وإخضاعها، كما تستتبع عملية لا تقضي بالتقسيم، ثم التقسيم، ثم التقسيم إلى ما لا نهاية، بل بالتقسيم والتوحيد ضمن العملية نفسها[3]. تلعب الانقسامات المتقاطعة دوراً أساسياً في الديمقراطية التوافقية ولكنها ليست الشرط الضروري في الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية، وتختلف فعاليتها بقدر ما تكون هذه الانقسامات متساوية. ونجاح الديمقراطية التوافقية في هكذا نوع من الانقسامات هو في "كونه يخلق مجتمعاً متعدد القطاعات. فإذا كان معنى هذا قيام حالة كلها أقليات وعدم وجود الكثير من القطاعات بدلاً من حالة استقطاب بين قطبين، فلذلك تأثير مؤاتٍ. وإذا كان معنى هذا وجود مجتمع مجزأ جداً، فلذلك تأثير غير مؤاتٍ"[4]. كما ويرى ليبهارت أن الحدود الواضحة بين قطاعات المجتمع التعددي تمتاز بالحد من الصلات المتبادلة والحد تالياً من فرص اندلاع الصدام الفعلي انطلاقاً من التناقضات المحتملة الحاضرة أبداً. ويرى كونسي رايت أنه "من الجائز للأيديولوجيات المقبولة عند جماعات مختلفة أن تتناقض من دون أن تولد توتراً"[5]. ويرى دايفيد أيستون أيضاً في هذا المجال أن أفضل السبل لتحقيق نظام مستقر ومتكامل قد لا تكمن في بذل الجهود لفرض التجانس على نظام مفتت، "فقد يتم التوصل إلى نجاح أكبر عبر خطوات تفضي إلى تطوير إحساس أعمق بالوعي والتجاوب المتبادلين بين وحدات ثقافية مكبلة"[6]. أما كارل دويتش فيعبر عن الموضوع بقوله بأنه لا بد من إقامة توازن بين المعاملات

---

[1] المرجع السابق، ص ١٢٧.

[2] نقلاً عن ليبهارت، المرجع السابق، ص ٢٧. Dahl, **political oppositions**, p 378.

[3] نقلاً عن ليبهارت، المرجع السابق، ص ١٢٨.

- E.E Schattschneider, The semisovereign people: A Realist's view Democracy in America (New York ; Halt, Renehart and Winston, 1960) pp. 67-68.

[4] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ١٢٨.

[5] نقلاً عن ليبهارت، المرجع السابق، ص ١٣٨.

- Quincy wright "The nature of conflict", Western Political, quarterly 4, n.2, June 1951, p 196.

[6] المرجع السابق، ص ١٣٨.

- David Easton, A systems Analysis of political life, New York, Wiley, 1965, p 250.

والتكامل لأن كمية فرص الصراع العنيف الممكن تتزايد مع حجم المعاملات المتبادلة واتساعها[١]. ويذكر ليبهارت أن أفضل ظرف لنجاح الديمقراطية التوافقية – ومن خلال دراسته للحالات المختلفة في هذا المجال– هو توازن القوى بين الفئات، ويضيف "إذا كان توازن القوى المحلية غير مؤات فمن الممكن أن يتحسن بقوى خارجية تصحح توازنه في بعض الحالات القليلة"[٢]. ويورد أيضاً بالنسبة للبنان أنه هناك توازن مؤات ومن دون سيطرة اية أكثرية.

وفي لبنان، البناء الديمقراطي يقوم على التوافق على أساس التوازن الطائفي، و"فكرة التوازن الطائفي هي حقيقة أساسية تنبع من الواقع، وتنطبق عليه، وتتخذ الصفة الدستورية بالتوافق الوطني. وهذا التوافق، ضمنياً كان أو مكتوباً، يشكل في ضمير الوطن قاعدة أساسية، يرتكز عليها كيان الوطن، ويتوقف عليها مصير بقائه واستقراره"[٣]. يتألف لبنان من ثماني عشرة طائفة معترف بها رسمياً، وكلها أقليات. وتتوزع الطوائف حسب حجمها العددي إلى ثلاث أقليات كبرى (مارونية، سنية، شيعية) وأقليات صغرى (روم أرثوذكس، روم كاثوليك، دروز ، وأرمن) والطوائف الأخرى الأصغر عدداً.

ويتعرض الكيان اللبناني في ظل هذه التركيبة إلى مخاوف دائمة من قبل الطوائف، مخاوف من عدم المساواة، ومن تعطيل القرارات، مما يؤدي إلى مشاكل دائمة تحيط بالكيان وتزيد من التدخل الخارجي لتعديل القوى القائمة. وتبرز المشكلة أيضاً عند توزيع المناصب في حال عدم التوازن بين الطوائف. فإذا اعتبرت المقاعد النيابية متساوية بين الطوائف مع تخصيص العدد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً بين بقية الطوائف، تظهر المعضلة جلياً عند تشكيل الحكومات، حتى التوافقية منها، بسبب التمايز بين المراكز الحكومية، ويتم تصحيح الغبن وتأمين التوازن في كل مرة بإعطاء المجموعة المغبونة أفضلية في مجال آخر. ويكون للتفاوض الأولوية في مجال فرض التوازن بين الأفرقاء[٤]. كما وتتجلى المشكلة في صلاحيات الرئاسات الأولى، حيث تتفاوت السلطة بين رئاسة الجمهورية المارونية ورئاسة مجلس الوزراء السنية، فيجري "السعي إلى معادلتها بفضل تقنيات قانونية هي كتربيع الدائرة"[٥]، منها:

---

[١] المرجع السابق، ص ١٣٩.

- Karl Deutsch, Political Community at International level, garden city, N.Y; Doubleday, 1954, p. 39.

[٢] آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

[٣] حسن القواس، (قواعد العمل الديمقراطي)، **من الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل،** منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٥. ص ٤٧.

[٤] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني،** مرجع سابق، ص ١٠٨.

[٥] المرجع السابق، ص ١٠٨.

- نظام السقوف: وقد طبق مع ميثاق ١٩٤٣ ومن خلال المادة ٩٥ من الدستور بشكل جامد، بحيث اعتبرت المراكز الموزعة على الطوائف كضمانات لهويتها.
- نظام المشبك أو المحاصصة: وتعود التسمية إلى حلوى المشبك، بحيث تضاف مراكز وسلطات وتسلخ أخرى حفاظاً على توازن الطوائف وإرضائها، فتضاف شبكات جديدة على المشبك القديم لتقويم الخلل الحاصل لطائفة معينة.
- مشاركة منفتحة مع بعض الضوابط، يطبق معها نظام يجمع بين الأنماط التنافسية والتعاونية ويقوم على التعاون بين المجموعات، بحيث تتساوى الحصص. ويتجلى هذا النظام في الانتخابات البلدية والمجالس النقابية، بحيث يتم تبادل الرئاسات تلقائياً نتيجة الاتفاق بين الأطراف[١].

إن اعتماد سياسات عدة مؤدية إلى التوافق من خلال تعديل الموازين هو غاية ونتيجة الديمقراطية التوافقية، خاصة أن دور السياسة هو أن "تعنى في الدرجة الأولى بتوازن القوى اللازمة للاستقرار وللتمكن من أخذ القرار فيما يتعلق بالشؤون العامة وتدبيرها ورعاية مصالح المواطنين في إطار المصالح العامة والأنماط المعيارية المرعية"[٢]. فالتوازن السياسي هو من الأسس الضرورية في الديمقراطية التوافقية. "فالتوازن بين قوى وتيارات سياسية متنوعة يحول دون هيمنة قوة أو تيار سياسي واحد، ويقف حاجزاً منيعاً بوجه التسلط واغتصاب حقوق وحريات المواطنين، فالتوازن السياسي هو شرط من شروط نشوء الديمقراطية ونموّها، وضرورة لاستمرارها"[٣].

ولقد كان التوازن الطائفي في أساس قيام الجمهورية اللبنانية، وفيما سمي الجمهورية الأولى، وحكم هذا التوازن ميثاق ١٩٤٣، وتجلى في اتفاق الطائف الذي حاول "التوفيق بين ضرورة تطوير النظام البرلماني اللبناني على ضوء التجربة السابقة، ومتطلبات تصحيح التوازن الطائفي، على مستوى المؤسسات الدستورية في إطار موازين القوى الجديدة"[٤]. فقد توخى اتفاق الطائف تحقيق توازن بين الطوائف الثلاث الكبرى المارونية ،الشيعية والسنية، وتحقيق مشاركة طوائفية أوسع، وذلك بجعل السلطة التنفيذية تحت سلطة مجلس الوزراء مجتمعاً. وجعل رؤساء السلطات الثلاث متوازين في النفوذ لضمان التوازن الطائفي. لقد حوّل قسم من صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، وأعطى رئيس الحكومة صلاحيات جديدة تقوي موقعه. وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس مجلس النواب الذي أصبحت ولايته أربع سنوات دون إمكانية نزع الثقة منه بعد عامين من انتخابه، إذ جاء في الدستور ضرورة أكثرية ثلثي أعضاء المجلس لسحب الثقة منه. كما

---

[١] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ١٠٩-١١٤.

[٢] إيليا حريق، مرجع سابق، ص ١٦.

[٣] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٧٦.

[٤] عصام سليمان، **الجمهورية اللبنانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٥١.

وتَحَسَّنَ موقع مجلس النواب أيضاً، بجعل إمكانية حله من قبل الحكومة شبه مستحيلة، وبإعطائه ورئيسِه قدرة التحكم بمشاريع القوانين المرسلة من الحكومة بصفة الاستعجال[1].

وفي حين جاءت التعديلات على مستوى النصوص بهدف تحقيق المساواة والتوافق، حصرت على أرض الواقع طريقة المشاركة بالحكم واتخاذ القرار بالرؤساء الثلاثة، مما أدى إلى ما عرف "بترويكا" الحكم. وكان لهذه الترويكا تداعيات جمّة على مبدأ فصل السلطات، وعلى دور المجلس في مراقبة الحكومة، وتحجيم دور مجلس الوزراء كسلطة إجرائية، وجعل القرار يعود إلى نوعية العلاقة بين الرؤساء الثلاثة، فمتى كانت جيدة نَعِمَ البلد بالاستقرار، ومتى تشنجت تعثرت معها مؤسسات الدولة. كما وغذّت هذه الصيغة النعرات الطائفية التي سهّلت المحاصصة والتسويات[2]. ولكن، وككل صيغة في الحكم لها سلبيات وإيجابيات، فمن إيجابياتها أنها وجدت توازناً ثلاثياً تابعاً لتوازن ديمغرافي أطفأ شرارة الحرب المستعرة في حينها. إلا أنه لا بد أن يكون لهذه التوازنات "ضوابط قادرة على المحافظة على سلامة أداء النظام السياسي، والحيلولة دون تحوّل هذه التوازنات عاملاً معطلاً لعمل المؤسسات عندما تمتزج في هذه التوازنات عوامل متعددة ومتشعبة، وعلى درجة كبيرة من التعقيد"[3].

٣- المشاركة الديمقراطية بين الأكثرية والأقلية، وحكومات الوحدة الوطنية

"إن بنية الجمهورية اللبنانية الأولى التي قامت على دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣، هي بنية مركبة في إطار دولة موحدة"[4]. وجاء اتفاق الطائف بتعديلاته الدستورية ليكرس هذه البنية من خلال الاعتراف بالطوائف الدينية. فالاعتراف بالتعددية الطائفية جعل المواطنين اللبنانيين يتمسكون بصيغة المشاركة لضمان التعايش من خلال الاحترام المتبادل لمختلف الاتجاهات الفكرية والعقائدية. واعتُمِد النظام الديمقراطي في ظل هذه التعددية لأنه يؤمّن "سياقاً في المشاركة لا عزلاً وهيمنةً"[5].

وتظهر المشاركة بدءاً بالنظام الانتخابي، مروراً بالممارسات السياسية المختلفة، من مشاركة في الأحزاب، إلى طاولات الحوار وإلى الائتلافات السياسية، حيث يتم التداول في مختلف القضايا بالحوار والإجماع حول القضايا الأساسية (حكومات الوحدة الوطنية). وبحسب أنطوان مسرة، يكتب للمشاركة النجاح والفعالية في حال تأمنت خمس توجهات:

---

[1] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٥٨-٥٩.

[2] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ٥٢-٥٣.

[3] المرجع السابق، ص ٨٣.

[4] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٣٥.

[5] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٤٨.

"– تطبيق المشاركة إجمالياً في المؤسسات، لا على مستوى كل تعيين وكل مصلحة في الإدارة.
– تطبيق القاعدة على المستويات التقريرية وباستثناء المراكز ذات الطابع التقني، كحاكمية البنك المركزي والقضاء.
– اعتماد نظام بالتناوب أو غير مغلق مذهبياً، بعدم تخصيص مراكز طائفياً إلا في حدود وعلى المستويات القصوى. فتخصيص بعض المراكز لمجموعات يسيء إلى السلوك التضامني لكسب تأييد مختلف المجموعات.
– إلغاء قاعدة المحاصصة بالنسبة إلى المجموعات التي تطالب بالإلغاء.
– تحديد كوتا من المقاعد النيابية دون تخصيص طائفي، مما يصحح مساوئ القاعدة، بالنسبة إلى المساواة في الترشيح والمساواة في النجاح"[1].

ويعتبر نظام المشاركة من الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على حرية التعبير وحرية التقرير من قبل مختلف شرائح المجتمع المتواجدة سياسياً. ويعتبر كنوع من تصنيف لبعض الأنظمة السياسية، وهو ليس واحداً، بل يختلف تطبيقه حسب طبيعة المجتمع المتواجد فيه ودرجة تنوع هذا المجتمع، وهو يختلف عن الأنظمة المحض تنافسية[2]. وينتج خيار قيام نظام مشاركة في الأنظمة التي تحتوي على تعدد أقليات عند "استحالة تطبيق مبدأ كل شيء للرابح، أو عن كلفة هذا التطبيق في حال إمكانيته، أو المأزق في تحقيق انتصار يتولى بعده الرابح الحكم"[3]. ويظهر مبدأ المشاركة في الدستور اللبناني في المادة ٩٥ القديمة، حيث نصّت "بصورة مؤقة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزراة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة"[4]. وتطورت هذه المادة في التعديل الدستوري سنة ١٩٩٠ لتنص، "وفي مرحلة انتقالية :
– تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.
– تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد مبدأ الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء الفئة الأولى فيها وفيما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لاية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة".

---

[1] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ١٥٠–١٥١.
[2] المرجع السابق، ص ٩١.
[3] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ٨٩.
[4] الدستور اللبناني، المادة ٩٥ قبل تعديل ١٩٩٠.

وفي سبيل مقتضيات الوفاق الوطني لا زالت معظم هذه الوظائف تتبع العرف المعمول به في توزيع المراكز. وتظهر المشاركة كقاعدة أساسية في الحكم. وككل نظام حكم، يحمل في طياته بذور مساوئه، ينطوي نظام الكوتا في المشاركة في السلطة على ثلاث مساوئ أساسية :

"– قد يأتي توزيع الوظائف العامة على الطوائف على حساب الكفاءة.

– قد تُرهَق المؤسسات العامة بوظائف إضافية، بهدف التوازن لا الفعالية.

– إنها ترهق التقرير السياسي، لأن الأكثرية البسيطة لا تكفي لاتخاذ القرارات"[١].

إلا أن هذه المساوئ في التعددية الطائفية لم تمنع من اعتماد نظام المشاركة في الحكم. وقد عرّف ميشال شيحا لبنان بأنه "بلد أقليات طائفية متشاركة"[٢]، وفي سبيل ذلك وضع الدستور إطار العمل السياسي في ظل هذه المشاركة في المواد (٩، ١٠، ٩٥) وحَدد النظام بالبرلماني في المواد (٥٥، ٦٦، ٧٠)، وحَدد السلطات والعلاقة القانونية فيما بينها بالمواد (٢٢، ٤٨) للسلطة التشريعية، والمواد (٤٩، ٧٢) للسلطة التنفيذية، والمادة (٥٣) للرئاسات وصلاحياتها، أما التضامن الوزاري فجاء في المادة (٦٦)، والتعديل الدستوري جاء في المواد (٧٦، ٧٩). فأسست كل هذه المواد لائتلاف واسع نصت عليه المادة (٩٥) ولإدارة ذاتية للطوائف في المواد (٩، ١٠). كل هذه المواد وضعت النظام اللبناني في خانة الأنظمة المشاركة، بحيث تم تحديد العلاقة بين مختلف الطوائف في إطار قانوني يمنع التسلط والاستقواء من قبل أطراف على أخرى[٣]. فصيغة المشاركة تصحح مساوئ قاعدة الأكثرية التنافسية المبسطة. ففي ظل التعددية الطائفية ليس هناك من حظوظ للأقلية في أن تصبح أكثرية أو أن يحصل تناوب على السلطة بفضل تحول في الرأي العام. فالمشاركة تؤمن التوازن السياسي بين الفئات المختلفة الحجم، من ناحية، ويمكن للتوازن السياسي من ناحية أخرى أن يفرض نوعاً من المشاركة المتوازنة في سبيل حفظ العيش المشترك.

ولكي تكون الأكثرية في لبنان أكثرية فعالة في اتخاذ القرارات يجب أن تشمل أكثريتين، واحدة مسيحية وأخرى مسلمة، ويجب أن يكون بينهما تحالف أو ائتلاف[٤]. والسبب يكمن في أن الديمقراطية اللبنانية لا تقوم على أكثرية تحكم وأقلية تعارض، والحكم في لبنان يقوم على اعتبارات خاصة تميزه عن غيره من الأنظمة الديمقراطية. فالعلاقة التي يقوم عليها الحكم هي "علاقة بين أشخاص ومراكز قوى وممثلين لطوائف وعائلات ومناطق، فضلاً عن المصالح..."[٥].

---

[١] أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ١٤٨–١٤٩.

[٢] نقلاً عن مهدي عامل، **في الدولة الطائفية**، مرجع سابق، ص ٧٥.

[٣] أنطوان مسرّة، المرجع السابق، ص ٩٢.

[4] Antoine Messarra, **théorie générale du système politique libanais**, Op. Cit., p 30.

[٥] داوود الصايغ، **النظام اللبناني، في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١١٩.

فالأكثرية والأقلية في لبنان هي أكثريات وأقليات دينية في ظل الصيغة الطائفية[1]، الأمر الذي أدى إلى اعتماد الديمقراطية التوافقية، فتبلورت في ظلها غالبية المعتقد والانتماء على شكل "توافق جماعات أكثر منه توافق أو لقاء مواطنين أحرار من قيود العصبيات والجماعة"[2]. ويشكل الائتلاف في الديمقراطية التوافقية شرطاً أساسياً للحكم، بدونه تزيد الانقسامات الطائفية والثقافية. ويتميّز هذا الائتلاف عن النموذج الغربي في الديمقراطية المُكَرِّس لحكم الأكثرية، فتشكل الديمقراطية التوافقية ضمانة لحقوق الأقليات وحدّاً أمام الحكم الأكثري، حيث يتم اعتماد النسبية في جميع المؤسسات، إن على مستوى التمثيل السياسي أو على مستوى الوظائف العامة[3].

ويختلف النظام اللبناني بخصوصيته بالنسبة للمعارضة عن بقية الأنظمة الديمقراطية، فتاريخياً كانت تأخذ المعارضة دائماً طابعاً خاصاً بها لا يشبه غيرها من المعارضات. ففي مرحلة قيام الدولة اللبنانية سنة ١٩٢٠، كانت المعارضة تطال مبدأ نشوء الدولة، لتنتقل بعدها في مرحلة الانتداب إلى نوع من التنافس السياسي بهدف الوصول إلى الحكم. كما واتخذت المعارضة في السبعينات "أشكالاً مختلفة تميّزت براديكاليتها من جهة وبمضمونها الكياني من جهة ثانية"[4].

أما في مرحلة الحرب الأهلية، تعطلت آليات الحكم، فلم يعد هناك أسس للمعارضة. وفي مرحلة ما بعد الحرب، تميزت المعارضة بخصوصية وفرادة في الممارسة السياسية، "ففي لبنان اليوم حكم ومعارضة، إلا أنه لا الحكم فعلي وفاعل ولا المعارضة معارضة قادرة وفاعلة، كما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية. إن الخلل الأساسي في نمط الحكم والمعارضة يكمن في آلية صنع القرار"[5]. وفي سبيل تحفيز فكرة الرابح يحكم والخاسر يحاسب جاء قول لرئيس الجمهورية ميشال سليمان "إن الانتخابات ستسهم في إعادة إنتاج التمثيل الديمقراطي وستؤدي إلى المزيد من الاستقرار"، وأن "الرابح فيها سيكون عليه عبء تحمل مسؤولية إظهار قيمة لبنان وموقعه والحفاظ على استقراره، وكذلك سيكون دور الخاسر أساسياً في اللعبة السياسية لجهة المراقبة والمحاسبة والحض على بذل المزيد في خدمة لبنان"[6].

وقد أدت هشاشة المعارضة هذه إلى خلل في النظام البرلماني اللبناني، أكان على مستوى العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أم على مستوى التوازن داخل السلطة التنفيذية نفسها. فمراقبة ومحاسبة الحكومة من قبل المجلس النيابي غير متحققة، فمن النادر أن تُستَجوَب الحكومة وتُطرَح الثقة فيها، وإذا ما طرحت نالتها بسهولة. فمنذ عهد الاستقلال لم تحجب الثقة عن أية حكومة، "فالحكومة تستمر بممارسة

---

[1] عبد العزيز قباني، **لبنان والصيغة المأساة**، ٧٢.

[2] ألبير منصور، **لبنان بين ردة وريادة**، مرجع سابق، ص ١٠٧.

[3] خالد غزال، مرجع سابق، ص ١٨.

[4] فريد الخازن، (المعارضة في السياسة اللبنانية)، منشور في **البناء الديمقراطي**، مرجع سابق، ص ٩٩.

[5] فريد الخازن، المرجع السابق، ص ١٠٠.

[6] الأخبار، **(هل يطمئن الأكثرية وسليمان.بنسف الديمقراطية التوافقية)**، تاريخ ٩ أيار ٢٠٠٩، العدد ٨١٤، ص ٦.

السلطة طالما استمر تضامن أعضائها من ناحية أولى، وطالما حظيت بدعم رئيس الجمهورية من ناحية ثانية، وطالما حظيت برضى طائفة رئيسها والطوائف الإسلامية الأخرى من ناحية ثالثة"[١]، حيث أنه "لا يزال التمثيل الطائفي هو القاعدة التي يرتكز عليها تشكيل الحكومات في لبنان ... وطالما أن أفضل ضمانة للطوائف هي أن تتمثل فيها"[٢]. فالتشكيلات الحكومية تحظى بضمانات لبقائها بمجرد أن تتمثل داخلها المناطق، والزعامات التقليدية، والتوازن الطائفي، وخاصة بين الطوائف الثلاث الكبرى. فالحكومة التي تضم هذا الائتلاف تتمتع بالشرعية من خلال الاعتراف الطائفي بها.

فحكومة الوفاق الوطني هي إذاً الحكومة الممثلة لمختلف الطوائف، بمعزل عن كونها تتألف "وفقاً للأصول الدستورية في النصوص والأعراف : مراسيم قبول الاستقالة، وتعيين رئيس مكلف، ثم إصدار مراسيم تشكيل الحكومة، فإعداد البيان الوزاري والمثول أمام المجلس النيابي لنيل الثقة كلها تجري حسسب الأصول"[٣]. وكان لا بد لكل رئيس جمهورية أن يلعب دوراً توافقياً ويشدد على "حكومة لا تمس الروح الميثاقية للدستور وعدم إقصاء فريق أساسي عنها"[٤]. وتأكدت تشكيلة ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية في تسوية الدوحة إذ "رُبِطَ تأليف الحكومة بنصاب تشكيلها أكثر منه بوظيفتها وبيانها الوزاري والمهمات الملقاة على عاتقها"[٥]. وكان لا بد من البيان الوزاري لأية حكومة مرّت منذ تاريخه، والذي يعتبر أساساً لبرنامج عملها، أن يراعي في كل مرة المبادئ الأساسية للوفاق الوطني، "فهو بمثابة ميثاق وطني مصغر"[٦]. كما ويتم العمل في أي حكومة بموجب المادة ٦٥ من الدستور المعدل والتي تنص : "ويكون النصاب القانوني لانعقاده (مجلس الوزراء) أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية، فهي تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها..."[٧]. وقد تأرجح عمل الحكومات نتيجة ذلك بين "القرار والمأزق"[٨]، حيث فرضت هذه المادة أكثرية معينة في اتخاذ القرارات، مما جعل مختلف الأطراف يتمسك بما سمي "الثلث الضامن" لأن "كل طرف يدرك

---

[١] عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق، ص ١٩٠.

[٢] جورج شرف، (جدلية تطور السلطة التنفيذية في لبنان)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، مرجع سابق، ص ٤١٥.

[٣] داوود الصايغ، **النظام البرلماني اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١٢٠.

[٤] نقولا ناصيف، (بين سابقة ١٩٧٤، وتشكيلة ٢٠٠٨، جاءت القنبلة في يد رئيس الجمهورية) ، منشور في **الأخبار**، الثلاثاء ٨ أيلول ٢٠٠٩، العدد ٩١٦، ص ٤.

[٥] نقولا ناصيف، (**حكومة ٢٠٠٩ بعد حكومتي ١٩٨٤ و ٢٠٠٨، المعارضة تلوي ذراع الموالاة**) ، منشور في **جريدة الأخبار**، الثلاثاء ٢٨ تموز ٢٠٠٩، العدد ٨٨٠، ص ٤.

[٦] جورج شرف، المرجع السابق، ص ٤١٦.

[٧] الدستور اللبناني، المادة ٦٥.

[٨] جورف شرف، المرجع السابق، ص ٢١٦.

ضمناً أن إعطاء الآخر الثلث زائد واحد سيحرمه القدرة على الحكم"[1]، خاصة في الشؤون الأساسية مثل "إقالة الوزراء، تعيين موظفي الفئة الأولى، قوانين النسبية والأحوال الشخصية، التقسيمات الإدارية، حل مجلس النواب، إقرار الموازنة العامة، إعلان حالة الطوارئ، وإعلان الحرب والسلم"[2]. وقد جرى التوافق على كل هذه الأمور الأساسية في مؤتمر الطائف، وذلك لمقتضيات الوفاق الوطني ولاحترام خصوصية لبنان التعددية التي تفرض ضمناً توافقاً عاماً حول الشؤون المصيرية. وقد اعتبرت أكثرية الثلثين "قاعدة صمام الأمان في حكم جماعي للبنان"[3]. فالغاية من المادة ٦٥ من الدستور كانت تحقيق أكبر قدر من مشاركة مختلف الأطراف، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى أداة تعطيل بيد الأكثرية التي تستحوذ على الثلثين. لذلك جرى العرف والتأكيد في مؤتمر الدوحة على الحفاظ على الثلث الضامن بشرط عدم التعطيل وعدم استقالة الوزراء، مما وضع حداً في وجه الأكثرية في فرض آرائها، "وهذا يؤكد خصوصية النظام اللبناني الذي جمع بين خصائص الديمقراطية التوافقية مع مؤسسات الديمقراطية الأكثرية في البرلمانية التقليدية"[4].

وكما تبلورت الخصوصية اللبنانية من خلال حكومات وحدة وطنية معتمدة على الائتلاف والجمع بين المشاركة في الحكم وحق النقض للأقليات، كذلك ظهرت على مستوى التمثيل النيابي وواقع الأحزاب. فما هي هذه الخصوصية؟

القسم الثاني: القواعد الديمقراطية وخصوصيّة تطبيقها في الكيان اللبناني

أولاً : النظام التمثيلي والأحزاب، أسس ديمقراطية بين المفهوم وخصوصيّة التطبيق

١– واقع التمثيل النيابي، محاصصة وتقسيم طائفي

تعتبر الانتخابات النيابية من الأساسيات في النظم الديمقراطية، فهي الطريقة التي يعبّر فيها الشعب عن حريته السياسية، فهو يختار ممثليه ليعبروا عن تطلعاته ومطالبه. "للنظام الانتخابات عامّة وظيفتان أساسيتان هما تمثيل المواطنين تمثيلاً صحيحاً وتجديد النخب السياسية. أما في لبنان، بالإضافة إلى هاتين الوظيفتين، لا بد لنظام الانتخابات من أن يساهم في ترسيخ الوحدة الوطنية، وتطوير عمل

---

[1] نقولا ناصيف، (الموالاة والمعارضة : سباق على الأكثرية للإمساك بثلثي الحكومة الجديدة)، منشور في **جريدة الأخبار**، العدد ٨١٤، مرجع سابق، ص ٤.

[2] المادة ٦٥ من الدستور اللبناني.

[3] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص ٨٩.

[4] صالح طليس، (اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٢٥١.

النظام البرلماني اللبناني في اتجاه بناء دولة المؤسسات"[1]. فالتمثيل النيابي يعبر عن السيادة الوطنية من خلال انتخاب موكلين قادرين قانونياً على ممارسة السيادة نيابة عن الشعب. فالنائب يمثل الأمة ككل، فهو لا يمثل الأشخاص الذين انتخبوه وحدهم، كما وأنه غير مرتبط بأي قيد أو شرط من قبل ناخبيه، وهو يتصرف وفق ما يراه مدة ولايته، وليس على المواطنين سوى محاسبته في الدورة الانتخابية اللاحقة[2]. وبذلك تعتبر الانتخابات "عملية مشاركة ومداورة النخب وتنافسها"[3]، وهذه المشاركة من أساسيات النظام الديمقراطي، بحيث أنها تؤدي إلى المداورة في تجديد النخب، كما وتؤمن إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات[4]، وإنتاج نظام يعبر عن واقع المجتمع وتطلعاته. ويظهر الترابط بين الانتخابات والنظام الديمقراطي في النواحي التالية بحسب محمد المجذوب:

- إن هناك تفاعلاً بين النظامين الانتخابي والسياسي، فالنظام الانتخابي يعكس صورة النظام السياسي وينبئ بما يحفل به من محاسن أو مساوئ أو بما ينطوي عليه من احترام للحقوق والحريات...
- إن الديمقراطية البرلمانية هي أسمى الديمقراطيات... إلا أن الديمقراطية لا تكتسب هذه القيمة إلا إذا اقترنت بوجود نظام انتخابي يضمن للناخبين حق الاقتراع الحر وللمرشحين حق الإفصاح عن برامجهم... وبما أن الديمقراطية أصبحت تراثاً إنسانياً مشتركاً تتطلب الحين بعد الحين الاحتكام إلى الشعب لانتخاب ممثلين له يعبرون عن آماله وتطلعاته...
- إن فساد النظام الانتخابي يؤدي إلى فساد الديمقراطية البرلمانية...
- إن الاقتراع العام هو الشرط الأول للديمقراطية والقاعدة المطلوبة لتحقيق المساواة السياسية بين المواطنين...
- إن النظام الانتخابي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالديمقراطية البرلمانية القائمة على مبدأ التمثيل الشعبي...
- إن القوانين توضع لخدمة المجتمع... وقانون الانتخاب في أي بلد لا يختلف من هذه الناحية عن أي قانون آخر...

---

[1] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ١٥٠ .

[2] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص ١٥٠.

[3] بول سالم، (انتخابات ما بعد الطائف والمشاركة السياسية)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني**، مرجع سابق، ص ١٤١.
أنظر أيضاً: موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٢، ص ٥٨-٦٤.

[4] Khayrallah Ghanem, Le système électoral et la vie politique au Liban, Université Saint Esprit Kaslik, Liban, 1983, p 111.

- إن القوانين الانتخابية في بلدنا كانت دوماً أداة في أيدي الحكام لرسم الخريطة السياسية التي تساعدهم على تحقيق مخططاتهم...[١].

وقد جاء في قرار المجلس الدستوري في ١٩٩٦/٨/٧ ما يلي : "إن الانتخاب لا يكون تعبيراً ديمقراطياً صحيحاً عن سيادة الشعب إلا إذا تأمنت من خلاله المبادئ العامة الدستورية التي ترعى الانتخاب ولا سيما مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون. إن القانون يجب أن يكون واحداً لجميع المواطنين انطلاقاً من مبدأ إعطاء كل صوت القيمة الاقتراعية ذاتها في مختلف الدوائر الانتخابية، ومن خلال المساواة في محتوى قانون الانتخاب بالنسبة إلى تقسيم الدوائر. إن صدقية النظام التمثيلي لا تتوقف فقط على المساواة في حق التصويت، بل تركز أيضاً على قاعدة تقسيم الدوائر الانتخابية لتكون ضامنة للمساواة في التمثيل السياسي"[٢].

وتعتمد قوانين الانتخاب في لبنان على مبادئ أساسية أهمها :

- مبدأ الاقتراع العام الشامل لجميع المواطنين على السواء، البالغين إحدى وعشرين سنة من العمر، بدون تمييز بين الطوائف أو بين الذكور والإناث.
- مبدأ حرية الانتخاب للمواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، حرية انتخاب من يشاؤون من المرشحين، أو أن يمتنعوا عن الانتخاب.
- مبدأ الاقتراع الجماعي: تضم كل دائرة عدداً من المرشحين من طوائف معينة يحددها قانون الانتخاب، والمقترع يقترع لهؤلاء المرشحين أو لعدد منهم.
- يعتبر النائب ممثلاً للأمة جمعاء لا لأبناء طائفته فقط.
- مبدأ الانتخاب الأكثري البسيط: إن النائب يحمل الوكالة التمثيلية لا الإلزامية تجاه ناخبيه[٣].

فالدستور اللبناني لم يتطرق لقواعد الانتخاب سوى في المادة ٢٤ منه، التي نصت على أن "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء". وبهذه المادة يكون الدستور قد أحال مسألة الانتخاب إلى القوانين التي يتوافق عليها اللبنانيون. وقد حددت مدة ولاية المجلس النيابي بأربع سنوات. كما ونصت المادة الثالثة من قانون الانتخاب على كيفية الترشيح كما يلي : "يحدد عدد نواب كل طائفة في كل منطقة أو قضاء في الدوائر الانتخابية ويتم

---

[١] محمد المجذوب، (استخلاص معايير ديمقراطية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان، شروط التمثيل الديمقراطي**، الجزء الأول، إشراف أنطوان مسرة، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت ٢٠٠٢، ص ٢٩.

[٢] المجلس الدستوري، تاريخ ٧-٨-١٩٩٦.

[٣] ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، مرجع سابق، ص ٦٤.

الترشيح وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون للمقاعد النيابية". وبموجب هذه المادة أصبح الترشيح طائفي والانتخاب لا طائفي[١].

وبذلك بقيت العملية الإنتخابية ضمن مسارها التاريخي المعهود المرتكز على التقسيم الطائفي. فالتمثيل النيابي في لبنان يعود إلى نظام المتصرفية، حيث أنشئت سلطة تمثيلية تحت اسم مجلس الإدارة المركزي. وكان هذا المجلس مؤلف من إثني عشر عضواً موزعين على نسب طائفية وينتخبهم شيوخ القرى. فوفق نظام ١٨٦٤ كان للموارنة أربعة مقاعد، وللدروز ثلاثة، وللروم الأرثوذكس إثنان، وواحد لكل من السنة والشيعة والكاثوليك[٢]. أما في عهد الانتداب الفرنسي، ومع إعلان دولة لبنان الكبير، أصدر المفوض السامي حينذاك الجنرال غورو القرار ٣٣٦ تاريخ أول أيلول ١٩٢٠، أنشأ بموجبه هيئة تمثيلية سميت "اللجنة الإدارية للبنان الكبير". وقد جاء توزيع أعضائها طائفياً (عشرة من الطوائف المسيحية وسبعة من الطوائف الإسلامية) وكان اختصاصها استشارياً.

ووفق القرار ١٣٠٤ الصادر سنة ١٩٢٢، أوجد مجلساً تمثيلياً منتخباً على درجتين، مشكلاً بنسب طائفية أيضاً. ومع صدور دستور ١٩٢٦ تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس نيابي، إضافة إلى مجلس شيوخ معين على أساس طائفي أيضاً (تسع طوائف مسيحية وسبعة إسلامية).

وفي سنة ١٩٣٤، اعتمد الانتخاب العام المباشر مع الإبقاء على التوزيع الطائفي للمقاعد. وفي سنة ١٩٤٣، تم الاتفاق مع الجنرال سبيرز، وأصبحت النسب المعتمدة طائفياً ستة للمسحيين وخمسة للمسلمين. وبقيت هذه النسب معتمدة لغاية تموز ١٩٩٢، حيث أصبح عدد النواب ١٢٨ بموجب القانون ١٥٤ تاريخ ٢٢ تموز ١٩٩٢، ومازال هذا العدد معتمداً حتى اليوم[٣]. أما النسب المذهبية فاختلفت بناءً على المادة ٢٤ من الدستور التي نصت : "وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية: بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً بين المناطق...". وبناءً على اتفاق الطائف، اعتمدت المحافظات كدوائر انتخابية، وذلك بغاية توسيع الدوائر الانتخابية لتأمين الاختلاط بين مكونات المجتمع الطائفية. وفي اتفاق الدوحة تم التوجه بالدعوة إلى اعتماد القضاء كدائرة انتخابية، الأمر الذي يعزز الطائفية، كون الأقضية تتمتع بطابع مذهبي غالب. ومع اعتماد قانون ١٩٦٠ الانتخابي بعد تسوية الدوحة، أعادت الزعامات إنتاج نفسها برموزها السياسية[٤].

---

١ زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، المجلد الأول، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٤٥.

٢ عبده عويدات، **النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم**، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت ، ١٩٦١، ص ٤٤٥.

٣ عصام نعمان، (الدولة وتطور النظام الانتخابي: رؤية مستقبلية)، منشور في **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١.

٤ سليم الحص، (مابين الطائف والدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٢٦.

ويُطرَح السؤال، لمن ينتخب اللبناني؟ ولمن يعود ولاؤه السياسي؟

ينقسم ولاء اللبناني بين العائلة والمنطقة والطائفة، وتظهر هذه الولاءات في التمثيل النيابي. ففي فترة العشرينات، كانت العصبيات العشائرية والطائفية هي المسيطرة. أما في فترة السبعينات، فقد برزت تيارات حزبية خففت من حدة هذه الولاءات الأولية، لتعود العصبيات الطائفية إلى البروز مع الحرب الأهلية وبعدها وبشكل كبير، وتتحصن حالياً مع الاصطفافات الطائفية المتشددة والتكفيرية منها التي تمتد جذورها إلى الخارج مع الربيع العربي.

وتجاه هذا الواقع، تُطرح اليوم إشكالية على مستوى تمثيل اللبنانيين[١]: فهل قوانين الانتخاب تسعى إلى تمثيل الطوائف أم إلى تمثيل الشعب اللبناني ؟ وهذا التضارب حول كيفية التمثيل يطرح دائماً الجدل حول حجم الدوائر الإنتخابية، التي تعكس بدورها نوعية التمثيل، ويسبب بالسعي الدائم إلى تغيير قوانين الانتخاب قبل كل استحقاق انتخابي، للوصول في النهاية إلى إعادة انتهاج القوانين الانتخابية القديمة لتفادي الفتنة[٢]. وهكذا تأخذ التوازنات الطائفية مجراها على مستوى النصوص كما في الممارسة، وتتلخص الفلسفة الانتخابية "بالجمع بين تمثيل اللبنانيين كمواطنين وتمثيلهم كطوائف في آن، أي الجمع بين تمثيل الوطن ككيان واحد، عملاً بالمادة ٢٧ من الدستور حيث "عضو المجلس النيابي يمثل الأمة جمعاء"، وتمثيل الطوائف ككيانات معترف بها رسميا"[٣]. حتى قيل في مجلس النواب أنه "نوع من مؤتمر داعم لممثلي العائلات الروحية، الذين يتناقشون في الداخل حتى لا يتقاتلوا في الخارج"[٤]. وقد قال غسان تويني في هذا الصدد: طالما أن الواقع اللبناني هو طائفي، وطالما أن المجتمع اللبناني منقسم إلى تجمعات طائفية، يجب أن يأخذ التمثيل النيابي في الاعتبار الواقع الطائفي من ناحية، والسعي إلى إزالة التناقض بين الولاء الطائفي والولاء الوطني من جهة أخرى[٥].

وقد لخص Pierre Rondot هذه الظاهرة في كتابه Les institutions politiques du Liban حيث عرض بعض خصائص الشعب اللبناني سياسياً وتمثيلياً كما يلي :

---

[١] تقضي الديمقراطية التوافقية باعتماد التمثيل الطائفي بالنسب الموجودة على الأرض، أما الحكم الأكثري فيقضي بالتمثيل الأكثري دون العودة إلى حجم الطوائف وتمثيلها.

[٢] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.

[٣] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١٧٣.

[٤] داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١٦٩.

[5] Antoine Messarra, **Le modèle politique libanais et sa survie**, Op. Cit., p 320.

- إن الشعب اللبناني مكون من طوائف، لكل منها عقيدتها الدينية، وذهنيتها وتقاليدها الخاصة، فإلغاء النظام التمثيلي الطائفي يقضي على التوازن ويرجح كفة بعض منها على حساب الأخرى,
- يجب أن يعكس التمثيل النيابي واقع البلاد، وبما أن هذه مقسمة إلى طوائف، من الضروري تمثيل هذه الأخيرة.
- إن البلاد مشبعة بروح الطائفية، ولم يحن بعد موعد الغاء التمثيل الطائفي.
- إن التمثيل الطائفي يؤدي إلى حفظ حقوق الأقليات ولا يترك احتمالاً للاحتجاجات.
- إن الشعب اللبناني ليس معتاداً بعد على تقديم التعاضد الوطني على التضامن الطائفي[١].

أضف إلى ظاهرة الإلتفاف الطائفي هذه موضوع الفئويات والمحسوبيات الذي يقسم الناخبين إلى ثلاث فئات :

"الفئة الأولى : هم المقربون من المرشح ويقيمون علاقات جيدة معه ويقودون حملته الانتخابية وغالباً ما يكونون من أقربائه وأبناء منطقته.

الفئة الثانية : هم جماعة المحسوبيات والزبائنية الذين يسعون من وراء الانتخابات إلى الحصول على خدمات ووساطات.

الفئة الثالثة : وهي الفئة التي لا تعنيها الانتخابات، إما ليأسها من الأوضاع السياسية، أو لأنها بغنى عن الخدمات النيابية، وإما لتسجيل مواقف مبدئية من السياسة الوطنية عامة"[٢].

هذا هو واقع التمثيل النيابي في لبنان، فبين الدستور وقوانين الانتخاب محاصصة وتقسيم طائفي، فما هو واقع الأحزاب اللبنانية؟

---

[1] Pierre Rondot, Les institutions politiques du Liban, Publication de **l'Orient Contemporain**, Paris, 1947, p.80 .

[٢] كلود منصور، (غلبة اللاسياسة في الانتخابات النيابية اللبنانية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر**، إشراف أنطوان مسرة، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٤٥.

٢- الاحزاب اللبنانية تعبير ديمقراطي عن واقع طائفي

بدأت الأحزاب السياسية تأخذ موقعاً بارزاً ومؤثراً في الحياة السياسية منذ أوائل القرن التاسع عشر، مما يعني أنها حديثة المنشأ، حيث كانت تعني للمفكرين السياسيين في الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر الانقسام والتفتت[1]. ويُعرَف الحزب السياسي على أنه جماعة منظمة ذات بنية داخلية متماسكة، تقوم على تراتبية في توزيع الوظائف والمهمات. يضم الحزب عدداً لا بأس به من الأفراد، تجمعهم وحدة المصالح، يسعون إلى نشر أفكارهم بغية استقطاب عدد كبير من المواطنين، ويناضلون من أجل الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير في قراراتها[2]، بحيث تلعب الاحزاب دوراً أساسياً في مراقبة السلطات الحاكمة للحيلولة دون الاستبداد[3].

ودور الأحزاب هو رائد في المجتمعات الديمقراطية، ولا يقتصر على الحياة السياسية، بل يحيط بمجمل أوجه الحياة التي لها علاقة بالنواحي الاجتماعية والثقافية والتربوية. يشارك المواطن من خلال الأحزاب في الحياة العامة، بحيث يساهم في تكوين الرأي العام في المجتمع، وينتظم المواطنون للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بوضع برامج لهذه الغاية وبتحديد الاساليب التي تحققها. وتلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في الحياة الوطنية، فهي كغيرها من المؤسسات السياسية تنمي اللعبة الديمقراطية الصحيحة وتعزز ثقافة المشاركة. وتعتبر الأحزاب من أهم الركائز التي يقوم عليها الحكم، حيث تشكل أداة وصل بينه وبين المواطنين، وتنقل افكار وتطلعات ومطالب المواطنين من خلال النخبة التي توصلها إلى الحكم وكذلك من خلال البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها. إن تعددية الأحزاب في بلد ما، تنقل العملية الديمقراطية إلى الساحة الوطنية عبر تعددية الآراء والأهداف وأدوات الضغط لتحقيق ما تصبو إليه جماعاتها. وهذا ما يدفع الأشخاص إلى الانضواء تحت لوائها لتدعيم أنفسهم عبر التأهيل السياسي الحزبي، الذي من شأنه تأسيس كوادر حزبية تستطيع أن تصل إلى الحكم عبر لعبة ديمقراطية صحيحة تحقق العدالة الاجتماعية والمشاركة في الحكم. قال Duverger Maurice في

---

[1] Joseph Lapalom bara and Myron Weiner (eds) **political parties and political development**, Princeton University Press, 1966, pp3-42.

نقلاً عن : فريد الخازن ، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، **منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم**، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٥٩.

[2] Joseph Abou Jawdeh, **Les partis politiques au Liban**, Bibliothèque de l'Université Saint Esprit, Kaslik, Liban, 1985, p 182.

[3] وليد عبد الرحيم، (دور الأحزاب في العملية الانتخابية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان، تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر**، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٩٩.

الأحزاب، أن من اطلع على القانون الدستوري العام وجهل دور الأحزاب، تكون لديه رؤية خاطئة بالانظمة السياسية[١].

وتتحدد مهام الأحزاب بالنواحي التالية:

- "التأثير على صياغة الرأي والإرادة السياسية، والتوجهات الاجتماعية، وبمعنى آخر توفير وسائل مهمة لبث المفاهيم الديمقراطية.
- التركيز على والتعبير عن الاهتمامات الاجتماعية وتبنيها في الحق العام، علاوة على أنه يتعين على الأحزاب على عكس جماعات المصالح- خدمة الصالح العام.
- تطوير التشريع الديمقراطي والمساهمة في بناء الإجماع الاجتماعي.
- لعب دور رئيسي في اختبار وانتقاء الزعماء السياسيين.
- قيام الأحزاب بلعب دور الأداة في الممارسة الديمقراطية والرقابة على السلطة، ومنها تلقي المبادرة بنقل السلطة السياسية بوسائل ديمقراطية[٢].

ويبرز من خلال هذا التعداد لدور الأحزاب "أن الحزب السياسي أقوى من الطائفة وأضعف منها في الوقت نفسه. إنه أضعف لأن الانتماء إليه قضية اختيارية، ولأن التقيد بنظامه والانضباط الذي يدعم التماسك الداخلي فيه هو عرضة لمختلف التغيرات. وهو أقوى لأن الانتماء الاختياري يلزم الشخص اندفاعاً وتضحية اكثر من الصفة الوراثية، ولأن العلاقات العامودية والأفقية بين الأعضاء والقيادة تشكل شبكة ولحمة بين أجزاء الحزب أشد وأوضح من شبكة العلاقات بين أبناء الطائفة[٣].

ولقد عرف لبنان ظاهرة الأحزاب السياسية منذ مرحلة ما قبل الدولة، مع القيسية واليمنية في نظام الإمارة، وقد تبلورت الأحزاب بمظهرها الحديث المواكب للديمقراطية في العشرينات من القرن الماضي. وبالرغم من ذلك، لم يصدر حتى اليوم قانون خاص بتنظيم الأحزاب، بل أبقي على قانون الجمعيات العثماني الصادر عام ١٩٠٩، وبقي معه الالتباس قائماً بين الجمعية والحزب السياسي. وقد تم الإكتفاء بنص المادة ١٣ من الدستور، على أن "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"[٤]. ولم يأت الإقرار بالحريات هذا على ذكر الحزب السياسي، ومع ذلك لقد تم إنشاء عدد كبير من الأحزاب السياسية المرخص لها، وهي تنشط على أرض الوطن، وتتمايز عن الجمعيات ذات الأهداف الاجتماعية البحتة.

---

[1] Khayrallah Ghanem, **Le système électoral et la vie politique au Liban**, Université Saint Esprit, Kaslik, Liban, 1983, p 113.

[٢] أنطوان مسرة، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، تجدد والتزام**، مرجع سابق، ص ٣٩.

[٣] ناصيف نصار، **نحو مجتمع جديد**، مرجع سابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

[٤] الدستور اللبناني ، المادة ١٣.

وقد واكبت الأحزاب السياسية جميع مراحل الدولة في لبنان، ففي مرحلة الانتداب كانت الأحزاب متنوعة الأهداف، منها أحزاب عقائدية عملت على أرض الوطن ولها امتدادات خارجية، ومنها أشبه بالكتل السياسية. أما في مرحلة الاستقلال، فقد أصبحت الأحزاب أكثر تنظيماً وتعبيراً عن الواقع السياسي الوطني، ومنها من كانت له تطلعات أممية. وتجلت الأحزاب في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية بهيكلية شديدة التنظيم، إلا أنها سرعان ما حولت اهتمامها إلى النواحي العسكرية وشاركت في الحرب بشكل كبير. وبعد الحرب، لملمت الأحزاب سلاحها، وعادت إلى العمل السياسي السلمي، منضوية تحت لواء الدولة والجيش[١]، لتعود في الآونة الأخيرة بعض تشكيلاتها إلى الظهور المسلح تحت عناوين التعصب الطائفي.

وتتميز الأحزاب اللبنانية بما يلي:

- بحداثتها النسبية، وبوجودها في مجتمع تعددي يتصف بثقافة سياسية تسيطر عليها الفئوية والأبوية، مما أبقاها على هامش الحياة السياسية المركزية وقلص تأثيرها على سياسات الشأن العام في البلاد. فبقيت تابعة لزعمائها، ولقاعدتها الاجتماعية المحدودة مناطقياً وطائفياً، مما جعلها نقيضة لمضمون الديمقراطية المفترضة[٢]، بحيث أنها "في جزء كبير من تكوّنها، ما هي إلا تجمّع للعائلات. لم تنجح الأحزاب تالياً في التحوّل إلى مؤسسات. وهي غالباً ما تختصر بشخص الزعيم الأوحد. ويصبح الزعيم هو القناة بين العائلات والطوائف من جهة، وبين أجهزة الدولة من جهة أخرى[٣].

ويمكن بالتالي تصنيف الأحزاب اللبنانية في خانة ما عرفه موريس دوفرجيه بالأحزاب الصغيرة (Petits partis)، التي تتمتع بتمثيل عددي محدود في المجلس النيابي، وهي غير قادرة على أن تؤدي دوراً فاعلاً في سياسة الحكم أو المعارضة. وقد أورد دوفرجيه "بأن لبنان هو النموذج الأكثر تمثيلاً والأكثر تعقيداً لهذا النوع من الأقليات"[٤].

---

[١] فريد الخازن، الأحزاب السياسية في لبنان، حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٣-١٤.

[٢] سليم نصر، مدخل، منشور في (**الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**)، مرجع سابق، ص ١١.

[٣] خالد صاغية، ("غميضة" العائلات والأحزاب)، منشور في **جريدة الأخبار**، ٥ ايار ٢٠١٠، العدد ١١٠٩، ص ٣٢.

[٤] يميّز دوفرجيه بين نوعين من الأحزاب الصغيرة: أحزاب الشخصيات (partis de personnalités) وأحزاب الاقليات الدائمة (partis de minorités permanentes).

- Maurice Duverger, les partis politiques, Librairie Armand Colin, Paris, 1976, pp. 322-332.

- لا تزال معظم الأحزاب في لبنان مطبوعة بطابع الطائفية، ولم تصل بعد إلى مرحلة العلمانية الصرفة، وقد جاء على لسان الرئيس نبيه بري "للاسف، بدلاً من أن تحزب الأحزاب الطوائف فإن الطوائف طبعت الأحزاب"[1].
- تتضارب الثقافة السياسية الحزبية مع الواقع المجتمعي في لبنان. ففي حين تدعو الثقافة التسووية إلى التوحيد والاندماج بين مختلف الأطياف أيام السلم، فالثقافة الحزبية تتجه نحو التصادمية أوقات الأزمات، بحيث يسيطر التمايز العقائدي بينها، ويتم رفضها للتسويات ووسائط الأمور[2].
- تعاني الأحزاب من مشكلات على مستوى طروحاتها، والعلاقات في داخلها، وعلاقاتها بالمجتمع والناس. ويعود السبب الأساسي إلى مشاركتها في الحرب التي مرّ بها لبنان، ففقدت بالتالي الأحزاب العقائدية مصداقيتها.
- لم تتطور طروحات الأحزاب مع تطوّر المجتمع، والعكس صحيح، فقد عكست الأحزاب الواقع المجتمعيّ المقسم على المستوى الطائفي وبقيت مقيّدة فيه[3].
- فالأحزاب "منذ قيام الدولة وحتى اليوم، لم تتمكّن من طرح نفسها كقوى بديلة عن الطوائف، ولا أن يصبح أعضاء البرلمان ممثلين للأحزاب وليس لطوائفهم، فإن النظام السياسي المعمول به بقي نظاماً توافقياً لبلد متعدد الطوائف"[4]، وبوجود التعددية الطائفية لم تستطع أي أقلية أن تصبح اكثرية، أو أي حزب أن يشكّل أكثرية تصل إلى الحكم على نحو ما هو معمول به في الدول الغربية.
- تعتبر بعض الأحزاب نفسها قيّمة على شؤون الطوائف، تدافع عنها وتحتمي في ظلّها من أجل كسب رضى المواطنين وزيادة شعبيتها وشرعيتها السياسية كحامية لأفراد طائفتها، متغاضية بذلك عن عقائدها السياسية التي تنادي بالمساواة وبالمبادئ الوطنية العامة، مما انتج انفصاماً بين العقيدة والممارسة. وهذا ينسحب أيضاً على أحزاب أيديولوجية تطيّفت في زمن الحرب، فباتباعها لهذه النزعة ولزعاماتها المحلية، بقي أداؤها محدوداً في الانتخابات النيابية وداخل البرلمان، فلم تعد تشكل داخله كتلاً كبيرة منظمة ومؤثرة في الحياة البرلمانية.
- عكست كثرة الأحزاب في لبنان صورة بنيته الطائفية التعدّدية، فجاءت على مثال بنيته المجتمعية المقسمة بين الطوائف[5].

---

[1] نبيه بري، (المشهد السياسي)، منشور في **جريدة الأخبار**، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٠، العدد ١٠١٩، ص ٣.

[2] فريد الخازن، (التحالفات والنزاعات بين الأحزاب السياسية في لبنان)، منشور في **الأحزاب والقوى الساسية في لبنان تجدد والتزام**، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤١.

[3] عصام سليمان، (التحالفات والنزاعات بين الأحزاب السياسية في لبنان)، منشور في **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان تجدد والتزام**، مرجع سابق، ص ١٤٠–١٤١.

[4] داوود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١٢٢.

[5] عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص ١٣١–١٣٢.

ويمكن إيجاز معوقات العمل الحزبي في لبنان بوجود:

- "النظام السياسي الطائفي القائم على الولاء والانتماء للطائفة معياراً لتشكيل السلطات العامة، ولتولي الوظيفة العامة، ولممارسة الحقوق السياسية والمدنية.
- النظام الانتخابي القائم على هيمنة الإقطاع الطائفي والإقطاع المالي.
- النظام الحزبي القائم على قانون عثماني للجمعيات صادر عام ١٩٠٩، عجزت العبقرية اللبنانية عن تحديثه أو استبداله"[١].

وهكذا، لقد قامت الأحزاب في لبنان نتيجة رغبةٍ في التحديث، واعتُمِدَ النظام الديمقراطي في مقوماته كضمانة لحفظ الحقوق والحريات العامة. إلا أنها بقيت صورة عن البنية الاجتماعية في البلد ولم تأخذ عن الغرب سوى أشكال التنظيمة الحزبية، وبقيت تعمل في ظل التوافقية المعمول بها كنظام ديمقراطي. "لقد ارتبطت نشأة الأحزاب في لبنان بالديمقراطية. غير أن الديمقراطية لم تنشأ وتتطور فيه نتيجة تحولات جذرية في بناه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، على غرار ما حدث في المجتمعات الغربية[٢]. وارتطمت الأحزاب عامة بالنظام السياسي اللبناني، فالأحزاب الطائفية انسجمت مع الديمقراطية التوافقية بغية تعزيز مكانتها، فحورت الديمقراطية التوافقية، مما عزز العصبيات الطائفية التي استغلت الأحزاب لتحقيق أهدافها الطائفية وسعت إلى إثبات أن الأحزاب هي القادرة على تحقيق مصالح الطائفة بغطاء ديمقراطي، فقُوض العمل الديقراطي وانتفت المساواة بين مختلف أطياف الشعب اللبناني. فعملت الأحزاب ذات التركيبة الطائفية في جو طائفي، أعضاؤها من طائفة معينة ومناطق معينة، وبقيت قياداتها وممارساتها الحزبية تعبر عن عصبيات الطائفة. أما الأحزاب غير الطائفية، فقد عبرت في عقائدها عن تطلعات تتخطى حدود الطوائف، ولكنها اصطدمت في ممارساتها بالواقع الطائفي التعددي، فمشت مع التيار الطائفي لكي تكسب رضى شعبيتها. ورفضت هذه الأحزاب، وخاصة القومية منها، الكيان اللبناني على كونه كياناً مصطنعاً، إلا أنها استفادت من الطائفية لفرض وجودها السياسي على الساحة اللبنانية[٣]، "فامتزجت المشاعر القومية بالمشاعر الطائفية"[٤]، فبقي عملها محدوداً نتيجة تحفظها عن الدخول في اللعبة السياسية.

---

[١] وليد عبد الرحيم، (دور الأحزاب في العملية الانتخابية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٤٠١.

[٢] عصام سليمان، **الجمهورية اللبنانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ١٢٢.

[٣] عصام سليمان، المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

[٤] المرجع السابق، ص ١٢٥.

لقد وُجِدَت الأحزاب اللبنانية كتعبير ديمقراطي في دولة طائفية، فلم تتطور باتجاه إيصال النخبة إلى الحكم، بل بقيت مجرد تعبير ديمقراطي عن واقع طائفي. ففي هكذا واقع من ينتج السلطة؟ وما هو الواقع السياسي؟

٣- أقطاب أم أحزاب في إنتاج وإدارة السلطة

ترتبط الأحزاب بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً، فهي كتجمعٍ لأفراد تربطهم وحدة المصالح، يناضلون للوصول إلى السلطة، تلعب دوراً مهماً في العملية الديمقراطية، إلى جانب نشوء المجالس النيابية التمثيلية. فالديمقراطية تتجسد في الممارسة من خلال الانتخابات التي تديرها بقدر كبير الأحزاب السياسية بغاية الوصول إلى السلطة، فتحكم الأكثرية وتعارض الأقلية. والأحزاب في الدول الديمقراطية هي التي تضع البرامج الانتخابية التي تتبلور من خلالها المبادئ والأهداف السياسية، وهي التي تقوم بالتحالفات الانتخابية واللوائح، وهي التي تنفذ سياساتها العامة عند وصولها إلى السلطة.

ويختلف دور الأحزاب في عملية الوصول إلى السلطة من بلد إلى آخر وذلك بحسب طبيعته ودرجة نمو الديمقراطية فيه[١]. فتختلف على سبيل المثال الأحزاب اللبنانية عن الأحزاب الغربية بنواحٍ كثيرة، نتيجة خصوصيتها النابعة من خصوصية المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف، ومن خصوصية النظام اللبناني القائم على الديمقراطية التوافقية. فلم تشكل الأحزاب يوماً في لبنان أساساً لقيام السلطة في البلد، وإذا وصل أحدها إلى السلطة، عبّر في ممارستها اللعبة السياسية عن النظام الطائفي، حيث يقوم زعماؤه على السلطة كأفراد وشخصيات تعمل بإسم الطوائف وليس كزعماء وطنيين على مستوى الوطن ككل.

ففي ظل هذا الواقع الحزبي لمن يعود الدور في إنتاج السلطة؟

تعود أصول الأزمة السياسية في لبنان إلى غياب الحياة الحزبية الفعّالة وإلى مراعاة التعددية الطائفية. فبدل أن يعبر الفرد عن تطلعاته الوطنية ضمن آلية حزبية تتقدم في إطار العملية الإنتخابية ببرامج إقتصادية إجتماعية وسياسية تطال المصلحة العامة، فيقتصر دوره على التحزب والتزلم لزعيمه السياسي أو الطائفي أو المناطقي، فيسلمه أمره وإدارة الشأن العام ليعبث بهما خدمة لمنافعه الخاصة أو الفئوية، دون أي رقابة أو محاسبة. فالمجتمع اللبناني يشكو من "العزوف عن السياسة العامة، أو عن

---

[١] وليد عبد الرحيم، دور الأحزاب في العملية الانتخابية، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٤٠٠.

السياسـة كمـا تمـارس فـي الحقـل العـام..."[1] ، فتتفـرد بهـا الأقطـاب السياسـية وأصـحاب القـدرات الماليـة. وحسـب فريـد الخـازن، فالأقطـاب مـن السياسـيين، الحـزبيين والمسـتقلين عـن الأحـزاب، يتخـذون المواقـف السياسية ويجيّشون الرأي العام، ويترأسون اللوائح الانتخابية[2]. وهكذا فقد شكّل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال نسبة كبيرة وصلت إلى حد ربع المجلس النيابي عام ٢٠٠٠، إلى جانب أصحاب الإرث العائلي والسياسي، كما شكل أصحاب العلاقات مع نافذين في السلطة أو ممن يقوم بعلاقات مع الخارج عدداً لا يستهان بـه فـي المجلس النيابي[3]. كما وشكّلَت معظم الحكومات بعد عام ١٩٩٠ من أقطاب الحـرب الأهليـة، وذلـك بموجـب تسـويات لإنهائهـا، الأمـر الـذي جعـل المحاسـبة عمليـةً صـعبة التنفيـذ. "فالإصــلاح السياســي يكمــن فــي الشــان السياســي ولــيس الإداري وحــده، وإلــى أن محاســبة المســؤولين السياسـيين عـن أفعـالهم، كـان دونهـا اعتبـارات ترجـع إلـى طبيعـة تكـوين النظـام اللبنـاني"[4]. كمـا وأن زج موضوع المحافظة على التوازنات الطائفية في صلب المعادلة، لم يسمح لهذه الحكومات أن تتشكل ضمن أطر ديمقراطية صحيحة، تولي الحقائب الوزارية إلى أصحاب الكفاءات والتخصصات، بل إلى المتسيسين والمستزلمين لأقطاب داخلية ومرجعيات خارجية.

وقـد أدت هـذه الزبائنيـة السياسـية (clientélisme politique) إلـى شخصـنة السـلطة وإنهـاء دور المؤسسات في لبنـان. وقد وُصِّفت هذه الدولـة بالنيوباتريمونياليـة (neo-patrimonial)[5] ، و"جوهرها وجود سياسيين يكون مبرر وجودهم ونشاطهم السياسي هو العمل على تجيير الموارد العامة للدولة لمنافع خاصة"[6]. ويتناقض الاستزلام السياسي مع الحق في المشاركة في السلطة، إذ يصبح "المواطن المشارك في صنع القرار السياسي مكبّل الإرادة، غير قادر على الاختيار بملء حريته، ولا يستطيع التعبير عن آرائه بسبب علاقة تبعية تربطه بمواطن آخر قائمة على تفاوت القدرات بينهما.

فبدلاً من أن تكون العلاقة مباشرة بين المواطنين والسلطة، يقف بينها وسيط تتأمن الخدمات من خلالـه، لتنظيم بنيـة زبائنيـة تجعل من المواطنين غير قـادرين علـى ممارسـة حقوق المواطنـة فـي مجتمـع

---

[1] انطوان مسرة، (التجربة الحزبية اللبنانية في إطارها العربي)، منشور في **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان تجدد والتزام**، مرجع سابق، ص ٢٤.

[2] جوزف عيسى، **إشكالية تكوين السلطة في النظام اللبناني وانعكاساتها على تركيبة وضع القرار في مجلس الوزراء**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، ص ١٣٥.

[3] المرجع السابق، ص ١٣٥.

[4] داوود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ٩٦ و ٩٨.

[5] الدولة النيو باتريمونيالية هي دولة خارجة على مبدأ عمومية الحقوق universalisme الذي يميّز دولة القانون الغربية الأصلية، وهو أمر يعود إلى مصادرة السياسيين للدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة paticularisme.

[6] ألبير داغر، **حول بناء الدولة في لبنان**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٥-١٦.

يعتمد على الديمقراطية لتشكيل السلطة"[1]. فتلعب الزبائنية[2] في لبنان، كما في دول العالم الثالث، الدور الأساس في "ظل غياب بدائل أخرى للمشاركة السياسية"[3]. فعندما لا يكون أمام المواطن اي خيارات ديمقراطية تمكنه من الحصول على حقوقه السياسية، يلجأ إلى الزعيم السياسي الذي يأخذ مبرر وجوده وشرعيته، كفاعل يلعب دور الوسيط بين المواطن والدولة، إما من جذوره التاريخية الإقطاعية في مرحلة ما قبل نشوء الدولة اللبنانية، إما من هيمنته السياسية وتسلطه العسكري في مرحلة الحرب الأهلية[4].

فطريقة الوصول إلى السلطة عن طريق الزبائنية أو الوراثة العائلية أو عن طريق التمثيل الطائفي، لم تسهّل عملية إحقاق دولة القانون، وعمقت التباعد بين النصوص والواقع، وأثرت على عمل المؤسسات وعمل الديمقراطية، وعطّلت عملية المحاسبة[5]. فللحصول على خدمة أو مقام أكان على مستوى وظيفة عادية أم على مستوى مراكز السلطة في الوزارة أو النيابة أو الإدارة العامة، على المواطن أن يقدم ولاءه لإحدى المرجعيات الدينية أو السياسية المهيمنة، وذلك بحثاً عن "الرقي الاجتماعي أكثر منها بالرغبة في الخدمة للصالح العام، ولكن ليس دون أي التزام بشخص أو بقادر"[6]. حيث أن المراكز الهامة في الدولة هي عادةً من نصيب ورثاء العائلات المعروفة سياسياً وليس من نصيب أصحاب الكفاءات العلمية والأكاديمية.

وقد جاء مع رشدي المعلوف "إن الذين يعرفون الوصول ليسوا بالضرورة هم الذين يجب أن يصلوا"[7].

---

[1] جوزف عيسى، **إشكالية تكوين السلطة في النظام اللبناني وانعكاساتها على تركيبة وصنع القرار في مجلس الوزراء**، إطروحة لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، ص ١١٥.

[2] تعرّف الزبائنية السياسية على كونها "علاقة تبعيّة شخصية غير متصلة بالقرابة، وترتكز على تبادل الخدمات بين شخصين. نقلاً عن جوزف عيسى، المرجع السابق

- J.E. Medard, “Le rapport de clientèle“, **Revue française de science politique**, France, 1976, p 103.

[3] مرغريت الحلو، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، **جريدة البلد**، السبت، ٢٧ آذار، ٢٠٠٤، العدد ٩٦، ص ٨.

[4] Elizabeth Picard, “**une sociologie historique du zaim Libanais**“, in Charles chartouni (dir), histoire, sociétés et pouvoirs au Proche et Moyen Orients, Tome I, Paris, 2001, pp, 157-172.

[5] داوود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١١٥.

[6] داوود الصايغ، المرجع السابق، ص ٧٤.

[7] داوود الصايغ، المرجع السابق، ص ١١٥.

وهكذا فقد قام النظام اللبناني على المحاصصة، حيث يدّعي بعض السياسيين "طالما أن النظام اللبناني ما يزال قائماً على الطائفية. فنحن نطالب بحصّتنا كاملة!"[١]. وتتجلى هذه الظاهرة في الواقع، حيث أن تعيينات وظائف الفئة الأولى "بنيت على المحسوبية والتبعية، وذلك على حساب الكفاءة والنزاهة والولاء للدولة. فالمعيار الذي اعتمد دائماً هو الولاء للزعيم أو للرئيس السياسي للطائفة"[٢]. فوصف دين براون، موفد هنري كيسنجر إلى لبنان في مطلع صيف ١٩٧٦ السياسيين اللبنانيين "بالمتحجرين". وقد نشرت جريدة النهار مذكرة بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٧٦ واردة من الخارجية الأمريكية إلى الخارجية الفرنسية، تدعو إلى وجوب إنهاء "أمراء السياسة في لبنان"[٣]، حيث أن "ما يشوب السلطة من سلبيات نتيجة الاقطاب السياسية القائمة عليها، يفترض أن تكون انعكاساً للوفاق والشورى، والعيش المشترك ليس اقتساماً للجبنة بين ممثلي الطوائف على مستوى السلطة"[٤]. فعند البحث عن الانتظام في أي نظام سياسي ديمقراطي، يجب أن يكون الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة، ولا يتم ذلك إلا من خلال تمثيل صحيح عن طريق انتخابات نزيهة تطابق بين الوظائف المجتمعية والوظائف السياسية، وتؤدي العملية الانتخابية الغاية منها وهي الديمقراطية الحقّة.

وقد عُزِّزَت ظاهرة المحاصصة مع اتفاق الطائف الذي جعل "من التوازن السياسي السمة التي طبعت روحية الوفاق"[٥]، وكذلك مع اعتماد الطائفية السياسية في الدستور اللبناني، خاصة في المادتين ٢٤ و٩٥، وكذلك في العرف الذي أصبح له طابع دستوري. فقد ورد في المادة ٩٥: تلغى قاعدة التمثيل الطائفي، ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء موظفي الفئة الأولى وفيما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لاية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة. بموجب هذه المادة، لقد تم التأكيد على مبدأ المحاصصة دستورياً، وذلك لمقتضيات الوفاق الوطني، حيث تم شرعنة المحاصصة في تعيينات وظائف الفئة الأولى في الدستور، وبالتالي لا يمكن لمجلس الوزراء تخطيها.

فاعتماد المحاصصة في الدستور دعم الزبائنية وقوّض العلاقة بين السلطة والمواطنين، حيث يجب أن تأتي السلطة في الأنظمة الديمقراطية كنتيجة لحكم الشعب، والنظام ضامناً لحقوقه وواجباته، ولتكافؤ الفرص بين مختلف المواطنين. فانعكاس واقع البيئة الاجتماعية السياسية على النظام اللبناني قد

---

[١] أنطوان مسرة، (استراتيجية المجال العام والحقوق)، منشور في **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، مرجع سابق، ص ٣٠.

[٢] محفوظ سكينة، (المحاصصة والتعيينات في وظائف الفئة الأولى)، منشور في **جريدة النهار**، الجمعة ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٠، العدد ٢٣٩٤٤، ص ٨.

[٣] داوود الصايغ، **النظام السياسي في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١١٤.

[٤] داوود الصايغ، المرجع سابق، ص ٩٢.

[٥] جوزف عيسى، **إشكالية التمثيل النيابي في لبنان**، مرجع سابق، ص ١٣٠.

شوّه الديمقراطية بمفهومها العالمي المبني على العدالة والمساواة والتمثيل الصحيح لمختلف الفئات الشعبية، دون مِنّة من أحد على أحد. فالسلطة في الدولة اللبنانية "ليست نتاج الإرادة الشعبية بل هي نتاج إرادة النافذين وانعكاسات الواقع السياسي على التمثيل، لأن طبيعة النفوذ تشير إلى أن للسلطة ثمناً وسوف يدفع الحكام ثمن سلطتهم إلى الذين رفعوهم إلى سدّة الحكم لا للمحرومين الذين لا ديناً سياسياً لهم على أصحاب السلطة"[١]. و"الدولة نفسها لا تقوم على فكرة التمثيل، بقدر ما تقوم على مأسسة غلبة فئة محدودة على المجتمع"[٢].

وهذا ما جعل محمد المجذوب يصف المشهد السياسي على الشاكلة التالية:

- "إن القوانين الانتخابية كانت دوماً في أيدي الحكام، يرسمون بواسطتها الخريطة السياسية التي تلائم مصالحهم ومصالح الفئات التي يتعاونون معها.
- إن تارجح عدد النواب بين التخفيض والزيادة، أو ازدياد العدد من ٤٤ إلى ٩٩ إلى ١٢٨، لم يكن الغرض منه توسيع قاعدة التمثيل الشعبي... بل كان الغرض منه خدمة المسيطرين على مقدرات البلاد...
- إن القوانين الانتخابية في لبنان تعكس صورة العلاقات السياسية والاجتماعية العابرة أو المتلاشية وتطمس صورة العلاقات المتنامية والطبيعية.
- إن ما يستدعي الانتباه في قوانيننا الانتخابية هو ثباتها وجمودها منذ عهد الانتداب، والمتحول الوحيد الذي طرأ عليها هو تغيّر عدد النواب وعدد الدوائر الانتخابية"[٣].

وقد نتج عن هذه الظاهرة في إدارة الحكم مشاكل عديدة تتمثل في :

- "أزمة عدم فعالية للبيروقراطية الحكومية.
- أزمة ضعف امتداد واتساع العمل بالقانون في البلد المعني، أو بكلام أخر، أزمة ضعف تمدّد الدولة القانونية (legal state) .
- أزمة سياسات اقتصادية تشكل بحد ذاتها إعاقة لتمدّد الدولة القانونية، ومنها وسائل الخصخصة المتبعة في البلدان المتخلفة"[٤].

---

[١] إيليا حريق، **من يحكم لبنان**، دار النهار للملايين، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٨.

[٢] غسان سلامة، **المجتمع والدولة في الشرق العربي، استشراف مستقبل الوطن العربي، محور "المجتمع والدولة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٤٣.

[٣] محمد المجذوب، (التفاعل بين النظامين السياسي والانتخابي)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

[٤] البير داغر، المرجع السابق، ص ٥٣.

ففي ظل هذا الواقع، ما مدى التقارب من نمط الديمقراطية التوافقية؟ وما هي جدلية العلاقة بينها وبين الواقع المعاش؟

ثانياً : جدلية العلاقة بين التوافقية وإدارة السلطة

١- ماهية الصيغة اللبنانية بين ميثاق ١٩٤٣ ووثيقة الوفاق الوطني واتفاق الدوحة

إن ما ورد في مقدمة الدستور من أنه "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" هو محصلة لما مرّ به لبنان. فلقد كانت "التجربة اللبنانية عمليّة سعي دائم للنجاح، أو لإتمام هذا النجاح، فالنظام السياسي اللبناني بمرتكزاته الرئيسية، أي العيش المشترك نتيجة للاختلاط الطائفي والتوازن المطلوب لهذه الصيغة والحرّية كأساس مفروض لذلك، هو انعكاس لمجتمع اتخذ شكله النهائي على طول أجيال، ووصل إلى مرحلة إعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠ على هذا النحو"[١]. لقد صاغ اللبنانيون على مرّ السنين عشرات وثائق التسوية لضمان العيش المشترك، وكانت هذه التسويات تقوم على معادلة لا غالب ولا مغلوب، وعلى توازن طائفي يضمن مشاركة جميع شرائح المجتمع في الحكم[٢]، حيث أنه "لا قيمة للصيغة التوافقية إلا بمقدار ما تحقق وحدة المجتمع والدولة، على أساس أنهما حاجة ضرورية للإنسان المواطن"[٣].

فاحترام المواثيق في بلد متعدد كلبنان يؤدي إلى ضمان العيش المشترك في ظل الديمقراطية ويؤدي بالتالي إلى ديمقراطية توافقية تعزز التضامن في المجتمعات غير المنصهرة، في ظل غياب القدرة على تحقيق الوحدة. فالديمقراطية التوافقية ليست غاية بذاتها، إنما وسيلة، فالإنسان المواطن هو الغاية، الذي من أجله قامت المجتمعات والأنظمة والدول. إلا أن الميثاق، وبالرغم من كونه عهد يوثق بين القائمين به، لم يكن يأخذ في لبنان صفة الدوام. "فاللبنانيون عامة لا يولون الميثاق هذا الاهتمام الذي يستحق، فنَقض الميثاق لديهم هيّن، بل لا نرى ميثاقاً واحداً تمسكوا به ولم ينقضوه، فهم لا ينظرون إلى المواثيق التي يأخذونها على نفوسهم على أنها توثقهم وتلزمهم"[٤]. ففي لبنان تعددت المواثيق بتعدد الأزمات، فأتت في كل مرة لتضع حداً لخلافات قائمة في وقتها، نتجت عن ثغرات في التسويات السابقة أم عن إشكاليات مستجدة، أدت إلى أزمات كادت تودي بالاستقرار الأمني والسياسي. "لقد وَضَع ميثاق

---

[١] داوود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق، ص ١٥ .

[٢] نقولا ناصيف، (الأزمة الدستورية منذ اتفاق الدوحة)، منشور في **جريدة الأخبار**، الجمعة ٢١ آب ٢٠٠٩، العدد ٩٠١، الصفحة ٢.

[٣] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١١.

[٤] سامي مكارم، (الميثاق: عهد ووثائق)، منشور في **إتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٦٩.

١٩٤٣ حداً لخمسة وعشرين عاماً من انقسام سياسي– وطني – طائفي حول الكيان اللبناني، ووضع اتفاق الطائف حدّاً لحرب أهلية عصفت بلبنان طيلة خمسة عشر عاماً، وجاء اتفاق الدوحة ليضع حدّاً لأزمة سياسية – وطنية عطلت عمل مؤسسات الدولة لمدة سنتين، والقاسم المشترك بين هذه "المحطات التاريخية" هي "الميثاقية"[١]. وقد تضمّنت هذه المواثيق عامَةً، بحسب أنطوان مسرة، ومنذ عام ١٩٤٣، المبادىء التالية:

- لبنان وطن مسيحي– إسلامي أو إسلامي– مسيحي، (لا فرق، ضمن مفهوم المساواة)، أي نقيض التقسيم ونقيض الصهيونية ونقيض أية أرجحية إسلامية أو مسيحية.
- ضمانات لكل الأقليات دون استثناء (وكل الطوائف في لبنان هي أقليات وإن أدركت بعض الأقليات الكبرى العكس) من خلال ضمان الحريات الدينية (المادتان ٩ و ١٠ من الدستور)، وسياقات متنوعة في المشاركة السياسية والأكثرية الموصوفة (المادتان ٦٥ و ٩٥).
- عروبة مستقلة: في مختلف المواثيق ترد عبارة عروبة ملتصقة بسيادة لبنان واستقلاله[٢].

فما كان دور ميثاق ١٩٤٣ في الصيغة اللبنانية ؟ ولماذا سقط ؟

تعددت التعاريف والتفسيرات لميثاق ١٩٤٣، فمنهم من كان يرى فيه "عهد شرف بين زعيمين سياسيين" أو "تعهداً معنوياً، كرسه دم الشهداء وإرادة العيش المشترك"، أو "محور التأليف بين الفكرة العربية والفكرة اللبنانية"، ومنهم بعض العقائديين القوميين أو اليساريين من كان يرى فيه "صيغة للتعاون بين اللبنانيين للتوصل إلى الاستقلال"، فكان مجرد "تسوية كرست الطائفية كقاعدة لدولة الاستقلال"[٣]. لقد كان الميثاق "أساساً، تسوية أو اتفاقاً خرج إلى النور في وقت مناسب، وقد سهّل الوصول إليه تطورات توافق حدوثها في آن معاً داخل لبنان وفي نظامه الإقليمي. إن ميثاق ١٩٤٣ هو بمثابة النظرة اللبنانية الخاصة لمفهوم سياسة الواقعية (Real politic)، ذلك أنه شكل أقرب نقاط الالتقاء والتلاقي بين القادة الاستقلاليين"[٤].

فمهما قيل في ميثاق ١٩٤٣، ورغم النزاعات التي دارت حوله في أيام السلم، فلا بد من القول أنه لولا الميثاق لما كان للاستقلال أن يتحقق في ظل الانقسامات الطائفية الحادة، حيث شكّل الأرضية

---

[١] باسم الجسر، (من وثيقة الطائف إلى اتفاق الدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المرجع السابق، ص ١٩٧.

[٢] أنطوان مسرّة، (المقاربة المنهجية لاتفاق الدوحة ٢١–٥–٢٠٠٨)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٩٧.

[٣] باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، مرجع سابق، ص ٢٣.

[٤] باسم الجسر، المرجع السابق، ص ١٠.

الصالحة لحفظ التوازنات المختلفة في تلك الفترة. وبالرغم من الحرب الأهلية التي عصفت بالبلد سنة ١٩٧٥، وفشل الصيغة التوافقية التي حفظت سابقاً السلم والاستقلال[١]، "لا ننكر على الميثاق الوطني الدور الذي لعبه، مع الدستور اللبناني في تكوين القاعدة الوطنية والسياسية للبنان، لمدة ثلاثين سنة"[٢].

لقد كان من نقاط ضعف الميثاق الوطني أنه جاء شفهياً غير مكتوب، وبين قطبين أساسيين فقط، الأمر الذي جعله دائماً عرضة للمساومة في المستقبل، ومحطاً للتأويل والتفسير، بحيث يفسر بما يتلائم مع الأزمات التي تستجد، كما وأنه كان اتفاقاً طائفياً وزع الحصص على أساس طائفي، حافظ من خلالها على التركيبة الطائفية الواقعية التي هي في أساس المشاكل التي هددت البلد. كما وأن وفاة الأقطاب الذين وضعوه وسع مجال التأويل والدخول في إطار المصالح الخاصة للاستفادة الشخصية من التركة. إضافةً إلى أن الأعراف والتقاليد التي أرساها على مستوى الحكم، ورغم الإبقاء على بعضها حتى اليوم، لم تعد تصلح كما في الماضي في ظل ظروف معينة، مع التغير الديمغرافي الذي طرأ على عدد أعضاء الطوائف، ومع الغبن الذي كانت تحس به بعض الطوائف والمناطق على مستوى الحكم والإنماء. وقد يحسن القول فيه أن أسلوب الدوران حول المشكلة نمّى الأزمات وأجّل الانفجار دون أن يجد الحلّ[3]. كتب جوزف مغيزل "إن الميثاق الوطني الذي وضع تحت ضغط عدم إضاعة الفرصة السانحة لإنهاء الانتداب سنة ١٩٤٣، أتى عملاً سلبياً أكثر منه إيجابياً، لأنه سعى لإبعاد أسباب الخلاف التي قد تسبب ضياع الفرصة المؤاتية دون أن يعنى بما من شأنه ضمان الاستقلال، ولم يوضع كي يبنى الاستقلال"[4].

لهذه الأسباب مجتمعة، سقط الميثاق الوطني كحامي السلم الأهلي، واندلعت حرب ١٩٧٥، وكان اتفاق الطائف.

"لم يخرج اتفاق الطائف عن روح ١٩٤٣، ولكنه جدد هذا الميثاق ووازنه وأكمله[٥]". لقد تم بناءً على اتفاق الطائف تعديل الدستور اللبناني بما يتلائم والتطورات الجديدة التي طرأت بعد الحرب المدمرة، ومن أهم هذه التعديلات تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح مجلس الوزراء مجتمعاً، إضافة إلى دور مجلس النواب، لاسيما مدة ولاية رئيس المجلس، وإلى إلزامية الاستشارات النيابية لتكليف شخصية بتأليف الحكومة، "وشبه استحالة حل المجلس من قبل السلطة التنفيذية، وتمشياً مع الهدف البعيد لميثاق ١٩٤٣، الواعد بتجاوز النظام الطائفي والسياسي في المستقبل، أورد اتفاق الطائف عدة مواد عملية تتعلق بتجاوز الطائفية..."[٦] ، كما وكان ممهداً لمبادئ أساسية في الحكم، خُصِّصَ لها حصة الأسد في مقدمة

[١] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٢١١-٢١٢.

[٢] باسم الجسر، المرجع السابق، ص ١٣٣.

[3] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة والمثياق**، مرجع سابق، ص ٣٣٣-٣٣٥.

[4] جوزف مغيزل، نقلاً عن مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

[٥] باسم الجسر، (من وثيقة الطائف إلى اتفاق الدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٩٨.

[٦] باسم الجسر، المرجع السابق، ص ١٩٨.

الدستور. ولقد تغيرت موازين القوى في ظل اتفاق الطائف، ومعها توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. ووضعت ضوابط لحفظ ميثاق العيش المشترك، بالأخذ بالإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً، واجتماعياً واقتصادياً كركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، وأرسي معه على أن أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين... فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان...[١]

فقد وصفه طلال الحسيني أنه "في التاريخ لا فوقه ولا في غفلة عنه قيمة هذه الوثيقة وما ورد فيها تؤكد على تاريخيتها"[٢]. كما ووصفه بشارة منسى بمحطة في تاريخ الفكر السياسي في لبنان من العبث محاولة تجاوزها، ولم تعد تتحمّل نفس الكلمات أو الخطاب الذي كان رائجاً من قبل. ويورد إدمون نعيم أن الوثيقة التي توصل إليها النواب في الطائف تشكّل ميثاقاً مع كل ما تشمله هذه الكلمة وحدودها. وورد على لسان حسين الحسيني أن ميثاق ١٩٨٩ لم يولد في الطائف، لكنه أعلن في الطائف، إذ هو ثمرة حوار مستمر وموازٍ لسنوات الحرب بالتعارض مع عدد من الرغبات[٣]. وعرف اتفاق الطائف "كوثيقة تأسيسية لأنه يشهد على علّة وجود لبنان بعد مرحلة تعرضت فيها التسوية والميثاق للازدراء والتحقير وعلى كون لبنان هو مكان بامتياز للحوار والمشاركة بين الطوائف في الحكم من دون أن تكون المشاركة منحة من الحاكم"[٤].

فمنهم من رأى في وثيقة الوفاق الوطني أنها "مرحلية، خدمت أهدافاً وأغراضاً ربما لم تعد نفسها اليوم"[٥].

ومنهم من رأى فيها آلية لتجاوز الطائفية "وفق اقتراحات وتدابير تطبق بشكل متدرج وصولاً إلى التجاوز التام للطائفية، وعلى تعميم الممارسة الوطنية المحضة، وبالتالي إنجاز بناء المواطنة وتعميم واعتماد المفهوم الذي يحدد المواطن"[٦]. وقد رأى ألبير منصور "أن صيغة المشاركة في الحكم التي وُضِعَت أسسها في اتفاق الطائف هي الوحيدة، في ظل المعطيات الراهنة، القادرة على صيانة العيش المشترك وتثبيته على قاعدة الوفاق"[٧]. وتبقى قيمة الوثيقة الوطنية قيمة معنوية، لا تقل شأناً عن القيمة الحقوقية التي تمت على أساسها التعديلات الدستورية، ولكونها ميثاقاً بين الأطراف اللبنانية كافة، تم بمباركة إقليمية ودولية، كما وكان في صلب الصفة التوافقية التي أجمع عليها اللبنانيون.

ولكن، لِما تهدد اتفاق الطائف بالسقوط؟ هل لأن اللبنانيين حاولوا البحث عن بدائل خارج المسلمات التي أرساها ؟

---

[١] عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، مرجع سابق، ص ٢١٢.

[٢] طلال الحسيني، نقلاً عن أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

[٣] نقلاً عن أنطوان مسرة، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

[٤] أنطوان مسرة، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.

[٥] محمد مقربي، **وثيقة الوفاق الوطني**، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٦] ألبير منصور، **لبنان بين ردّة وريادة**، مرجع سابق، ص ١٤١.

[٧] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

وما الإضافة التي جاء بها اتفاق الدوحة لتقويم الوضع الأمني والمؤسساتي والسياسي؟

رأى العديد من المطلعين أن اتفاق الدوحة جاء ليقوّم ما فات في اتفاق الطائف ويتكامل معه لناحية الحفاظ على العيش المشترك، وليدعم الديمقراطية التوافقية ولينقذ الجمهورية اللبنانية في حينه[١]. "اتفاق الدوحة واتفاق الطائف، كما مجمل الاتفاقات في لبنان هما منتجان لما أسميناه عام ١٩٤٣ الميثاق الوطني. وهو العقد التأسيسي للبنان وليس مجرد العقد الدستوري، بل عقد كياني ربط الشعب اللبناني بالأرض وكان من مقومات الدولة اللبنانية"[٢]. لقد عُقِد اتفاق الدوحة في مرحلة مأزومة من التاريخ السياسي في لبنان هددت أمنه وكيانه. وقد أُدخِل بموجبه على "الميثاقية التوافقية" تعديلات جديدة تأخذ حالياً مسار الأعراف. فانعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة بين ١٦ و ٢١ أيار ٢٠٠٨، بحضور قيادات سياسية لبنانية كانت أعضاء في مؤتمر الحوار الوطني في لبنان، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

- دعوة رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني للانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية، ١١ وزيراً للمعارضة، ٣ لرئيس الجمهورية، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.
- اعتماد القضاء طبقاً لقانون ١٩٦٠ كدائرة في لبنان، ويبقى قضاءا مرجعيون وحاصبيا دائرة انتخابية واحدة.
- تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.
- إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين.[٣]

ويدخل بذلك اتفاق الدوحة في إطار الميثاقية والتوافقية، وضمن مفهوم سياسة التسوية Politics of compromise التي اعتُمِدَت تاريخياً في لبنان، في كل مرة بعد أن يدفع مواطنوه جميعاً الثمن غالياً بالأرواح والاقتصاد والاستقرار. وقد جاء اتفاق الدوحة على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، وجاء الحل فيه

---

[١] صالح طليس، (اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

[٢] سليم الصايغ، (الميثاق عقد تأسيسي لكيان لبنان)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ١٩١.

[٣] مازن يوسف صباغ، **اتفاق الدوحة**، منشورات مختارات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١-٢٢.

سلة متكاملة وفق المبادرة العربية وقبل انتخاب الرئيس التوافقي، كما وجعل من المعارضة طرفاً أساسياً بإعطائها الثلث الضامن في حكومة الوحدة الوطنية [1]، إلا أنه لم يُدخِل أي تعديلات على الدستور، بل كان نتيجةً لطاولة الحوار الوطني التي كان دعا إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري ولم تتحقق في حينها. وقد عبّر الرئيس نبيه بري عن رأيه باتفاق الدوحة بقوله: بعد أن عَبَرَ لبنان معمودية النار إلى استعادة وفاقه في الدوحة، وبعد أن عاد وسلك طريق الديمقراطية التوافقية كما في الطائف والدستور (...) أهلاً بكم في لبنان حديقة الحرية ومشتل الأرز الخالد وبيت القصيد[2]. وصرح أمير قطر عند إقرار الاتفاق: الغالب هو لبنان والمغلوب هو الفتنة.

ولكن، إلى متى سيبقى لبنان مرتعاً لأنواع من التناقضات تؤدي في كل مرة إلى عدم احترام المواثيق التي كان قد أجمع عليها أهله لدرء الفتنة وتوخي الاستقرار الأمني؟

٢- بين نهج التسويات وإمكانيات التغيير، لبنان إلى أين؟

تسوية، ميثاق، دستور، ديمقراطية توافقية، ...، هذا هو لبنان!

مجموعة مصطلحات ومفاهيم وصيغ جعلت من لبنان حالةً سياسيةً متفردة من نوعها.

هكذا، لقد أصبح للبنان خصوصيته : ديمقراطيةٌ توافقيةٌ.

هي نموذجٌ متميزٌ عن نماذج الديمقراطيات المعهودة.

هي نتيجة التناقض القائم في صلب هذا النظام بين الدولة الموحدة المركزية والتركيبة السياسية الطائفية اللامركزية[3].

هي سعيٌ دائم لدرء التناقضات والفتن، في محاولةٍ متكررة للتعايش بالتوفيق بين مصالح الطوائف الثماني عشر، وبرعاية مصالح الفئات الخارجية، حفاظاً على شرعية الكيان والإعتراف به دولياً.

هكذا استمر لبنان يتخبط في مرضه العضال، الطائفية، ويواجه المحن والحروب الناتجة عنها بالعقاقير المهدئة، التوافقية والميثاقية التاريخية، دون استئصال الورم المتفشي في مجتمعه.

---

[1] المرجع السابق، ص ٧٩.

[2] مجلة **الحياة اللبنانية**، (مهرجان لبنان السنوي للشعر العربي)، المجلد ٦٩، كانون الأول، ٢٠٠٨، ص ١٣٧-١٣٩.

[3] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧- ١٩٧٦**، مرجع سابق، ص ٥١٠.

وعلـى هـذا المنـوال، تـم التعامـل مـؤخراً مـع المـآزق بـالطرق المعهـودة، لتحتـل الواجهـة جملـة طروحـات، منهـا اعتمـاد فدراليـة إقليميـة كبنيـة للدولـة، أو اعتمـاد المثالثـة الطائفيـة فـي ظـل التطـور الـديمغرافي، أو إدخـال الـرأي الشـيعي فـي مختلـف القـرارات، هـذا بالإضـافة إلـى آراء حـول تفعيـل اتفـاق الطائف لناحية إنشاء هيئة وطنية حسب المادة ٩٥ من الدستور لدرس كيفية إلغاء الطائفية السياسية، كما تقدمت طروحات بالعمل على سد فجوات الديمقراطية التوافقية أكان بإصلاحها من الداخل بتطويرها المؤسسي أم بتوفير ظروف وشروط انتقال إلى نظام جديد يتماشى مع تطور الواقع السياسي الاجتماعي لأن "السير بالديمقراطية التوافقية إلى آخر الطريق يؤدي إلى نفي الديمقراطية التوافقية لنفسها بنفسها"[١]...

إلا أن جميع هذه الطروحات باءت بالفشل، حيث حاولت تاريخياً معالجة النتائج وليس الأساس، وكيـف هـو الأمـر اليـوم وقـد تفلتـت مـن أيـدي واضـعيها أواصـر اللعبـة، فتقـدمت عليهـا أفكـارٌ أصـولية وهجماتٍ سلفية وتكفيرية مداهمة، فأضحت بمواجهة مشروعٍ إقليمي يفوق أبعادها.

أبـان هـذا الفشـل التـاريخي وإذاء التطـورات الآنيـة المتسـارعة يتحـتم تقـديم طروحـات علـى مسـتوى الحدث، طروحـات مـن شـأنها إرسـاء نمـوذج اجتمـاعي وسياسـي حـديث مبنـي علـى وحـدة الحيـاة، لا علـى مجرد التعايش المشترك بين أبناء الوطن الواحد.

نتقدم هنا ببعض الأفكار المطلوب تعميقها، وبعض السبل المطلوب تحقيقها في هذا الإطار، لعلها تنجح في درءِ مخاطرٍ غير ممكن التحسب لها بالطرق المعهودة تاريخياً.

أ) لبنان الوطن، لا لبنان الطائفة

لما كان المشكل الأساس ينبع من الإلتفاف الطائفي المتقدم على الانتماء الوطني، فإنه لا بد من تصويب المسار وإعادة الأمور إلى نصابها بتدعيم نهج المواطنة والمواطنية.

وفـي هـذا الإطـار، لا بـد للمجتمـع المـدني مـن أن يلعـب دوراً رائـداً فـي لبنـان مـن خـلال حركـات مواطنة اجتماعية، كالبدء في "تأسيس منتديات مواطنة Forum de citoyenneté على مستوى المدن، ثم على مستويات أضيق، على أن تصيغ هذه المنتديات ميثاقاً للمواطنة"[٢]، يُشكلُ مرجعيةً يحتذى بها تقوم "بأدوار اجتماعية وسياسية وثقافية وتنموية تساعد على إعادة بناء الكل الاجتماعي الوطني"[٣].

ودور المواطن هو دور أساسي في عملية الاندماج الوطني، فالمواطن ليس الشخص الطبيعي، المواطن هو شخصية معنوية تضيف إلى الشخص الطبيعي صفات قانونية وسياسية تحوّل الشخص

---

[١] رغيد الصلح، جويل بطرس، **الديمقراطية التوافقية، بطاقة تعريف**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت ٢٠٠٨، ص ٣٤.

[٢] محسن مرزوق، (ثقافة المواطنة في سبيل الانتقال الديمقراطي)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٥٠.

[٣] محسن مرزوق، المرجع السابق، ص ٥٠.

الطبيعي وترفع انتماءه من المجتمع الأهلي، مجتمع العصبيات، إلى المجتمع المدني، مجتمع المصالح، ومنه إلى المجتمع السياسي مجتمع تغليب المصلحة العامة على سائر المصالح الأخرى... حيث يلتقي المجتمعان المدني والسياسي على توافق وتناغم وانسجام في خدمة المجتمع والفرد[١].

كما وللدولة مسؤولية إلغاء القيد الطائفي من النصوص لكي يتم إلغاؤه بالتالي من النفوس، فيبقى الإنتماء الوطني الرابط الوحيد بين اللبنانيين، فيشكل أساساً لإنشاء دولة القانون ودولة الشأن العام، ودولة رعاية المصالح الوطنية الإقتصادية والإجتماعية، دولةٌ يشغل المسؤوليات فيها أشخاص كفء حاملو الهوية الوطنية.

ولعل اعتماد النظام العلماني[٢] هو الوسيلة الأنجع في مواجهة التمييز والالتفاف الطائفي من خلال فصل الدين عن الدولة[٣]، في خطوة متقدمة نحو صهر أبناء البلد الواحد في قضية وطنية تحقق وحدة حياتهم ومراميهم. وقد جاء مع ليبهارت "أن بناء الأمة يستتبع استئصال الولاءات الأولية الأدنى من الأمة والاستعاضة عنها بالولاء للأمة[٤]. كما وأورد في كتابه الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد على لسان صموئيل هانتنغتون بأن التحديث السياسي يعني الاندماج الوطني وأنه يستلزم الاستعاضة عن عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية، والدينية، والعائلية، والعرقية، بسلطة سياسية وطنية علمانية واحدة"[٥].

ففي لبنان، حيث "طوائف دينية تحولت بفضل طابعها السوسيولوجي إلى كيانات سياسية ضمن نظام يدعى ديمقراطياً"[٦]، ما هي حظوظ العلمانية في الوصول إلى الديمقراطية الصحيحة؟ " ديقراطية

---

[1] ألبير منصور، **لبنان بين ردّة وريادة**، مرجع سابق، ص ١٤١.

[٢] نشأت فكرة الدولة العلمانية في فرنسا، وهي ترجمة لكلمة laicité الفرنسية، المنحدرة من الكلمة اللاتينية المسيحية laicus وتعني المسيحي المعمّد بالمقابل مع الإكليروس أو الكنيسة، فكلمة العلماني لا تعني الإنسان الملحد. وتدل عبارة البطريرك خريش بتاريخ ١٧-٠٢-١٩٧٧ و ٢-٢-١٩٧٨، في جريدة النهار "إلى إخواننا المطارنة وجميع أبناء طائفتنا، إكليركيين وعلمانيين"، إن دلّت على شيء، وقد أتت على لسان رجل دين، على أن العلماني ليس شخصاً ملحداً" (نقلاً عن عبد العزيز قباني، **لبنان والصيغة المأساة**، مرجع سابق، ص ٤١.

وفي المدلول السياسي للكلمة يقول إدمون رباط أن العلمانية بمفهومها الواسع هي النظرية التي تعتبر أن الأديان ومراسمها كافة وبدون استثناء لا تؤلف سوى ظاهرات اجتماعية خارجة عن جوهر الدولة ونطاقها (إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

لقد مرت العلمانية بمراحل كثيرة وجهود كبيرة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم في ضمان الحريات الدينية وحرية الضمير بعيداً عن تدخل الدولة في الأديان والعقائد الدينية وعدم اعتناق الدولة لأي دين أو الانحياز له مع إقرار الدولة بالإيمان بالله والإقرار بوجوده. واعتاد العقل في التخطيط وتنظيم شؤون الدولة دون أي تسلط على المعتقدات الدينية ويكون معيار الحكم فيها الكفاءة والاستحقاق لا الاعتبارات الطائفية بمقابل تأمين الحرية الدينية (عبد العزيز قباني، المرجع السابق، ص ٤٣، ٤٤.

[٣] أنطون سعاده، **مبادئ الحزب السوري القومي الإجتماعي**،

[٤] آرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص ٣٨.

[٥] المرجع السابق، ص ٣٨.

[٦] ناصيف نصار، مرجع سابق، ص ١٢٤.

تحقق حكم الشعب لمصلحة الشعب وليس لمصلحة هذه الطائفة أو تلك"[1]. أفليس للعلمانية قدرة على الحفاظ على التعددية (خاصة وأن الطوائف الكبرى نفسها منقسمة إلى مذاهب متعددة) بعدما نحجت في أوروبا بعد فتن كثيرة دينية ومذهبية؟ تبقى هذه الأسئلة في متناول القيمين على شؤون المواطنين والنخب في المجتمع لإيجاد الحل الناجع لمعضلة الطائفية، فمن أين نبدأ وإلى اين ؟

ب) لبنان الديمقراطية بالمواطنة، لا لبنان الديمقراطية بالطائفة

وهذا الأمر يستتبع ترابط المواطنية بالديمقراطية والديمقراطية بالمواطنية في سبيل الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية، ويقتضي الانتقال من الصيغة التوافقية في لبنان إلى صيغة الوحدة الوطنية. وللقوى المدنية غير الطائفية وغير المرتبطة بمرجعيات طائفية أوصلتها إلى سدة الحكم دور في هذا الإطار من خلال العمل على تدعيم وتقوية الدولة لضمان الحقوق والحريات على مستوى الوطن وليس على مستوى الطائفة فحسب. فتوخي الديمقراطية الحقيقية يغلب منطق المواطنة ويضمن زوال التمييز الطائفي، وبدوره إن زوال التمييز الطائفي يعزز الديقراطية والمواطنة والتضامن الاجتماعي في إطار الدولة الموحدة.

ج) لبنان التربية المدنية، لا لبنان التربية الطائفية والمذهبية

وللتربية والثقافة الوطنية شأن في بلوغ هذه الأهداف. وعلى الدولة والمجتمع المدني التكافل لنشر هذه الثقافة عبر مناهج التعليم وحملات التوعية المدنية الموحدة الخطاب في مختلف مناطق الوطن.

ولإلغاء التعاليم الدينية "الطائفية" من المدارس، ووضع حد لتغلغل الإرساليات الأجنبية بحجة تقديم خدمات إجتماعية وثقافية، الدور الأساس في دعم الثقافة الوحدوية والوطنية.

"فبقدر ما يقوى الانتماء الوطني يضعف الانتماء الطائفي[2]".

ولاعتماد كتاب تاريخ موحد وكتاب تربية موحد يتعلم النشء الجديد من خلالهما كيف أن النظرة الفردية المبنية على الإقطاع المالي والإقطاع السياسي من جهة وعلى الإستزلام والتبعية من جهة أخرى، وكذلك النظرة الفئوية والطائفية والسلفية والنظرة الإرتهانية للخارج، كانت مدمرة لكل جهد وضعه اللبنانيون عبر الحقبات التاريخية في سبيل إرساء الأمن والإستقرار وتحقيق الإلفة والرقي والرفاهية، وكيف أنه لا خلاص من هذه الدوامة التي تخبط وما زال يتخبط بها لبنان منذ نشوئه إلا بتعميم النظرة الوطنية، التي تضع مصلحة الكل أمام المنافع الفردية والفئوية، وتحصن لبنان من التدخلات والمطامع الخارجية.

---

[1] عبد العزيز قباني، مرجع سابق، ص ٢٧.

[2] إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام،** الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

د) لبنان الحرية المسؤولة، لا لبنان الفوضى الخلاقة

وللحرية التعبيرية المسؤولة غير المفرطة وللحرية السياسية على مختلف مستوياتها دور في قيام الديمقراطية الحقيقية، وذلك عن طريق تأمين أكبر قدر من احترام القانون من قبل المواطنين والسلطات على حدٍّ سواء، فتقوى الدولة وتتفعل مؤسساتها، فتضعف قوة المتسلطين والمنتفعين في التحكم بمقدرات البلاد[١].

ولإعلاء شأن نموذج الحرية المسؤولة، حرية احترام حرية وحقوق الغير، على شأن نموذج الحرية المطلقة والمفرطة، الحرية المتفلتة من أي أخلاق مجتمعية، المستوردة وهماً من الخارج والمتحججة بنص الدستور وبالأعراف الدولية، أهمية في وضع حدٍ للمطامع الفردية وللتعالي على القانون بإسم الدستور وللتجاوزات على الحق الفردي واستغلال الحق العام.

هـ) لبنان دولة الحقوق والواجبات، لا لبنان التفلت والأهواء

ولإنماء مفهوم الفرد المتمتع بحقوق وواجبات، بمعزل عن انتمائه إلى عائلة أو عشيرة أو طائفة، في نطاق دولة قوية، علمانية لا طائفية، تقوم على مؤسسات ديمقراطية تُؤَمِّن المساواة والعدالة الاجتماعية والمداورة في الحكم، أهمية في رفع مستوى الأهلية والأداء الفردي والمجموعي وضبط التصرفات الشاذة ولجم الفساد والرشاوى[٢].

و) لبنان القانون المدني، لا لبنان القوانين المذهبية

ولتطوير وتحديث القوانين وتوحيدها على مختلف الطوائف شأن في جعل أحكامها تسري على الجميع بالسواء، مما يقوي الوحدة الوطنية، حيث "ينبغي أن تكون الشرائع والأحكام متفقة مع التطورات والأحوال منفصلة عن التشريع الديني أو الطائفي الجامد"[٣]. فهل نتجرأ يوماً بمساس النصوص العاتية واستبدالها بنصوصٍ حديثة تتوافق مع الرؤية الجديدة إلى الحياة ذات المرامي الوطنية لا الطائفية؟

ز) لبنان التاريخ والعبر، لا لبنان المغامرات

---

[١] داوود الصايغ، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٢] أنطوان مسرّة، (استراتيجية المقال العام والحقوق)، منشور في **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥.

[٣] ناصيف نصار، مرجع سابق، ص ٢٩.

كما ولا بد من الاتعاظ من التاريخ لعدم تكرار المآسي، حيث أظهر توالي الأحداث والمواثيق هشاشة الأوضاع والحلول على مدى الحقبات التاريخية السابقة. إن أي تبديل في النظام يعتبر "حدثاً تاريخياً تأسيسياً يحتاج إلى سياق ثقافي، وإلى دعم من المجتمع الأهلي، وإلى ذاكرة تستخلص منه العبر للمستقبل[١].

فإن مقولة لبنان قام واستمر على المواثيق، فنقض أو مساس أيٍ منها يعرضه للوقوع في مأزق ولإعادة إنتاج مواثيق جديدة لتهدئة الأوضاع، قد تترك الأوضاع على ما هي عليه وتُسَكِّنُ الساكن.

فالأمر لم يعد يحتمل المغامرة في اختبارات ذات طابع آني أثبتت عقمها تاريخياً. فهل من الممكن الاتعاظ من اخفاقات الماضي المبني على تكرار الحلول الآنية التوافقية والولوج إلى حلول هيكلية تعالج الأساس وليس النتائج؟

ح) لبنان الوحدة والإنفتاح، لا لبنان التبعية والإرتهان

كما ولا بد من إنهاء الانقسام الحاصل بين الفعاليات اللبنانية بخصوص العلاقات مع المحيط العربي ومع الغرب، وتحصين مناعة لبنان تجاه الاضطرابات الإقليمية والعالمية، وإنشاء علاقات اقتصادية وسياسية مع جميع الأطراف الدولية، مفادها المصلحة الوطنية، على قاعدة الودية والاستقلالية والندّيّة في التعاطي، تضع حداً لتدخل الخارج بالداخل ولسياسة "فرّق تسد" من قبل الخارج.

ط) لبنان وضوح التوجه والرؤية، لا لبنان ضلال الهوية والإنتماء

ولعل التضامن حول تحديد هوية العدو قد أضحى ضرورة الضرورات. فتحديد العدو يجب أن يتم بعيداً عن التجاذبات والمماحكات الداخلية، حيث هذا الأمر ليس مجرد وجهة نظر تتغير مع متغير الإنتماء لطائفة أو لتيار أو الولاء للخارج. فهذا يتطلب اعتماد سياسة واحدة تجاه العدو الصهيوني، والعمل على حفظ أمن لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السيادة اللبنانية.

ويمكن توحيد وجهة النظر بالعدو من خلال توعية الأجيال على خطورة المطامع الصهيونية التاريخية بأرض لبنان ومصالحه، وتحسيس جميع أبناء الوطن الواحد بكافة أطيافهم بمسؤوليتهم في مؤازرة القوات المسلحة الرسمية في عملية ردع أي اعتداء على الأراضي والمصالح اللبنانية، والضغط لإعطاء هذه القوات الإمكانيات الكافية والمعنويات اللازمة لذلك.

ي) لبنان ديمقراطية الأحزاب الوطنية البناءة، لا لبنان الخصومة والإصطفافات

---

[١] أنطوان مسرة وطوني عطا الله، (دعم وصيانة اتفاق الدوحة لصالح السلم الأهلي والذاكرة الوطنية المشتركة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

كما ولتأطير الأحزاب اللبنانية وإعادتها إلى دورها الطبيعي في التعبير عن التطلعات الوطنية اللاطائفية للمواطنين، دور في تقديم الأفضل للمصلحة الوطنية بوسائل ديمقراطية بعيداً عن التباينات الطائفية والانتماءات الأولية لأن "السلم الأهلي الدائم والمسار الديمقراطي يمر بالأحزاب السياسية[١]". فتطوير الأحزاب بعيداً عن التقليد العائلي – الطائفي يجعل العملية الديمقراطية متقدمة، بحيث أنه ينشط المجتمع المدني بما يضمن التفاعل الاجتماعي والسياسي[٢]، ويحفّز نشوء تحالفات بين الأحزاب والقوى السياسية، ويؤثّر إيجاباً على أساليب العمل السياسي وعلى نمط التفكير والعلاقات داخل الأحزاب وخارجها، ويضع بالتالي النظام البرلماني في المسار الصحيح[٣].

ويتطلب هذا الأمر خطوات أساسية، منها قيام قانون عصري جديد للأحزاب على أسس وطنية، لا طائفية ولا مذهبية، ووضع قانون انتخاب جديد الهدف منه:

- أن يكون عامل توحيد بين اللبنانيين، وأن يعمل على خلق خطاب سياسي معتدل ومؤلف للقلوب، بدلاً من الخطابات المتشنّجة والمثيرة للغرائز والعصبيات، وذلك بتحسين "صورة الآخر" التي قد تكون مشوّهة بفعل منمّطات ذهنية.
- أن يكون قائماً على أساس النسبية في التمثيل على مستوى الوطن ككل، بحيث يتمثل الجميع دون تفرقة ودون إبراز العصبيات الطائفية.
- أن يؤسس لعلاقة سياسية بين المرشح والناخب، مبنية على برامج سياسية واقتصادية وتوجهات مستقبلية، لا على أساس التبعية والزبائنية، والعصبيات والانتماءات القبلية والمذهبية، أو المصالح الفردية الضيقة.
- أن يحقق صحة التمثيل الشعبي والتجديد في السلطة كما هي حال الديقراطيات الحقيقية، لا قانون يهدف إلى إعادة إنتاج السلطة[٤].

ك) لبنان الإنتاج، لا لبنان الإستهلاك

كما ولاعتماد سياسات إقتصادية محفزة للنمو والإستثمار في جميع المناطق اللبنانية شأن في رفع القدرات الانتاجية للمواطن وفي تدعيم دخله وسد حاجاته ومتطلباته بسلع من إنتاجه المحلي. ولتحسين سعر صرف الليرة اللبنانية دور في الحفاظ على قيمة مداخيله وفي رفع مستوى قدرته الشرائية.

ل) لبنان العدالة والمساواة، لا لبنان التزلم والإرتهان

[١] أنطوان مسرة، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان تجدد والتزام**، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٢] نائلة معوض، (تغليب الأساس على الشكل)، منشور في المرجع السابق، ص ٥٧.

[٣] عصام سليمان، (التحالفات والنزاعات والتعاون بين الأحزاب: أطر التغيير السياسي)، المرجع السابق، ص ١٤٩.

[٤] صالح طليس، (اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف)، منشور في **اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

وللعناية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شأنها في تحقيق الاستقلالية والكفاية للمواطن اللبناني في أية منطقة أقام أو لأي طائفة أو حزب انتمى، الأمر الذي من شأنه تخفيض حدة الإستزلام والتبعية. فالعكوف عن السياسات المُجمَع عليها اليوم من جميع الأطراف والتي تقضي بتفقير الشعب لأجل إمساكه بلقمة عيشه، يسمح للمواطن بالاتكال على نفسه والتحكم بقراره وبالحصول على ما يستحقه بكرامة.

إن لجميع هذه الأفكار تتمة، نكتفي هنا بطرح عناوينها لتشكل في المستقبل القريب موضوع بحث متكامل يضع الأسس اللازمة لنجاحها ويحدد آليات تطبيقها ويقيّم ردات الفعل المتوقعة عليها، علنا نستطيع تعبيد الطريق بأدوات إصلاحٍ باتت ملزمة نحو مجتمع يعي حقيقة وجوده ووحدته فيتحصن بهما بمناعةٍ طبيعية في مواجهة مشاريع تفتيتية أخذت مسارها في التنفيذ وبدأت مؤشراتها تتوالى بوتيرة متسارعة أكان في لبنان أم في الكيانات الأخرى المحيطة.

الخاتمة

"لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".

بذلك حددت الفقرة (ج) من مقدمة الدستور نظام الحكم الديمقراطي في لبنان. أما الفقرة (ي) من الدستور فقد وضعت إطاراً لديمقراطية لبنانية حيث "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" الذي يضمن لمختلف الطوائف اللبنانية حقوقها وللبنان السلم الأهلي.

وقد جاء ربط شرعية السلطة في الدستور بهذا الميثاق نتيجةً لتجارب مأساوية متتالية مرَّ بها لبنان عبر الزمن، تجارب أفرزتها تركيبته الاجتماعية القائمة على التعددية الطائفية، حيث فرضت الطوائف نفسها كيانات مستقلة داخل الدولة. فتاريخياً، كان لا بد مع كل تجربةٍ مأساوية من تسويةٍ تعيد أواصر العيش بين مختلف الأفرقاء. وعلى هذا المنوال مع توالي الأزمات، كان لبنان بحاجة دائمة إلى تسويات تفضي إلى مواثيق تعالج في كل مرةٍ نقاط الخلاف وتقرب وجهات النظر. فأضحى بالنتيجة لبنان رهن واقع حتمي مبني على التسويات والمواثيق فرض أخيراً نفسه في الدستور بالحفاظ على ميثاقِ عيشٍ مشترك.

وفي عرض تاريخي للوضع القائم في لبنان، يتبين أن الصيغة اللبنانية هذه نشأت وتبلورت منذ عهد المتصرفية في جبل لبنان، وقامت على النسبية في توزيع المقاعد في السلطة على مختلف الطوائف. وقد قام نظام المتصرفية على ثلاث مرتكزات أساسية : حتمية اللجوء إلى التسويات، حتمية احترام التوازنات الداخلية وحتمية التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية اللبنانية.

دمج نظام المتصرفية بين الطوائف، وجعل من الطائفة وحدة أساسية في النظام الجديد وأصبح عماد أي نظام للبنان الغد الذي أوصل إلى ما وصل إليه نظام المحاصصة اليوم. وبناءً عليه تألف المجلس الإداري من ممثلي الطوائف الست في الجبل ونسبياً حسب عدد أعضاء الطائفة. وحاز هذا النظام على رضى جميع الأطراف الداخلية والخارجية. ولكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء دخلت الجيوش الفرنسية لبنان وأعلنت دولة لبنان الكبير بحدوده الجديدة.

وقد كان للإنتداب الفرنسي دور بارز في وضع أسس الجمهورية اللبنانية المعمول بها لغاية اليوم، حيث تم إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول ١٩٢٠ من قبل الجنرال غورو بحدوده الحالية التي ينص عليها الدستور. كما وصدرت قرارات من قبل المفوض السامي الفرنسي عُدّت بمثابة القانون الأساسي للدولة. كما تم تحديد دوائر الدولة وأصبحت هذه الدوائر بمثابة السلطة التنفيذية، واعتمد في اختيار اللجنة الإدارية نفس الطريقة الطائفية في عهد المتصرفية بفارق زيادة عضوين سنيين.

وقد لعب التوزيع الطائفي الجديد دوراً هاماً في تطور الصيغة اللبنانية، خاصةً مع دعم الفرنسيين للنظام الطائفي. وكان للتناقض الحاصل بين المسيحيين والمسلمين حول الإعتراف بالكيان الجديد تداعيات سلبية عديدة كانت بحاجة إلى التوافق لدرء المشاكل وللحفاظ على التعايش.

ومما لا شك فيه أن الكيان الجديد حاز على اعتراف دولي كدولة نهائية لها حدودها ومقوماتها الإجتماعية والاقتصادية وأسس لبنيانٍ ديمقراطي على الطراز الأوروبي كما ظهر في دستور ١٩٢٦ الذي رعى الحياة الديمقراطية في لبنان مع مراعاة التعددية فيه، وحوله من دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية لها دستورها وقوانينها الموروثة.

وقد تألف الدستور عند إقراره من مئة ومادتين مقسم إلى أبواب وفصول. وكان له دور فعال بجعل العرف مكرس بنص مكتوب يراعي الخصوصية اللبنانية بإعطائه الطوائف حق إدارة شؤنها الذاتية في مجال الأحوال الشخصية، وبحرصه على مراعاة صيغة العيش المشترك في مواده ٩ و ١٠ و ٩٥، كما ترك الدستور المجال مفتوحاً أمام التوافقات بين الطوائف والتوازن فيما بينها في ظل ديمقراطية برلمانية.

ورغم رسم الحدود الجغرافية ووضع دستور للكيان الجديد بقي موضوع ولائه وتبعيته محط تجاذب وتنابذ بين المسيحيين والمسلمين. فالسنة كانت ذات اتجاه عروبي والموارنة طالبي حماية الدول الغربية.

فأتى ميثاق ١٩٤٣، بين رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، ليطمئن كلا الطرفين ويحفظ التوازن فيما بينهما. فأضفى شكلاً جديداً للتعايش بين الطوائف، حيث جاء عرفياً نتيجة خطابين صدرا عن كلا الرئيسين، وضعا من خلاله صيغة للتعايش بين الطوائف. فكان قول "لا للشرق ولا للغرب" تطميناً للطرفين وزيادةً للولاء للدولة اللبنانية، ونتيجةً لتنازلات من كلا الطرفين على مستوى القيادات، خففت من حدة الولاءات الطائفية والخارجية، وساهمت في زيادة إرادة العيش المشترك في البلد التعددي على أساس من التوافقية الميثاقية في ظل دولة معترف فيها دولياً. وأضحى إلى جانب الدستور دستوراً عرفياً ثانياً، لا زالت ثقافته التوافقية متبعة حتى اليوم. فقد قام بين الدستور والميثاق نوع من الديمقراطية التوافقية بخصوصية لبنانية، ترتكز على التوافقية والأكثرية العددية، أمنت صيغة العيش المشترك والتوافق على بقاء لبنان بحدوده الحالي.

وبقي الميثاق بمثابة دستور للطوائف، يحفظ الأمن بالتوافق، إلى حين أن تعارضت مصالح السياسيين، فعادت الأزمات وتفجر الوضع الأمني سنة ١٩٧٥، واندلعت الحرب الأهلية ١٥ عاماً، لتنتهي بوضع ميثاق جديد هو وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

فأكد اتفاق الطائف، من خلال التعديلات الدستورية التي ترتبت عنه، على مبدأ العيش المشترك في في الفقرة "ي" من مقدمة الدستور، فاعطى نوعاً من القدسية لا يمكن تجاوزها للتعايش بين المسيحيين والمسلمين، في ظل قواعد ديمقراطية تضمن المساواة السياسية والاجتماعية، وفي ظل قانون موحد، إلا فيما يخص قضايا الأحوال الشخصية. فكان لميثاق الطائف الأهمية الكبرى في تاريخ الميثاقية اللبنانية

بما أفضى من تعديلات دستورية كان لها الأثر الكبير في تطورٍ إجتماعي سياسي واكب تطوراً مجتمعياً ديمغرافياً، فجعل ثقافة التوافق أساساً من أسس الديمقراطية اللبنانية.

وقد شكل اتفاق الطائف التسوية التي كان لا بد منها، ولعب دوراً مهماً في جعل التوازن بين مختلف الطوائف أساساً للحكم عملاً بمفاهيم الديمقراطية التوافقية. فطال التوازن مستوى الرئاسات الثلاث بما عرف بترويكا الحكم، وما كان له من تداعيات نتيجة الخصومات فيما بينها، مروراً بتركيبة المجلس النيابي حيث تتوزع المقاعد مناصفةً بين الطائفتين الأساسيتين ونسبياً على بقية الطوائف، إلى تشكيل حكومات ما سمي بالوحدة الوطنية، وصولاً إلى المراكز الأقل أهمية باعتماد نظام الكوتا في الوظائف العامة، الأمر الذي وسم النظام اللبناني بما يعرف بالأنظمة المشاركة.

وهكذا فقد حَددَت الديمقراطية اللبنانية بالإئتلاف والنسبية في التمثيل، العلاقات بين الطوائف، في إطار قانوني يضمن تمثيل اللبنانيين كأبناء طوائف وليس كمواطنين لهم الأهلية والدراية في تحديد خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد غيبت بذلك دور الأحزاب السياسية، بتحجيم فعل العقائدية والعلمانية منها، مبقيةً النظام الحزبي في إطار القانون العثماني للجمعيات الصادر سنة ١٩٠٩، لا يأخذ عن الغرب سوى أشكال التنظيمات الحزبية. وبدل أن تشكل الأحزاب في لبنان أساساً لإنتاج وقيام السلطة وللتحديث، بقيت رهينة ولائها للطوائف والزعامات والأقطاب السياسية وأصحاب رؤوس الأموال وللخارج، مما عزز المحاصصة والاستزلام والزبائنية واقتسام المغانم.

وحيث لم يأتِ الطائف بالحل القاطع للمشاكل السياسية، بل أتى انعكاساً للمتغيرات السياسية والديمغرافية الطائفية والمذهبية، فأضحى موضع سجال على الساحة السياسية، أوصل في ظروف محلية وأقليمية متأزمة إلى إنفجار أمني في ٧ أيار ٢٠٠٨، دعت الحاجة على أثره إلى اتفاق جديد في الدوحة، كتوافق ضروري لدرء الإقتتال العبثي وسفك الدم.

فعلى ضوء هذا المسلسل التاريخي من محنٍ تليها إملاءات، توافقات، تسويات ومن ثم مواثيق واتفاقيات، يتبين من قراءةٍ موضوعية وتحليلٍ للمحطات الفارقة في التاريخ الفائت والحاضر، أن الوضع اللبناني يتأرجح منذ سنين وحتى يومنا هذا بين نموذجين متضاربين:

- النموذج الأول، متلحفاً بعمامة طائفية، وَضُحت معالمه ووسائله ونتائجه عبر تعاقب الحقبات الأخيرة، يرزح لبنان منذ سنوات بين مفاعيله التفتيتية والتقسيمية وحلوله التقليدية المُسَكِّنَة غير المُعالِجة.

  أشيد بناء هذا النموذج عمداً على تصورٍ خاطئ تم تصميمه لبنية ومكونات المجتمع اللبناني، على أنه مجرد مجموعات من مشارب طائفية مختلفة متباعدة المرامي متضاربة المصالح. ولما ما بني على خطأ أضحى الخطأ بعينه، ولا يمكن لمفاعيله إلا إعادة إنتاج الخطأ، فإن تصوير المجتمع اللبناني بحالةٍ من الشتاة الطائفي المذهبي قد رسخ في أذهان المواطنين أنفسهم مخاوف

غير مبررة بين أبناء الشعب الواحد وزرع بزور فِتَنٍ أدت عبر حقبات الزمن إلى أزمات متتالية تم تسكينها بحلول تقليدية على شاكلتها، وإن تغيرت أسماءها من حقبة لأخرى، من وفاق لتسوية لميثاق، وبقيت مفاعيلها أساساً لتكرار الأزمات والمآسي ولضلال أبناء الشعب الواحد عن حقيقة وجودهم وصحة مراميهم وتوجهاتهم.

وأدوات المشهد الطائفي التفتيتي هذا عديدة، مبرمجة ومحبكة من خارجٍ له أطماع بالهيمنة على الثروات الطبيعية، ومصلحةٍ في إدارة أزمات متوالية ضمن سياسة "فرق تسد"، هادفٍ حصد هجرةِ أدمغةٍ وبسط نفوذه السياسي والاقتصادي في لبنان والمنطقة بالإنتداب المباشر أم بالإرساليات والأزلام، ...، ومرتهنٍ للخارج، إقطاعيٍ كان أم سياسيٍ نافذٍ أم رجل دين أم مدعي معرفة، منتفعٍ من لعب دورٍ رُسِمَ له ضمن سيناريو مخطط لبلده، ...، ومبتزٍ بحكم موقع أسند إليه غير آبه لما لفعله من أثر مرتد عليه وعلى بيئته، ...، ومتسولٍ رضي الهوان والخنوع لكسب قوت العيش بحكم تربية موبوءة تم تلقينه إياها منذ الصغر، ...، وإعلامٍ مأجورٍ مدسوسٍ يثير النعرات الطائفية والغرائزية، في سباقٍ صحفي لنشر تحليل تأليبي وليس الخبر، مركزٍ أضواءه وشائعاته على توهيج عناصر الفتن والمخاوف من الآخر،...، وعارفٍ مثقف قَبِلَ الصمت عن المؤامرات والمفاسد واختار الخضوع لواقع خانق محاك بإحكام من حوله، ...

- النموذج الثاني وطني، كامن، مهمشٍ ومطموسةٌ معالمه الحقيقية المبنية على تفاعل شعب انصهر عبر تعاقب الأجيال ليكوِّن وحدة حياة، حتى ولو لم تتكشف عليه بعد بوضوح حقيقة وجوده هذه بفعل الضغوطات الترهيبية والترغيبية.

وهذا النموذج مبنيٌ على وعي الشعب لحقيقة وجوده، شعب قائم على وحدة حياةٍ لا على تعايش مشترك أوحي له به بحكم التركيبة والفرز المعمول به والتربية المغلوطة التي نشأ وترعرع أبناءه عليها بهدف تفتيته وإشغاله عن شؤونه ومراميه الأساسية.

إن اعتماد هذا النموذج يقتضي إرساء أسس وآليات ترتكز على تغليب نهج المواطنة والانتماء الوطني على الإلتفاف والتمييز الطائفي والمذهبي من خلال :

- تغليب الديمقراطية الحقيقية على الديمقراطية التوافقية، في كنف نظام علماني يفصل الدين عن الدولة ويلغي القيد الطائفي من النصوص ومن النفوس، ويصهر أبناء البلد الواحد في قضية وطنية تحقق وحدة حياتهم ومراميهم.
- تغليب التربية المدنية والثقافة الوطنية الوحدوية على التربية الفردية والفئوية والعشائرية والطائفية والإقطاعية والأجنبية، عبر مناهج التعليم وحملات التوعية المدنية الموحدة، وبإلغاء التعاليم الدينية "الطائفية" من المدارس، ووضع حد لتغلغل الإرساليات الأجنبية، واعتماد

كتاب تاريخ موحد وكتاب تربية موحد وقانون مدني حديث موحد تسري أحكامه على الجميع بالسواء.

- إعلاء نموذج الحرية المسؤولة، حرية احترام حرية وحقوق الغير، على نموذج الحرية المطلقة والمفرطة والمتفلتة من أية أخلاق مجتمعية.
- تغليب صوت الأحزاب العقائدية السياسية الوطنية البناءة على صوت الميليشيات العسكرية والجمعيات والطوائف، بقيام قانون عصري جديد للأحزاب على أسس وطنية، لا طائفية ولا مذهبية، ووضع قانون انتخاب جديد مبني على النسبية.
- تغليب منطق الإنفتاح على منطق التبعية والإرتهان، بصياغة علاقات خارجية مبنية على السيادة والاحترام المتبادل مفادها المصلحة الوطنية، على قاعدة الودية والاستقلالية والندّيّة في التعاطي.
- تغليب دولة القانون، دولة الحقوق والواجبات، دولة الشأن العام، دولة الكفاءة ودولة رعاية المصالح الوطنية الإقتصادية والإجتماعية على دولة الزبائنية والفئوية والفساد.
- تغليب النهج الاقتصادي والاجتماعي الوطني المعتمد على الإنتاج والبحبوحة والرفاهية والاكتفاء لجميع أبناء الوطن الواحد على منطق سياسات تعميم الفقر والعوز والتسول والاستزلام.
- إعلاء شأن الاهتمام بالتوعية الوطنية وبتوحيد النظر إلى العدو، على الفوضى الفكرية وضلال الهوية والإرتهان للخارج، حيث أن تحديد هوية العدو التاريخي ليس مجرد وجهة نظر فردية ظرفية بل شأن وطني استراتيجي متعلق بوحدة المصير لا بالأهواء.

فلأي من النموذجين سوف يُرَجَّح خيار اللبنانيين ؟

وهل أن الإحتمالات المطروحة أمامهم والمخططات المحبوكة لهم وللمنطقة بأكملها سوف تترك لهم المجال للخيار؟

أم أن مصيرهم محتم! مكتوب لهم إما البقاء على ما هم عليه من استنزاف لطاقاتهم أو اعتناق السلفية والتكفيرية أو الهجرة الجماعية والشتاة في أصقاع العالم حيث يلتئمون بالود في كنف دُوَلٍ سعت جاهدةً لاستقطاب أدمغتهم وإمكانياتهم ؟

الجواب على هذه الأسئلة سوف يشكل موضوع بحث مستقبلي تطرح فيه الإحتمالات، تجوجل فيه الخيارات، وتستقى منه النتائج وتقدم على أثره الطروحات.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب باللغة العربية

١. أديب (مصطفى)، (سياسة الأمن من الطائف إلى الدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٢. الجسر (باسم)، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧ .

٣. البستاني سعيد، (الخلل في العلاقة بين السلطتين)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٤. الجسر باسم، (من وثيقة الطائف إلى اتفاق الدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٥. الحص سليم، (مابين الطائف والدوحة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٦. الحلبي عباس، (استعادة سلطة المعايير)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٧. الحلو مرغريت، (الديمقراطية التوافقية في مجتمع غير متجانس)، منشور في **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة في لبنان والعراق**، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧.

٨. الحلو مرغريت، (كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها؟)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٩. الحركة واصف، (الميثاق بين الوفاق والشقاق)، منشور في **الحق في الذاكرة**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الداعم، بيروت، ١٩٨٨،

١٠. الخازن (فريد)، **الأحزاب السياسية في لبنان، حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢.

١١. الخازن فريد، (المصالحة الوطنية بعد الطائف)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني**، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠.

١٢. الخازن فريد، (المعارضة في السياسة اللبنانية)، منشور في **البناء الديمقراطي**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، بيروت، ١٩٩٤.

١٣. الخازن (فريد)، **تفكك أوصال الدولة في لبنان١٩٦٧-١٩٧٦**، دار النهار للنشر، بيروت ،٢٠٠٥.

١٤. الخوري (رياض)، **لبنان الكيان والدولة (١٥٩٠-١٩٢٦)**، مطبعة مغداسيان، لبنان، ١٩٩٩.

١٥. الدستور اللبناني.

١٦. الصايغ (داوود)، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

١٧. الصايغ داوود، (الأحزاب وتحالفاتها)، منشور في **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان تجدد والتزام**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، لبنان، ١٩٩٧.

١٨. الصايغ سليم، (الميثاق عقد تأسيسي لكيان لبنان)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٩. الصليبي (كمال)، **بيت بمنازل كثيرة الكيان اللبناني بين التصور والواقع**، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الرابعة، نوفل، بيروت، ٢٠٠٧.

٢٠. الصليبي (كمال)، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة السابعة، بيروت، ٢٠٠٢ .

٢١. الصمد (رياض)، **الطائفية ولعبة الحكم في لبنان**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.

٢٢. العبد (عارف)، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠١.

٢٣. القطار الياس، (أصول الجماعات اللبنانية ودورها في التاريخ القديم والوسيط)، منشور في **لبنان التاريخ والجغرافيا والقوى السياسية**، تيار المستقبل، بيروت، ٢٠٠٨.

٢٤. القواس حسن، (قواعد العمل الديمقراطي)، منشور في **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان**، التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٥.

٢٥. المجذوب محمد، (استخلاص معايير ديمقراطية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان، شروط التمثيل الديمقراطي**، الجزء الأول، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ٢٠٠٢.

٢٦. المجذوب محمد، (التفاعل بين النظامين السياسي والانتخابي)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان، تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر**، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٧. المقداد (علي سليمان)، **لبنان من الطوائف إلى الطائف**، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٩ .

٢٨. الهندي (خليل)، والناشف (أنطوان)، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٢٩. بولس (جواد)، **تاريخ لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.

٣٠. بولس (جواد)، **لبنان والبلدان المجاورة**، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٧٣.

٣١. بيطار فؤاد، (هل وثيقة الطائف وثيقة ملزمة التطبيق من الناحية القانونية والدستورية؟)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٣٢. تقي الدين (سليمان)، **المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي**، دار إبن خلدون، بيروت.

٣٣. تقي الدين (سليمان)، **المشروع اللبناني الصعب**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٩.

٣٤. تقي الدين (سليمان)، **تحولات المجتمع والسياسة**، أفكار عن عالم جديد، دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٢.

٣٥. حتّي (فيليب)، **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.

٣٦. حداد (ريمون)، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠.

٣٧. حريق (إيليا)، **التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث،** الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٣٨. حريق (إيليا)، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب،** الساقي، بيروت، ٢٠٠١.

٣٩. حريق (إيليا)، **من يحكم لبنان،** دار النهار للملايين، بيروت، ١٩٧٢ .

٤٠. حسين خليل، (الدستور ونظام الحكم في لبنان)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٤١. حشيشو (نهاد)، **الحياة الدستورية في لبنان، نشأة الدستور–التعديلات– التفسيرات،** المركز العربي للمعلومات، بيروت.

٤٢. خليفة (عصام)، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء، ١٩٣٨–١٩٤٦،** نشر المؤلف، بيروت، ١٩٩٨.

٤٣. داغر (ألبير)، **حول بناء الدولة في لبنان،** المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٨.

٤٤. دوفرجيه (موريس)، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري،** الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.

٤٥. رباط إدمون، (أهم من النصوص اتفاق اللبنانيين فيما بينهم)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٤٦. رباط (إدمون)، **مقدمة الدستور اللبناني،** دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

٤٧. رباط (إدمون)، **الوسيط في القانون الدستوري العام،** الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، لبنان، ١٩٨٣.

٤٨. روندو (بيير)، **الطوائف في الدولة اللبنانية،** تقديم الياس عبود، مؤسسة الكتاب الحديث، ١٩٨٤.

٤٩. رياشي (اسكندر)، **قبل ١٩١٨–١٩٤١ بعد ١٩٤٢–١٩٥٣،** محفوظات الجامعة الأمريكية في بيروت.

٥٠. زيادة، طارق، (الذكرى السبعون لصدور الدستور اللبناني– الصيغة الدستورية بعد التعديلات الأخيرة)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٥١. زيداني سعيد، (الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي)، منشور في **حول الخيار الديمقراطي،** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠١.

٥٢. سالم (إيلي)، عمل مشترك، **وثيقة الوفاق الوطني، مراجعة نقدية وطنية،** المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٠ .

٥٣. ساسين فارس، (السلطة التشريعية صلاحياتها ودورها)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني،** المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠.

٥٤. سالم بول، (انتخابات ما بعد الطائف والمشاركة السياسية)، منشور في **وثيقة الوفاق الوطني،** المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠.

٥٥. سركيس الياس، خطبة عيد الاستقلال، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٧، التلفزيون اللبناني، نشرة الأخبار، منشور في كتاب ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث،** الجزء الثاني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠.

٥٦. سعدي (محمد)، **مستقبل العلاقات الدولية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٥٧. سلامة (غسان)، **المجتمع والدولة في الشرق العربي، استشراف مستقبل الوطن العربي**، محور "المجتمع والدولة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

٥٨. سلمان (سعيد)، **لبنان والطائف**، دار آزال، بيروت، ١٩٩٠.

٥٩. سليمان (عصام)، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠.

٦٠. سليمان عصام، (علاقة الحكومة بالمجلس بين النصوص والممارسة)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٦١. سليمان (عصام)، **الفيدرالية والمجتمات التعددية ولبنان**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.

٦٢. سليمان (عصام)، **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٦.

٦٣. سعاده (أنطون)، **مبادئ الحزب السوري القومي الإجتماعي**.

٦٤. سيف أنطوان، (العلاقة بين الميثاق والدستور في لبنان)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٦٥. سيف أنطوان، (المؤسسات واستمراريتها)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٦٦. سيل (باتريك)، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ٢٠١٠.

٦٧. شرف جورج ،(جدلية تطور السلطة التنفيذية في لبنان ١٩٢٦-١٩٩٢)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٦٨. شكر (زهير)، **الوسيط في القانون الدستوري، نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري والمؤسسات الدستورية**، المجلد الأول، بيروت، ٢٠٠٦.

٦٩. شكر (زهير)، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري، المؤسسات الدستورية**، المجلد الثاني، بيروت ٢٠٠٦.

٧٠. صباغ (مازن يوسف)، **اتفاق الدوحة**، منشورات مختارات، بيروت، ٢٠٠٩.

٧١. ضاهر (مسعود)، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، دار المطبوعات الشرقية، لبنان، ١٩٨٤.

٧٢. طرابلسي (إبراهيم)، **البناء الديمقراطي، الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٤.

٧٣. طليس، صالح، (اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية الديمقراطية، ٢٠٠٩.

٧٤. طليس صالح، (المؤسسات واستمراريتها)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية الديمقراطية، ٢٠٠٩.

٧٥. عامل (مهدي)، **في الدولة الطائفية**، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٣.

٧٦. عبد الرحيم وليد، (دور الأحزاب في العملية الانتخابية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان**، تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر، منشورات المؤسسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ٢٠٠٤.

٧٧. عطية (عاطف)، **الدولة المؤجلة، دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان**، دار أمواج، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٠.

٧٨. عويدات (عبده)، **الحكم في لبنان**، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٧.

٧٩. عويدات (عبده)، **النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم**، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١.

٨٠. فارس (وليد)، **التعددية في لبنان**، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، ٢٠٠٧ .

٨١. فحص هاني، (من لبنان إلى محيطه وأعماقه ومنها إليه: تجديد التواطؤ اللبناني على لبنان ميثاقي)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، ٢٠٠٩.

٨٢. قباني (عبد العزيز)، **لبنان والصيغة المأساة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢.

٨٣. قربان (ملحم)، **تاريخ لبنان السياسي الحديث، بناء دولة الاستقلال**، الجزء الثاني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠.

٨٤. قرم (جورج)، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

٨٥. قرم (جورج)، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، ترجمة حسان قبيسي، المكتبة الشرقية، لبنان، ٢٠٠٤.

٨٦. قرم (جورج)، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦.

٨٧. كرم كرم، (تقديم)، منشور في **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، لبنان والعراق**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، ٢٠٠٧.

٨٨. كريم حسن، (التعددية الثقافية والسياسية وتكوين الدولة في لبنان)، منشور في **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، لبنان والعراق**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، ٢٠٠٧.

٨٩. كوثراني (وجيه)، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

٩٠. ليبهارت (آرنت)، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦.

٩١. مايلا جوزف، (نظام الطائف أبقانا في الجمهورية الأولى)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٩٢. محمصاني (صبحي)، **الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها**، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٢.

٩٣. مرزوق محسن، (ثقافة المواطنة في سبيل الانتقال الديمقراطي)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٩٤. مسرة أنطوان، (استراتيجية المجال العام والحقوق)، منشور في **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، دار النهار للنشر ومؤسسة جوزف مغيزل، لبنان، ١٩٩٦.

٩٥. مسرّة (أنطوان)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، تجدد والتزام**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، لبنان، ١٩٩٧.

٩٦. مسرة أنطوان، (المقاربة المنهجية لاتفاق الدوحة (٢١-٥-٢٠٠٨)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

٩٧. مسرة (أنطوان)، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة**، المكتبة الشرقية، بيروت.

٩٨. مسرّة (أنطوان)، **مرصد علم السياسية في لبنان توجهات اليمين وحاجات المجتمع اللبناني**، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠١.

٩٩. مسرة أنطوان، (من وثيقة الوفاق الوطني–الطائف، إلى اتفاق الدوحة (٢١–٥–٢٠٠٨)، هل يبلغ اللبنانيون سن الرشد ميثاقياً ؟)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠٠. مسرة أنطوان وعطا الله طوني، (دعم وصيانة اتفاق الدوحة لصالح السلم الأهلي والذاكرة الوطنية المشتركة)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠١. معوض نائلة، (تغليب الأساس على الشكل)، منشور في **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان تجدد والتزام**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، لبنان، ١٩٩٧.

١٠٢. مقربي (محمد)، **وثيقة الوفاق الوطني**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، ٢٠٠٠.

١٠٣. مكارم سامي، (الميثاق عهد ووثائق)، منشور في **اتفاق الدوحة**، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠٤. منصور (ألبير)، **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣.

١٠٥. منصور (ألبير)، **لبنان بين ردّة وريادة**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠٦. منصور كلود، (غلبة اللاسياسة في الانتخابات النيابية اللبنانية)، منشور في **الجغرافيا الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر**، إشراف أنطوان مسرة، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت ٢٠٠٤.

١٠٧. نصار (ناصيف)، **نحو مجتمع جديد– مقومات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥.

١٠٨. نصر سليم، (مدخل)، منشور في **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، ٢٠٠٢.

١٠٩. نعمان عصام، (الدولة وتطور النظام الانتخابي: رؤية مستقبلية)، منشور في **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، دار النهار للنشر ومؤسسة جوزف مغيزل، لبنان، ١٩٩٦.

١١٠. نعيم إدمون، (كيف تنظرون إلى التطبيق العملي لوثيقة الوفاق الوطني من حيث المبادئ التي أدخلت على الدستور فتحولها من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية وقد قضت سبعة أعوام على هذا التحول)، منشور في **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

١١١. نمر (حسيب)، **أسس الكيان الطائفي اللبناني**، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٨.

١١٢. يونس (منوال)، **لبنان مثال الديمقراطية في العالم العربي**، منشورات مركز الدراسات اللبنانية المتخصصة، لبنان، ٢٠٠٣.

قائمة الرسائل والأطروحات باللغة العربية

١١٣. الباشا، منى، رسالة دبلوم بعنوان **التأهيل السياسي: دراسة حقلية لطلاب المدارس في لبنان، عمر ١٠–١٢ سنة**، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٩.

١١٤. الباشا، منى، أطروحة دكتوراه بعنوان **دور الأهل في تحديد التفضيل الحزبي لدى الأولاد في لبنان بين ١٤-١٦ سنة**، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٥.
١١٥. دعيبس، ألبير، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والإدارية بعنوان **الطائفية السياسية والإدارية في لبنان وإلغاؤها**، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢.
١١٦. عيسى، جوزف، رسالة دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية بعنوان **إشكالية التمثيل النيابي في لبنان**، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٥.
١١٧. عيسى، جوزف، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بعنوان **إشكالية تكوين السلطة في النظام اللبناني وانعكاساتها على تركيبة وضع القرار في مجلس الوزراء**، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩.

قائمة المقالات باللغة العربية

١١٨. الحسن، باسل، "النظام اللبناني : ابتكار التغيير"، جريدة النهار، عدد ٢٣٧٦٩، ٢٩-٧- ٢٠٠٩.
١١٩. الزين، حسن، "أزمة الديمقراطية التوافقية: بين الشخص والمؤسسة!"، جريدة النهار، عدد ٢٣١٩٢، تاريخ ٢٧-١١-٢٠٠٧.
١٢٠. بري، نبيه، "المشهد السياسي"، جريدة الأخبار، عدد ١٠١٩، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٢١. حجاب، محمد فريد، "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، ١٩٩٢- ١٩٩٣
١٢٢. رزق، منير، "لبنان ولعنة سيزيف"، جريدة النهار، العدد ٢٣٧٥٠، ٩ تموز ٢٠٠٩.
١٢٣. سكينة، محفوظ، "المحاصصة والتعيينات في وظائف الفئة الأولى"، جريدة النهار، العدد ٢٣٩٤٤، الجمعة ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٢٤. سليمان، عصام، "أزمة المؤسسات الدستورية في لبنان"، جريدة النهار، عدد ٢٣٠٣٥، ١٨-٦-٢٠٠٧.
١٢٥. سليمان، عصام، "الدستور والحياة السياسية: هامشية وغربة"، جريدة النهار، عدد ٢١٥٣٣، ٢٣-٢-٢٠٠٣.
١٢٦. سليمان، عصام، "أي نظام انتخابي يؤدي إلى تعددية ضمن الطائفة الواحدة"، جريدة النهار، العدد ٢٣٤٠٦، ١١-٧-٢٠٠٨.
١٢٧. سليمان، عصام، "دستور لِ لا دولة قانون" جريدة النهار، العدد ٢٠٩٦٤، ١-٦-٢٠٠١.
١٢٨. سليمان، عصام، "شروط تجاوز التمييز الطائفي"، جريدة النهار، العدد ٢١٠١٣، ٢٨-٧-٢٠٠١.
١٢٩. سليمان، عصام، "مواجهة الفساد السياسي أهم من إلغاء الطائفية السياسية"، جريدة النهار، العدد ٢١٦٨١، ٢٨-٧-٢٠٠٣.
١٣٠. سليمان، عصام، "وجهة نظر بين العدديين والتوافقيين"، جريدة النهار، العدد ٢١٨٩٣، بيروت، ٨-٣-٢٠٠٤.
١٣١. الحسيني، حسين، مجلة الحياة النيابية، المجلد ٣٥، حزيران ٢٠٠٠.

١٣٢. الحلو، مرغريت، "الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية"، جريدة البلد، العدد ٩٦، ٢٧ آذار ٢٠٠٤.
١٣٣. شيّا، محمد، "لماذا تبدو دولة الطوائف عصية على التغير؟"، جريدة النهار، العدد ٢٤٠١٧، الجمعة ١٦ نيسان ٢٠١٠.
١٣٤. صاغية، خالد، "غميضة العائلات والأحزاب"، جريدة الأخبار، العدد ١١٠٩، ٥ ايار ٢٠١٠.
١٣٥. عزيز، جان، "زمن الخيبة آتٍ فاستعدوا"، جريدة الأخبار، العدد ٨٨٢، الخميس ٣٠ تموز ٢٠٠٩.
١٣٦. عزيز، جان، "كلام برّي، كلام حق"، جريدة الأخبار، العدد ١٠١٨، ١٤ كانون الثاني ٢٠١١.
١٣٧. غزال، خالد، "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لآرنت ليبهارت، أبغض الحلال"، جريدة النهار، العدد ٢٣٢١٥، ٢٢-١٢-٢٠٠٧.
١٣٨. فاضل، روبير، "٢٠ عاماً على اتفاق الطائف: جردة حساب وآفاق للمستقبل"، جريدة النهار، عدد ٢٣٩٢٣، ٨ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٣٩. فضل الله، حسين، "المحاصصة تواصل انتصاراتها"، جريدة الأخبار، العدد ٨٥٨، الاربعاء ١ تموز ٢٠٠٩.
١٤٠. فوز، نادر، "حرب المرجعيات : سيد بكركي منزعج من مآل الأمور"، جريدة الأخبار، العدد ٨٤٨، الجمعة ١٩ حزيران ٢٠٠٩.
١٤١. مخايل، رلى، "الديمقراطية التوافقية كما تطرح في لبنان اليوم"، جريدة النهار، العدد ٢٣٣٠١، ٢٥-٠٣-٢٠٠٩.
١٤٢. مزرعاني، سعد الله، "حقيقة وحقائق الطائف : مدخل للحل"، جريدة الأخبار، عدد ٦٠٩٦٦، تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٤٣. مسرّة، أنطوان، "فصل السلطات في الأنظمة البرلمانية المركبة"، جريدة النهار، العدد ٢٣٧٦٢، الاربعاء ٢٢ تموز ٢٠٠٩.
١٤٤. معتوق، محمد، "الديمقراطية التعبيرية"، مجلة اتجاه، العدد ٢١، ربيع ٢٠٠٦.
١٤٥. ناصيف، نقولا، "الأزمة الدستورية منذ اتفاق الدوحة"، جريدة الأخبار، العدد ٩٠١، الجمعة ٢١ آب ٢٠٠٩.
١٤٦. ناصيف، نقولا، "الرئيس سليمان، قريباً جداً أوقع والحريري حكومة ميثاقية"، جريدة الأخبار، العدد ٩٥٩، الخميس ٢٩ تشرين الأول، ٢٠٠٩.
١٤٧. ناصيف، نقولا، "الموالاة والمعارضة : سباق على الأكثرية للإمساك بثلثي الحكومة الجديدة"، جريدة الأخبار، العدد ٨١٤.
١٤٨. ناصيف، نقولا، "بين سابقة ١٩٧٤، وتشكيلة ٢٠٠٨، جاءت القنبلة في يد رئيس الجمهورية"، جريدة الأخبار، العدد ٩١٦، الثلاثاء ٨ أيلول ٢٠٠٩.
١٤٩. ناصيف، نقولا، "حكومة ٢٠٠٩ بعد حكومتي ١٩٨٤ و ٢٠٠٨. المعارضة تلوي ذراع الموالاة"، جريدة الأخبار، العدد ٨٨٠، الثلاثاء ٢٨ تموز ٢٠٠٩.
١٥٠. مواقف، "رسالة صفير وموقف جعجع"، جريدة الأخبار، العدد ١٠٤٠، ٩ شباط ٢٠١٠.
١٥١. تقرير،"عشرون الطائف: خلاف على الاتفاق"، جريدة الأخبار، عدد ٩٦٧، ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٥٢. حزب الله، "الديمقراطية التوافقية... بانتظار إلغاء الطائفية السياسية"، جريدة الاخبار، العدد ٩٨٥، ص ٢، ١ كانون الأول ٢٠٠٩.

١٥٣. تقرير، "هل يطمئن الأكثرية وسليمان.بنسف الديمقراطية التوافقية"، جريدة الأخبار، العدد ٨١٤، تاريخ ٩ أيار ٢٠٠٩.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

1. Abou Jawdeh Joseph, les partis politiques au Liban, Bibliothèque de l'Université Saint- Esprit, Kaslik, Liban, 1985.
2. Ardant Philippe, institutions politiques et droit constitutionnel, 17e édition, L.G.D.J, 2005.
3. Aron Rémond, Démocratie et totalitarisme, Gallimar, France, 1965.
4. Beydoun Ahmad, la "formule", le pacte et la constitution, le Liban confession entre démocratie et paix, Dar An-Nahar, Beyrouth, 2003.
5. Boustani Hareth, la représentation de l'individu dans l'art phénicien, publication de l'université Libanaise, Beyrouth, 1971- Librairie Orientale, 1986, Beyrouth, Liban.
6. Chantebout Bernard, Droit constitutionnel, 22e édition, Armand Colin, 2005.
7. Chiha Michel, politique intérieure, pub, de la fondation Chiha Michel, Ed. du Trident, Beyrouth, 1964.
8. Cour permanente de justice internationale (C.P.J.I), Juillet 1930, Cité par Rondot Pierre, les institutions du Liban des communautés, Paris,1942.
9. Dahdah Najib, évolution historique du Liban, Éditions Oasis, 1964.
10. De Smarclens Pierre, Mondialisation, Souveraineté, Armand Colin, Paris, 1998.
11. Deutsch Karl, political community at international level, garden city, N.Y; Doubleday, 1954.
12. Duverger Maurice, les parties politiques, Libraire Armand Colin, Paris, 1976.
13. Easton David, A systems Analysis of political life, New York, Wiley, 1965.
14. Ghanem Khayrallah, le système électoral et la vie politique au Liban, Université Saint- Esprit Kaslik, Liban, 1983.
15. Habib Camille, Consociationalism and the crisis in the Lebanese system, Majd, Beyrouth, 2009.

16. Hage Hoda, l'accord de Taëf et la coexistence au Liban : Politique interne et internationale, contribution à l'étude du concept de souveraineté, édition juridique Sader, Beyrouth, 2009.
17. Hanf Theodor et Messarra Antoine, dans les systèmes consensuels de gouvernement, Documentation fondamentale 1969-1986, classée et colligée par Messarra Anotine, Volume 1/3, Librairie Orientale, 2007.
18. Hassel Kai Uwe Van, les systèmes consensuels de gouvernement, Documentation fondamentale ; 1961- 2007, classée et colligée par Antoine Messarra, Volume 3/3, Libraire Orientale, Beyrouth, 2008.
19. Karam Adib Georges, l'opinion politique libanaise et la question du Liban 1918-1920, Librairie Orientale, 1986, Liban.
20. Lalumière P. et Demichel A., régime parlementaire, in Encyclopédia Universalis, vol.13.
21. Lapalom bara Joseph and Weiner Myron (eds) political parties and political development, Princeton University Press, 1966.
22. Medard J.E., le rapport de clientèle, Revue Française de science politique, France, 1976.
23. Messarra Antoine, les systèmes consensuels de gouvernement, documentation fondamentale : 1967-2006, classée et colligée par Messarra Antoine, volume 2/2 Librairie Orientale, 2007.
24. Messarra Antoine, la gouvernance d'un système consensuel, le Liban après les amendements constitutionnels de 1990, Librairie Orientale, Beyrouth, 2003.
25. Messarra Antoine, le modèle politique libanais et sa survie, Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif, Librairie Orientale, Beyrouth, 1983.
26. Messarra Antoine, le pacte libanais- le message d'universalité et ses contraintes, Librairie Orientale, Beyrouth, 2002.
27. Messarra Antoine, théorie générale du système politique libanais, cariscript, Paris, 1994.
28. Messarra Antoine, les politiques sociales au Liban, Actes de six réunions de travail organisées par la fondation Libanaise pour la paix civile permanente entre le 28/6/1994 et le 4/2/1995, Beyrouth, 1995,

29. Messarra Antoine, Helou Marguerite, Sayyed Hussein Adnan, Atallah Georges Tony, observation de la science politique au Liban, Librairie Orientale, 2004.
30. Moubarak Camille, la question des minorités, Mia Press, Beyrouth, 2002.
31. Pactet Pierre, Mélin-Soucramanien Frednand, droit constitutionnel, 24e édition, Armand Colin, 2005.
32. Picard Elizabeth, une sociologie historique du zaim Libanais, in Chartouni Charles (dir), histoire, sociétés et pouvoirs au Proche et Moyen Orient, Tome I, Paris, 2001.
33. Rondot Pierre, les institutions politiques du Liban, publication de l'Orient Contemporain, Paris, 1947.
34. Schattschneider E. E, The semi sovereign people: A Realist's view Democracy in America (New York ; Halt, Renehart and Winston, 1960).
35. Wright Quincy, the nature of conflict, Western Political Quarterly, n.2, June 1951.
36. Yaccoub Joseph, les minorités dans le monde, descellée de Brouwer, Paris, 1998.
37. Younes Mannuel, pour un meilleur régime politique au Liban, Centre d'Etudes Libanaises spécialisées, Liban, 1986.
38. Encyclopedia Universalis, vol 4.
39. Le petit Larousse illustré, 1992.

الفهرس